


مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

إشراف : أ. د. يونان لبيب رزق

سكرتير التحرير : خلف عبد العظيم الميري

# السودان في البرلمان المصري

## ١٩٢٤ - ١٩٣٦

تأليف

د. يواقيم رزق مرقص

الاخراج الفنى : مراد نسيم

## تقـديم

« لمصر النهضـة » عنـاية خاصـة بتاريخ العلاقـات المصريـة ــ السـودانية التى خصصـت لها أكثر من عدد من أعدادها . وتصدر هذه العناية بلاشك من ايمان راسخ بأن تلك العلاقات ذات طابع خاص ، ومن العسير نتيجة لأية ظروف ، أو تحت أية حجج ـ التخلى عن تلك الخصوصية .

تأكيدا على هذه العناية يصدر العدد الجديد من « مصر النهضة » عن « السودان فى البرلـمان المصرى » .

ولهذه الدراسة التى وضعها الدكتور يواقيم رزق مرقص ، وهو باحث متمرس فى الكتابة فى تاريخ السودان الحديث على

وجه العموم ، وما اتصل منه بالعلاقات مع مصر على وجه الخصوص . نقول أن لهذه الدراسة أهمية خاصة .

فهى من ناحية تعالج موقف مؤسسة من أهم المؤسسات الشعبية المصرية من التطورات فى الجنوب بكل ما يرتبط بهذه المعالجة من التأكيد على حقيقة مؤداها أن قضية العلاقة مع السودان لم تكن قضية حزب بعينه أو حكومة بذاتها بل كانت ، وفى كل الأوقات قضية الأمة المصرية فى مجموعها .

وهى من ناحية أخرى تمتد لفترة من أهم فترات تاريخ الكفاح المصرى ـ السودانى المشترك بين عام ١٩٢٤ .. عام الثورة السودانية ضد الوجود البريطانى ، وحتى عام ١٩٣٦ حين عقدت المعاهدة المشهورة .

ثم أنها من ناحية أخيرة لم تقتصر على الجانب السياسى من العلاقات المصرية ـ السودانية بل امتدت الى الجوانب الأخرى الاقتصادية والمالية والادارية التى شغلت مساحة هامة فى العلاقات بين البلدين .

لكل هذه الأسباب احتلت هذه الدراسة مكانها فى السلسلة كما نرجو أن تحتل مكانتها فى اطار الدراسات المصرية ـ السودانية .

وعلى الله قصد السبيل ،،،

**مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر**

## المقدمة

استغرق موضوع تاريخ السودان الكثير من الدراسات والأبحاث ، وجهد الكثيرين من العرب والأجانب ، والحقيقة أن هناك الكثير من الدراسات الجادة فى هذا الموضوع ، تضمنت السودان من زوايا مختلفة ، وحقب متباينة ، ألقت الكثير من الضوء على ما ظهر منه وما بطن .

ولم تستطع أى منها ان تغمط حقيقة أن السودان هو عمق مصر ، وجزء لا يتجزأ منها ، يرتبط بها أرضا ونيلا وشعبا ، ومن خلال عنصر الانسان يرتبط دينا ولغة .

ومن هنا لم تكن المسألة وحدة بين شعبين ، فى جنوبه

وشماله ، له آمانى واحدة وآمال واحدة ، وهذا ما ظهر بشكل أوضح فى تاريخه الحديث •

فعندما دخله المصريون فى القرن التاسع عشر دخلوا حلا فى جزء من بلادهم ، أداروه كما أداروا بلادهم ، وتعاملوا مع أهله تعاملهم مع ذويهم فى أى « مديرية » من مديريات مصر ، فأثروا فيهم وتأثروا بهم •

كما اعتمدت الادارة فى السودان على الخبرات المصرية فى عملية بنائها الجديد ، وظلوا كذلك باذلين الدم والمال المصرى بغير شعور بالغضاضة الى أن جثم الاحتلال البريطانى على مصر ثم استشرى الى السودان ، وجعل من ادارته قسمة بينه وبين المصريين فى عام ١٨٩٩ •

فظل المصريون يقومون بواجبهم تجاه شعبهم فى الجنوب مشتركين فى الادارة ، وان كانوا قد شغلوا المناصب الدنيا منها ، ولعل ذلك قد مكنهم من المزيد من فرص الالتحام مع أبناء الشعب السودانى أكثر مما كانت تتاح لهم لو كانوا قد شغلوا المناصب الكبيرة التى تلزمهم الهيبة المطلوبة لها ، فضلا عن العزلة والابتعاد ، كما أن بعض هذه المناصب الصغيرة كانت ذات تأثير بالغ فى صياغة قالب موحد لثقافة مصرية سودانية كانت أهم مقومات الوحدة بين البلدين •

ثم كان دور كفاح الشعبين فى حركة كفاح وطنى موحد ، حكمته ظروف واحدة ، ظروف السيطرة البريطانية على مصر باسم الحماية وعلى السودان باسم « الحكم الثنائى » .

وكان محتما أن يخوض الشعبان معركة واحدة يلتحمان فيها ، وأن ينخرط السودانيون فى تيار الثورة المصرية عام ١٩١٩ ، عندما كانت متنفس الاثنين ، وأن يظلوا فى هذا الانخراط الى حوادث عام ١٩٢٤ المشهورة التى انتهت بانهاء الوجود المصرى فى السودان أو على لأقل تقلصه حجما الى أقل حد ممكن .

ولكن الثورة وان لم تأت أكلها بالقدر المطلوب من ناحية الكفاح المسلح ، فان أثرها برز وسطع فى البرلمان المصرى منذ وجوده فى عام ١٩٢٤ .

فبداية العمل النيابى فى مصر عاصرت أحداث ١٩٢٤ ، التى أشرنا اليها ، فكان البرلمان فى مصر بمثابة أسلوب الكفاح السياسى ، والتخطيط من أجل الحصول على حق الشعب بشقيه شمالا وجنوبا .

وقد اختصت هذه الدراسة باظهار نوع من الكفاح من أجل السودان وحقوقه ، ظهر تحت قبة البرلمان بمجلسيه

ــ الشيوخ والنواب ــ فكثير من الدراسات التى تناولت تاريخ السودان الحديث أخذت مما قاله الأعضــاء فى البرلمــان المصرى أدلة استدلوا بها على ما يعرضون ، ولكن هذه الدراسة جمعت كل ما قيل حول الســودان فى البرلمــان المصرى ، وصنفتها واخضعتها للتحليل العملى ، وانتهت الى « موقف البرلمــان المصرى » بصدد قضايا السودان الحديث فى فترة تعتبر حرجة بالنسبة للسودان وبالنسبة للوجود المصرى فيه .

وقد بدأت الدراسة ببداية البرلمــان المصرى عام ١٩٢٤ ، ولكنهــا اتخذت نقطة نهاية واضحــة هى اتفاقية ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا .

والدراسة ليست عرضا لتاريخ السودان فى هذه الحقبة ، وانما اقتصرت على رصــد وجود السودان فى وجدان أعضــاء البرلمــان المصرى ، وما تضمنته مضابطه ، بمعنى أنها تعرضت فقط للموضوعات التى حددها الأعضاء وتناولوها فى مناقشاتهم مع بعضهم البعض ، أو فى استجواباتهم البرلمــانية للمسئولين من رجال الحكومة المصرية ، وبهــذا تنتهى بتجســيد الوجود السودانى فى البرلمــان المصرى ، ومنه نحكم على مدى العلاقة الحقيقية بين الشعبين . الذى اثبت البرلمــان المصرى انهما شعب واحد ، لهما آمال واحدة .

وقد قسمت الدراسة الى ثلاثة أبعاد :

( أ ) البعد السياسى •

( ب ) البعد الاقتصادى والمالى •

( جـ ) البعد الادارى •

ولعل فى هذا العرض ما يسهل على من يبحثون فى تاريخ العلاقات المصرية السودانية أن يجدوا ضالتهم فى هذا المصدر الهام لهذه الفترة •

وفقنا الله جميعا لخدمة بلادنا

فهو نعم المستعان

دكتور يواقيم رزق مرقص

مارس ١٩٨٨

## السودان فى البرلمان المصرى

حصلت مصر بعد كفاح مرير على جزء من حريتها بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٠٢٢ وبمقتضى المذكرة الملحقة به والتى بعث بها المندوب السامى الى السلطان فؤاد بصدد انشاء « برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية » تألفت لوضع الدستور لجنة من ثلاثين عضوا لوضع مشروع الدستور ٠

وعلى أثر صدوره أجريت أول انتخابات فى ظله ، حظى حزب سعد زغلول ( الوفد ) بالأغلبية ، وافتتح البرلمان وترأس سعد حكومة الأغلبية ٠

وكان تشكيل البرلمان المصرى من مجلسين : مجلس للشيوخ وآخر للنواب ، رأى ورأى آخر ، والملاحظ أنها كانت معارضة موضوعية فى معظم مواقفها ، تدفعها الوطنية ، ويحدوها هدف واحد تلتحم فيه مع الأغلبية هو مصلحة مصر أولا •

فدارت المناقشات ، وقدمت الأسئلة والاستجوابات ، بشكل مدروس ، تنتهى كلها الى متابعة مشروع يكون الاهمال قد دب فيه ، أو استجواب برلمانى حول موضوع يهم مصر ولم يجد من يتعرض له •

ومما هو جدير بالذكر أن السودان لم يغب عن وجدان الأعضاء ، ولم يضعف ذكره فى خضم بقية الموضوعات ، وانما أخذ حقه كأى موضوع طرح على موائد الدراسة ، وتحملوا قضيته بنفس القدر الذى تحملوا به قضيتهم ــ مصر ذاتها ــ وكانت نتيجة ذلك أن ظل فى المفاوضات ، وانتهى الى أخذ نصيبه فى معاهدة ١٩٣٦ •

# الفصل الأول

## البعد السياسى

مثل السودان موضوعا هاما من الموضوعات التى ناقشتها لجنة الدستور المصرى عام ١٩٢٣ ، عندما ثار الجدل حول تلقيب الملك « بملك مصر والسودان » مما أقلق الجانب البريطـانى ، ورفض هذا الاتجاه ، وأبلغ ثروت باشا رئيس الوزارة فى ذلك الوقت بأن السودان بقى أحد التحفظات الأربعة بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وأن الخديوى عباس حلمى الثانى لم يلقب على أساس اتفاقية ١٨٩٩ بخديوى مصر والسودان ، ومن ثم تحرج موقف عبد الخالق ثروت باشا : بين ملك « يتهم كل من يحـاول حرمانه من نصف مملكته بالخيانة » وبين الأغلبيـة الشعبية التى لم تكن تسكت على التفريط فى السودان كجزء

لا يتجزأ من مصر ، بالاضـافة الى جماعة المعتدلين المساندين للوزارة من حزب الأحرار الدستوريين الذين اتخذوا قرارا فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢ بايقاف مساندة الوزارة اذا هى استجابت لمطـالب المندوب السامى الخاصـة بمواد الدستور المتعلقـة بالسودان (١) •

ففى الوقت الذى رأت فيه السياسة البريطـانية ضرورة اصدار دستور تتولى بمقتضاه حـكومة تحظى بتأييد البلاد ، وتقوم بتسوية العلاقات المصرية البريطانية على نحو يمكن معه عقد معاهدة بين البلدين ، ومن ثم تعارضت نوايا الملك مع نوايا المندوب السامى البريطـانى حول الدستور ، الأمر الذى دعـا اللنبى الى أن يوضح للملك أن محاولته اللجوء الى نظـام الحـكم الفردى وعرقلته للدسـتور سـوف لا تحظى بتأييد بريطـانيا (٢) •

وذلك يعنى تأييد بريطـانيا لعبد الخـالق ثروت باشـا ومشروع الدستور الذى بدأت حكومته العمل فيه عندما ظهرت قضية تلقيب الملك « بملك مصر والسـودان » ، وقضـية أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، طبقا لمـا ورد فى المشروع

---

(١) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٢٤٧ •

(٢) F.O. 407 — 196 No. 162, Allenby to Curzon May 5 — 1924.

فى المـادتين ( ٢٩ ، ١٤٥ ) وهما اللتان كانتا سببا للخـلاف بين ثروت باشا والمندوب السامى ، لأن بريطانيا ربطت تأييدها لثروت بتعديله لهاتين المـادتين ، فلما رفض ذلك أصبح لا مبرر هناك لمعونته أو شد أزره أثناء عمله فى الوزارة (٢) .

وكان نص المـادة ( ٢٩ ) « المـلك يلقب بمـلك مصر والسودان » ، ونص المـادة (١٤٥ ) « تجرى أحكام هـذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان » فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص .

وأدرك اللنبى أن عبد الخالق ثروت باشا قد خدعه بوضع هاتين المـادتين بخصـوص السودان ، وكانت النتيجة أن ظلت الحكومة البريطـانية تضغط على عبد الخالق ثروت حتى اضطر الى تقديم استقالته ، وهى اقالة ورفض لتغيير الدسـتور من جانب ثروت (٣) .

وعندما تسلم محمد توفيق نسيم باشا مقاليد الحكم ، أدخل تعديلا على مشروع الدستور كما كانت ترتضى بريطـانيا التى فوضت المندوب السامى فى أن يقترح على الحكومة المصرية البديلين التاليين :

(م٢) F.O. 407 ... 195 No. 98 Allenby to Curzon Nov. 28 ... 1922

(٣) احمد دياب : العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ ــ ١٩٢٤ القاهرة ١٩٨٥ ص ١٦٥ .

أولا – يلقب الملك بملك مصر على نحو لا يمس أى حقوق لجلالته فى السودان ، وبذلك تكون قد فوتت على حكومة توفيق نسيم باشا ذلك الاغفال المتعمد من جانبها للتعرض لمسألة ملك مصر والسودان . والواردة بالمادة ( ٢٩ ) .

ثانيا – يطبق الدستور على المملكة المصرية على نحو لا يمس حقوق مصر بالسودان ، وفى حالة رفض الحكومة المصرية التعديلات السابق اصدار الدستور بغيرها ، فان الحكومة البريطانية تلفت النظر الى أن ذلك يتعارض مع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ واتفاقية السودان فى ١٩ يناير ١٨٩٩ (٤) .

كما أن الملك فؤاد نفسه أظهر معارضته للوزارة أيضا ، وأعلن أكثر من مرة أمام ممثلى الدول الأجنبية والأحزاب بأنه يحكم من خلال وزراء خائنين لبلاده وله ، وباعوا أنفسهم للانجليز ، وأكثر من هذا أنه جعل يأخذ جانب الوفديين (٥) .

فشددت صحف الوفد هجمتها على الوزارة أيضا ، بعد أن تحرج موقف الوفد فى تأييد وزارة وصفت بأنها تسلب حقوق البلاد (٦) .

---

(٤) سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٢٢ – ١٩٣٦ القاهرة ١٩٨٥ ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٥) F.O. 407 – 196 No. 162 Allenby to Cuzon May 5 — 1923

(٦) السياسة ٢٥ يناير ١٩٢٣ .

وأرسل المندوب السامى فى نفس الوقت الى لندن مقترحات رئيس الوزراء الخاصة بنصوص السودان ، والتى كان مؤداها : أن الدستور الحالى يمكن تطبيقه على كل الأراضى المصرية فيما عدا السودان ، على ألا يتعارض ذلك مع أى حقوق لمصر فى السودان ، ولم يقدم رئيس الوزراء آية مقترحات فيما يختص بلقب الملك ، وفى نفس الوقت يطلب المندوب السامى من حكومته تفويضا فى ابلاغ رئيس الوزراء بأن « حكومة صاحبة الجلالة فى حالة دخولها فى أية مفاوضات مقبلة سوف تعتبر نفسها حرة فى اهمال آية تشريعات دستورية تصدرها مصر متعلقة بالسودان » (٧) ٠

وفى ٩ فبراير ١٩٢٣ قبلت استقالة وزارة محمد توفيق نسيم باشا ، وخلفتها وزارة يحيى ابراهيم باشا التى أعلن أثناءها الدستور فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ وجاء فيه فيما يختص بالسودان ٠

المادة ( ١٥٩ ) : تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان ٠

وهكذا وصلت بريطانيا الى غايتها ، وخروج الدستور

---

(٧) سامى ابو النور : المرجع السابق ص ٧٥ ٠

خاليا من تقرير مبدأ وحدة وادى النيل ، وحتى ذكر ان السودان جزء لا يتجزأ من مصر (٨) ٠

وبصدور الدستور أجريت أول انتخابات برلمانية فى مصر ، وانتهت بنجاح حزب الوفد حيث حصل على ١٥٩ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ ٢١٤ مقعدا أى بنسبة تزيد عن ٧٠٪ ٠

ونعرض الآن أهم الموضوعات التى اختصت بالسودان فى البرلمان المصرى بشقية مجلس النواب ومجلس الشيوخ منذ بداية عملهما ( سياسيا ) ٠

**السودان فى خطاب العرش :**

كانت من المتاعب التى واجهت وزارة سعد زغلول باشا بالنسبة لمسألة السودان ، هى أنه لما أراد أن ينص فى خطاب العرش على الاستقلال التام لمصر والسودان ، حال بينه وبين ذلك عبارة الانذار التى وجهته بريطانيا الى الملك مباشرة فى عهد وزارة نسيم باشا ، وذلك لاشتمال الدستور على اسم ملك مصر والسودان (٩) ، وعلى هذا آثر الملك فؤاد السلامة مع

(٨) احمد دياب : المرجع السابق ص ص ١٦٥ ـ ١٦٦ ٠

(٩) عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ، القاهرة ١٩٣٦ ص ٤٥٠ ٠

الانجليز ، وعدم الدخول فى مشاكل أخرى ، وجاء فى خطـاب العرش الذى ألقى فى أول افتتاح لأول برلمـان مصرى يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ .

« ان حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الأمانى القومية بالنسـبة لمصر والسودان ، مملوءة بالرجاء فى الوصول اليها بقوة حقنا وعناية الله » .

وكان النواب يقاطعونـه بالتصفيق والهتاف بحيـاة الملك تارة وبحياة ملك مصر والسودان تارة أخرى ، وخاصـة عند تـلاوة عبـارة « لتحقيق الآمـال القوميـة بالنسـبة لمصر والسودان » (١٠) .

وفى جلسة اليوم التالى حدث أنه بعد تلاوة محضر الجلسة السابق طلب العضو عبد المجيد اللبان أن يعيد السكرتير عبـارة الهتاف بحياة الملك ، وطلب اثبات أن الهتاف كان بحياة ملك مصر والسودان ، ووافقه على هـذا الطلب العضو ، عبد اللطيف الصوفانى بك (١١) .

وهكذا كان أول مأخذ أخذ على وزارة الشـعب أنهـا

---

(١٠) مجلس النواب مضبطة ١٥ مارس ١٩٢٤ .
(١١) مجلس النواب مضبطة ١٦ مارس ١٩٢٤ .

أغفلت ذكر السودان صراحة ، وايرادها العبارة « الأماني القومية لمصر والسودان » بدلا منه مما عده البعض ضعفا أو ابهاما في صيغة الخطاب (١٢) .

ولكن سعد زغلول قابل هذا النقد بموقف حاسم ، فأعلن أن أي تعديل في خطاب العرش معناه حتما استقالة الوزارة ، ثم أزال التواء العبارة بتحليل لفظي للكلمات التي تشتمل عليها فقال « هل فهمتم من الأماني من القومية معنى آخر غير الاستقلال التام ؟ كلا ، الأماني لغة جمع أمنية ، والأمنية هي ما يتمناه الانسان ، والقومية نسبة للقوم والقوم هم المصريون والمصريون ما الذي يتمنونه ؟ يتمنون الاستقلال التام ، حينئذ فالأماني القومية هي عبارة عن الاستقلال التام لمصر والسودان » (١٣) .

وثارت مناقشات كثيرة حول ما ردده سعد زغلول باشا حول الأماني القومية بينه وبين أحمد زكي باشا أبو السعود أنهاها سعد بقوله : « ليس للأماني القومية غير معنى واحد وهو الاستقلال التام لمصر والسودان » (١٤) .

---

(١٢) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية القاهرة ١٩٥٢ ص ١٢٣ .

(١٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٦٨ ص ٤٢٦ ، جلسة النواب ٢٩ مارس ١٩٢٤ .

(١٤) مضبطة مجلس الشيوخ بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٢٤ .

وكان سعد قد تعرض لنفس الموقف أمام مجلس الشيوخ حيث نوقش هـذا الموضوع ، فاتخذ فى رده مدخلا من خـلال موقف الشيوخ أنفسهم عندما قال : كانت أول جملة صفقتم لها هى « الدخول فى مفاوضات حرة من كل قيد بقصـد تحقيق الأمانى القومية بالنسبة لمصر والسودان ، أليس كذلك » أجابوا : نعم ، فقال : حينئذ فالأمانى القومية هى عبارة عن الاستقلال التام لمصر والسودان (١٥) .

هذا ما دار فى برلمـان الشعب حول خطاب العرش وموقف سعد زغلول منه ، الا أنه كان وراء موقفه هذا أمران :

أولهما ــ موقف الملك الذى اشرنا اليه من قبل .

ثانيهما ــ موقف بريطانيا فى تلك الفترة ، فعندما تسلمت الأمور فى مصر أول حكومة دستورية فى ١٩٢٤ ، وصل حزب العمـال لأول مرة الى كراسى الحـكم فى انجلترا بزعامـة رمزى مكدونالد ، وأرسل رئيس الوزراء فى بريطانيا تهانيـه لسعد زغلول بمناسبة افتتاح أول برلمـان مصرى ، متمنيـا توثيق روابط الصداقة والود بين البلدين ، وأبدى اسـتعداد بريطانيا للمفاوضات فى التحفظات الأربعة فى أى وقت ، من أجل هذا قوى صوت الحكومة فى مصر معلنة دخولها فى مفاوضـات

---

(١٥) مضبطة مجلس الشيوخ المرجع نفسه .

مع بريطـانيا من أجل الحصـول على الاسـتقلال التام لمصر والسودان (١٦) . فأعلن سعد زغلول فى جلسة الرد على خطاب العرش « ونحن نشـعر بالمسئولية العظيمـة التى القيت على عاتقنا .. والتى يتعلق بها مستقبل البلاد مصر والسـودان وهى مهمـة تحقيق استقلالهما التام بمعنـاه الصحيح ، وسنعمل فى معالجة هذه المهمة بما ارشدتم اليه جلالتكم من الحزم والحكمة معتمـدين على الله ، وانا نتقبل تصريح جـلالتكم باسـتعداد الحكومة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الأمانى القوميـة ، أى الاسـتقلال التام لمصر والسودان » (١٧) وكانت المعارضـة مدفوعة الى هذه الحملة سواء فى البرلمـان أو فى الصحف (١٨) ، باخلاصها أولا للقضية المصرية السـودانية ، وبما شاهـدته من قبل ذلك من أساليب السياسة الاستعمارية التى كانت تحـدث فى السودان بقصـد فصله عن مصر ، الا أن الوقت لم يكن مناسـبا خاصـة وأن المعارضة فى مجلس العموم البريطانى كانت تسعى لاحراج مركز المستر رمزى مكدونالد على حساب القضية المصرية السودانية ، وكان كل من الزعيمين سعد زغلول ومكدونالد مرتبطين بأواصر

---

(١٦) مكى شبيكة : السودان عبر القرون ، ١٩٦٤ ص ٤٢٣ .

(١٧) مجلس الشيوخ مضبطة ٢٤ مارس ١٩٢٤

(١٨) الأخبار ١٦ ، ١٧ ، ١٨ مارس ١٩٢٤ ، الوطن ٧ مارس ١٩٢٤ .

الصداقة ، ولا يبعد أن كان ينتظر من وراء الصداقة الشخصية فائدة للقضية المصرية ، ومن هنا كان تصريحه لهم بأنه لا طريق للوصول الى تحقيق الأماني القومية الا بالتفاوض (١٩) .

وهكذا فقد كان « ابتداء العهد الدستوري في مصر علامة على زيادة حركة المطالبة بالدفاع عن حقوق مصر في السودان لا سيما اذا تجلت حقيقة ما يرمي اليه الانجليز من المطامع في تلك الديار ، ولم يكن نواب الأمة أقل تنبها الى تلك الحقيقة من الشعب ، فكانت الأمة كلها شاعرة بما يتهدد مصر من الاخطار اذا تسلط الانجليز على السودان وانفردوا بحكمه (٢٠) .

ورغم هذا فان عدم ذكر السودان بشكل صريح في خطب العرش ظل سائرا في دورات انعقاد البرلمان المصري بعد ذلك.

ففي دور الانعقاد الثاني ( ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ ــ ٢٣ مارس عام ١٩٢٥ ) لم يرد ذكر السودان الا في عبارة « ان حكومتي صرفت ــ كما وعدت ــ أكبر همها في السعي لاستقلال البلاد بجزأيها مصر والسودان ، وبناء على دعوة رئيس حكومتي الى لندرة في شهر سبتمبر الماضي للدخول في محادثات قد تؤدي

---

(١٩) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولى ١٩٢٤ ص ١٩٢ .

(٢٠) مقال للجورنال دي كير مترجم في الاخبار ١٣ ابريل ١٩٢٤ .

الى مفاوضات رسمية ، وذلك بعد أن حصل على التأكيد بأن هذا السعى لا يمس بأى شكل حقوق مصر » ، وقد هتف الجميع بعد ذلك بحياة ملك مصر والسودان (٢١) •

وظل ذكر السودان يتقلص من خطب العرش الى أن احتج الأعضاء فى دور الانعقاد العادى ( ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ — ١٤ يولية عام ١٩٢٧ ) على ذلك وطالبوا أن ينوه « فى الحصول فى أمر السودان على حل ترتضية البلاد » (٢٢) •

فجاء فى خطاب العرش فى دور الانعقاد ( ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ — ٢٨ يونية ١٩٢٨ ) « وقد انتهز رئيس حكومتنا وجوده بلندرة فى ذلك الجو الممتلىء صداقة وولاء فاتصل بوزير خارجية الحكومة الانجليزية فى أحاديث عن بعض شئون سياسية رغبة فى اقرار حسن التفاهم بين البلدين •••

كذلك كانت محادثات بينهما قصدبها تفهم الحكومتين الانجليزية والمصرية وجهتى نظر احداهما للاخرى فى مسألة مصر والسودان ، حتى اذا ما ظهر امكان التوفيق بين وجهتى النظر تيسر الدخول فى مفاوضات لعقد محالفة تستكمل البلاد بعدها استقلالها » (٢٣) •

---

(٢١) مجلس الشيوخ مضبطة ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ •
(٢٢) مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ٣٠ نوفمبر ١٩٢٦ •
(٢٣) مضبطة مجلس الشيوخ ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ •

من أجل هذا رأى عباس العقاد « .. أنه مازالت مسألة السودان مثار السؤال والجدال والاحراج والتعنت من خصوم سعد ، الانجليز والمصريين فى آن واحد ، كلا الفريقين يريد أن ينقلب المنصب الوزارى على سعد شركا مرديا » (٢٤) .

ولعله قصد بموقف الانجليز هـذا ، التصريح الذى أدلى به اللورد بارمور باسـم الحـكومة العمالية فى بريطـانيا فى يولية ١٩٢٤ من « أن الحكومة البريطانية لن تترك السـودان بأى معنى كان » (٢٥) .

ولكم ظل السودان هكذا فى خطب العرش التالية ، فقد عاد الجدل يثور حول خطاب العرش عام ١٩٣٠ عندما لاحظ ذلك محمد عزيز أباظة أفندى ( مستقل ) وقال بأنه لم يكن « أمرا متعمدا من الحكومة وانما جاء سهوا ... خصوصا وأننا نعلم أن هذه الحكومة حكومة مخلصة رشيدة ، تترسم خطى الوزارة الشعبية الأولى » .

وكان العضو عبد العزيز الصـوفانى بك أكثر صراحة ، فعاب على خطاب العرش خلوه من ذكر السودان بشكل واضح ،

---

(٢٤) العقـاد : المرجع السابق ص ٤٥٠ .

(٢٥) احمد دياب : المرجع السابق ص ١٦٩

Parliamentary Debates : 26th. June 1924 Vol OL XXV

بينما كل من عبد السلام فهمى جمعة وعباس العقاد آن يهدئوا الموقف من ناحية أن السودان جزء لا يتجزأ من البلاد » •

فقال عبد السلام فهمى جمعة « أما عن مسألة السودان ، فتعالوا نتصارح ، من الذى قال ان ذكر السودان لم يرد فى خطاب العرش ؟ نعم انه لم يرد بلفظه ، كما أن مصر لم يرد ذكرها باللفظ أيضا ، ولكن جاء ذكر البلاد ومصالح الأمة ، فان اعترض معترض على هذا التعبير ، فيجب آن يقول السودان منفصل عن مصر ، أما اذا كان يسلم معنا أن السودان جزء من مصر لا يتجزأ فيجب أن يسلم بأن لفظة البلاد تشمل وادى النيل كله » •

فهذا وان كان فيه نوع من الدفاع عن الخطاب الا أنه يحمل أيضا معنى الايمان بوحدة وادى النيل مصره وسودانه •

وجاء حديث العقاد « انى اعترض على تخصيص السودان، ان مسألة السودان لا معنى لتخصيصها بالذكر ، الا اذا كان هنالك شك فى الذين يقومون بالمفاوضة فيها ••• أما التشبث بذكر السودان فى مقام الرد على خطاب العرش فليس له معنى الا الشك فيمن يتولون المفاوضة » (٢٦) وفيه احراج كبير لأى معترض ، عندما يضعه فى أى مواجهة مع هيئة التفاوض فى ذلك

---

(٢٦) مجلس النواب مضبطة ٢٩ يناير ١٩٣٠ •

الوقت وكانت تتمتع بثمة جل الشعب ، وبهذا استطاع أن يكم الافواه المعترضة ، وسكت الجدل بعد ذلك حول هذا الموضوع فى تلك الدورة .

وفى الدورات التالية كدورة الانعقاد الثالث (١٥ ديسمبر ١٩٣٢ — ٢٧ يونية ١٩٣٣ ) لم يرد ذكر السودان أيضا فى خطبة العرش فى جلسة الافتتاح بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٣٢ ، وكذلك فى دورة ( ١٥ ديسمبر ١٩٣٢ — ٢٧ يونيـة ١٩٣٣ ) مما أثار دهشة الأعضاء ، وورد فى رد لجنـة الرد على خطاب العرش « ان اغفال ذكر السودان كان موضع دهشة فى دورات سابقة ، ومهما حاولت الحكومة فلن تتمكن من اقناعنا بصـواب ترك ذكر السودان فى خطاب العرش » .

ثم تكلم العضو الدكتور عبد الحميد سعيد فقال بأنه قد يجوز أن يقال لنا ما قيل لغيرنا من قبل ، وهو أن من ذكر مصر فقد ذكر السودان ، ومن تكلم عن استقلال مصر فقد تكلم عن استقلال السودان ، قد كان هـذا التأويل مقبولا قبل تصريحات الحكومة البريطانية فى برلمـانها وفى كتبها الرسمية .. قبل أن يتصرف الانجليز فى السودان تصرف المـالك فى ملكه .. قبل ان يطرد الجيش المصرى من السودان ويبعد الموظفون المصريون.. ان السودان بالنسبة لمصر بمثابة الروح للجسد ، نريد الآن أن تقول الحكومة لنا بصراحة اذا كان ذكر السودان يؤلم الانجليز

كما تؤلمهم العناية بالمسائل الهامة الأخرى كالجيش مثلا ، فلنتركنا اذن واياهم وجها لوجه ، فاما أن يسلموا بحقوق مصر ، والا فالضحايا على اختلاف أنواعها مقبولة لدينا » (٢٧) •

وقد كان العضو هنا أكثر وضوحا واحراجا للحكومة ، وكانت حكومة اسماعيل صدقي باشا الثانية ( ٤ يناير ١٩٣٢ — ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ ) بعد وزارته الأولى التى اجريت خلالها الانتخابات وتلى فيها خطاب العرش هذا ( ١٩ يونية ١٩٣٠ — ٤ يناير ١٩٣٣ ) وكان الانجليز قد وصلوا الى حد قطع السودان من مصر — كما سنرى فى النواحى الاقتصادية والادارية •

وحتى حلول عام ١٩٣٦ لم يرد أيضا ذكر السودان فى دور الانعقاد ( ٢٣ مايو ١٩٣٦ — ٢٤ أغسطس ١٩٣٦ ) فقد ظل الحزب الوطنى متزعما استنكار عدم ذكره فى خطب العرش •

ففى جلسة ٣ يونية ١٩٣٦ والتى افردت للرد على خطاب العرش قال عبد العزيز الصوفانى بك ، لم يذكر خطاب العرش شيئا عن السودان ، وانى — ثقة منى بالحكومة القائمة — أعتقد ان هذا لم يقصد به أمر من الأمور ، وأقول أن الزعماء سواء من تولاه الله برحمته ، ومن هم على قيد الحياة ، قرروا

(٢٧) مجلس النواب مضبطة ٤ يناير ١٩٣٣ •

بالاجماع أن السودان ألزم لمصر من الاسكندرية ، ان مصر والسودان جزء لا يتجزأ » .

وقد صدق على قوله هذا الدكتور عبد الحميد سعيد وأضاف « ان مصر والسودان كتلة لا تتجزأ غير أن الحكومة الانجليزية قد استأثرت بالسلطة فيه ، وأصبح السودان يدار بيد انجليزية .. يعتبرونه مستعمرة تابعة للتاج البريطاني ، ولا يتورعوا أن يعلنوا ذلك فى مجلس نوابهم وفى مجتمعاتهم .. فكان الواجب يقضي علينا أن نذكر السودان فى خطاب العرش.. فهو السودان الذى كان مصريا وسيظل مصريا » ، ثم يضيف محمد توفيق دياب تساؤله عن عدم ذكر السودان فى خطاب العرش خصوصا وأن الذين تولوا المفاوضات من المصريين عام ١٩٣٠ جعلوا السودان محور المفاوضات (٢٨) .

وهكذا فانه على طول خط البرلمان المصرى كانت هناك الاحتجاجات على عدم ذكر السودان فى خطاب العرش ، وورود الأدلة على أنه جزء لا يتجزأ منها ، وكم أخذ الأعضاء وخصوصا أعضاء الحزب الوطنى على الحكومات هذا ، وهم ما بين اظهارها كمقصرة وما بين من تذرع لها بالاعذار ، ولكن فى كل مرة لم يتركوا أمره يمر دون تعليق .

(٢٨) مجلس النواب مضبطة ٣ يونية ١٩٣٦ .

**تشكيل لجنة السودان فى البرلمان المصرى :**

بعد أن هدأت أزمة السودان فى خطاب العرش ، عقد مجلس النواب جلسات اجراءات لتنظيم اللجان البرلمانية ، وانخراط الأعضاء فيها ، وفى جلسة ٢٣ مارس ١٩٢٤ تم تشكيل ثلاث عشرة لجنة برلمانية :

لجنة درس المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالشئون الداخلية والصحة العمومية ــ لجنة المالية والتجارة والصناعة ــ لجنة الحقانية ــ لجنة المعارف ــ لجنة الاشغال ــ لجنة الحربية والبحرية ــ لجنة الشئون الخارجية ــ لجنة المواصلات ــ لجنة الأوقاف ــ لجنة الزراعة ثم لجنة للعرائض وأخرى للاقتراحات وأخيرا لجنة للمحاسبة .

وتقدم بعد ذلك النائب الوفدى أحمد حمدى سيف النصر ــ الذى كان قد عمل فى السودان من قبل لمدة أربعة عشر عاما ــ بطلب لتشكيل لجنة للسودان معلنا أن « عدم النص على وجود لجنة خاصة بالسودان يعتبر نقصا كبيرا ، واذا اعترض بأن السودان جزء من مصر لا يتجزأ ، وحكمه كحكم مديرية الغربية مثلا .. فلذلك أقترح ضرورة النص عن لجنة تختص بشئون السودان » وقوبل هذا الاقتراح بالموافقة الاجماعية .

وكان رد مقرر الجلسة ان السودان لم يغب عن فكرهم الا أن الرأى قد استقر على « عدم وجود الحاجة الى لجنة خاصة به بما يشعر بأنه منفصل عن مصر .. والسودان فى الواقع جزء متمم لمصر كالغربية والاسكندرية ، بل هو الزم لها منها ، فايجاد لجنة خاصة به يشعر بأنه منفصل عنا » .

ودخل الموضوع فى جدل كبير بين صاحب الاقتراح الذى أصر على رأيه وبين المقرر ودعم صاحب الاقتراح رأيه « بأننا لا نعلم عن السودان الا ما نصل اليه عن طريق بحثنا الخاص ، أما حكومتنا فلا يصل اليها شىء ، وتوجد بمصر ادارة تسمى « وكالة حكومة السودان » رئيسها انجليزى يتناول مرتبا قدره ألفا جنيه فى السنة ، ولا يوجد بين موظفى هذه الادارة مصرى واحد ، وتدور المخابرات بين هذه الادارة وبين حكومة السودان بدون علم حكومتنا » .

وأضاف العضو فى رده على المقرر قوله « ... وكيف يكون للسودان لجنة خاصة به مع بعده عنا ونقص معلوماتنا عنه ، وتعلمون حضراتكم أنه تجرى فى السودان أعمال هامة كمشروعات الرى ، فاذا تمت هذه المشروعات — والحال أنه يوجد فى السودان ١٤ مليون فدان — فان مصر تكون بعد ذلك صحراء لا نبات فيها ، فالمسألة غاية فى الخطورة » .

واحتدم النقاش بعد ذلك فلجأوا الى أخذ الأصـوات ، ووافق المجلس بالأغلبية على تشكيل لجنة للسودان •

وبجلسة الثلاثاء أول ابريل ١٩٢٤ اتخذت اجراءات تشكيل هذه اللجنة فتقدم للاشتراك فيها ثمانية عشر عضوا اختير منهم خمسة عشر فقط هم :

**احمد حمدى سيف النصر بك**
**عبد الستار الباسل بك**
**عبد الصادق عبد الحميد افندى**
**عزيز انطون افندى**
**كامـل تـكلا بك**
**حسن محمد الوكيل أفندى**
**بحيرى حـلاوة بك**
**بهجت السيد أبو على بك**
**السيد على الطحاوى المغازى**
**مصـطفى بكـير بك**
**على نجيب افندى**
**الشيخ حسين صالح خليفة**
**سليمان زكى العبد بك**
**اسماعيل عبد الحميد نوار افندى**
**محمد عبد الجليل أبو سمرة بك**

بعد أن تنازل كل من الشيخ عبد المجيد اللبان ، ومحمد عبد الرحمن الصباحى والسيد عبد العزيز خضر (٢٩) .

وبهذا اصبحت هناك لجنة خاصة بالسودان اسوة ببقية اللجان البرلمانية الأخرى المسئولة بمعنى أنه أصبح للسودان وجود فعلى داخل البرلمان المصرى . وان كانت قد أدمجت بعد ذلك لتصبح « لجنة الحربية والبحرية والطيران والسودان » .

**وحدة الشعبين المصرى والسودانى :**

لم تسر الأمور السياسية سهلة فى مصر والسودان ى مجال علاقتهما بعضهما ببعض ، وانما وضعت بريطانيا العراقيل فى طريقهما ، فعام ١٩٢٤ هو التاريخ الذى حاولت فيه بريطانيا انهاء الوجود المصرى فى السودان اداريا وعسكريا مستغلة أحداثه الشهيرة .

وهى فى سبيل ذلك حاولت كثيرا تقبيح وجه المصريين هناك أمام السودانين حتى يثيروا الكره فى السودانين ضدهم (٣٠) .

ونجح الانجليز فى ذلك كثيرا عندما أسندوا الأعمال

---

(٢٩) مضبطة مجلس النواب بتاريخ أول ابريل ١٩٢٤ .

(٣٠) عن هذا الأسلوب يمكن الرجوع الى : يواقيم رزق مرقص : تطور نظام الادارة فى السودان » القاهرة ١٩٨٤ فصل الاداريون المصريون فى السودان .

التنفيذية الى المصريين ، فأصبحوا هم الجباة والامرون المفترون فى نظر السودانيين ، لدرجة ان عقب « الباحث المحزون » على هذا بقوله « .. اننا لا نقيم فى السودان المصرى ، بل فى مستعمرة انجليزية أظهر ظواهرها ، صلف الحاكمين ونفور المحكومين ، لا من هؤلاء الحاكمين ، ولكن منا نحن المصريين .. فأصبحنا أداة تمكن المستعمرين من رقاب السودانين وآية ذلك أنه كلما هم السودانيون بخلع نير الانجليز ، أصلتهم النيران أيد مصرية ورؤوس انجليزية » ويصف الكره الذى أصبح عليه السودانيون للمصريين بأن أصبحوا لا يردون عليهم تحيتهم ورموهم بالكفر (٣١) .

وزادت مظاهر تجاهل حقوق مصر فى السودان عندما اشترك السودان مباشرة فى معرض ويمبلى دون اذن الحكومة المصرية ، وبعد احتجاج سعد زغلول كان رد بريطانيا فى ١٢ مايو ١٩٢٤ يحمل مجرد أسف من خلال برقية أرسلت اليه (٣٢) .

كما كانت بريطانيا تقبل الموظفين المصريين من هناك بأعداد

---

(٣١) الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية ، اسكندرية ١٩٣٥ ص ٥٢ ، ٥٨ .

(٣٢) يونان لبيب رزق : قضية وحدة وادى النيل القاهرة ١٩٧٥ ص ٣٥

كبيرة ، وبدأ الحاكم العام يستفسر من مديرى المديريات فى خطابات وزعها عليهم فى ٢٢ ابريل ١٩٢٤ ليعرف رد الفعل على السودانيين ، ولكن لم تكن الردود التى وصلت تمثل الحقيقة لأن من السودانيين من ثار ، وسجن من سجن وقتل من قتل فى سبيل الابقاء على اخوانهم المصريين هناك (٣٣) ، بل وحاول الكثيرون منهم السفر الى القاهرة لاعلان هذه الأمور أمام البرلمان المصرى ، واظهار تأييدهم لمصر فى وقوفها من أجل الحق ولكنهم منعوا من ذلك .

وفى نفس الوقت استكتب الانجليز بعض السودانيين عرائضا يطلبون فيها بقاء الانجليز وموافقتهم على قطع صلتهم بمصر ، وبدأت الأنباء تتواتر عن سوء الحال فى السودان ، وتابعت الصحف هذا الموضوع ، ونبهت المسئولين الى الخطر البريطانى المحدق بمصر والسودان ، خصوصا استعمال مشروعات الرى وقانون أرض الجزيرة وكيف أن بريطانيا تغافلت ضحايا مصر فى السودان (٣٤)

ومنعت السلطات البريطانية التى كانت تسيطر على ادارة السودان انذاك وفدا من السودانيين أراد أن يحضر الى القاهرة لمقابلة أولى الأمر ، كما أنشأوا معهدا دينيا حتى يستغنوا عن

---

(٣٣) يواقيم رزق مرقص : المرجع السابق ص ٣٢٩ .
(٣٤) الاخبار ١٥ يونية ١٩٢٤ .

تخريج الطلبة السودانيين من الأزهر الشريف ، وأرسل الطلبة السودانيون ممن أرادوا أن يواصلوا تعليمهم الى بيروت وليس الى القاهرة ومدارسها (٣٥) .

كان هذا بعضا مما كان يدور فى السودان بالنسبة للادارة المصرية ، ولم يكن البرلمان المصرى ببعيد عنه ، فبدأت موجات الغضب تهدر بين أعضاء مجلسيه .

ففى مجلس الشيوخ بدأ الهدير بكلمة عضو الوفد محمد علوى الجزار .

« ظهرت فى هذه الأيام حركات يصطنعها الانجليز فى السودان ، ترمى الى فصم العلاقة التى تربط القطرين الشقيقين، فأرغموا السودانيين على أن يعلنوا فى اجتماعهم أنهم يفضلون حكم الانجليز على اشتراكهم مع اخوانهم المصريين ، ومنعوا السودانيين من الحضور الى مصر ليعلنوا شديد ارتباطهم باخوانهم المصريين ، ومتين ولائهم لملكهم ملك مصر والسودان ، فليعلموا أنهم مهما ارغموا الناس على اغتصاب الثقة فان ذلك لا يغنى عنهم شيئا ، وقد جربت مثل هذه الطريقة فى مصر نفسها فلم تثبت لها حقا ، بل زادت النفوس نفورا ، وليعلموا أن السودان ككل بلد فى مصر لا يحيا الا بها ولا تحيا الا به ،

---

(٣٥) الأخبار ١٩ يونية ١٩٢٤ .

وأننا بفضل حقنا وثباتنا واتحادنا سنرى السودانى يشارك أخاه المصرى فى الحكم ويجلس بجانبه فى البرلمان ، وقد ثارت بالأمس مسألة السودان فى مجلس النواب فنطق اخواننا برأى مصر وأحسنوا التعبير احسانا كبيرا ، وأجابهم زعيم مصر بما فى افئدتهم .

اقترح على اخوانى أن يعلنوا احتجاجهم على ما يجرى فى السودان بقصد تشويه العلاقات التى تربط القطرين واضعافها، وأن يعلنوا ثقتهم الكاملة بالوزارة تأييدا لتلك التصريحات الخطيرة التى بدأها الزعيم فى مجلس النواب لصالح مصر والمصريين » .

وبلغ من حماس الأعضاء من أجل السودان الشقيق أن احتج العضو محمد شفيق باشا على قول علوى الجزار « ان مصر والسودان قطران شقيقان » وقال بل انهما قطر واحد واتفق المجلس بعد مناقشات على ارسال الاحتجاج التالى :

« يحتج مجلس الشيوخ احتجاجا شديدا على ما تجريه السلطات البريطانية فى السودان من أعمال القمع والارهاب لمنع السودانيين من اظهار تعلقهم بمصر ، وولائهم لملكهم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر والسودان ، ويعلن ثقته التامة

بالوزارة ، ويؤيدها كل التأييد فيما أبدته بلسان رئيسها أمـام مجلس النواب من التصريحات الخطيرة فى هذا الشأن » (٣٦) .

وبدأ المجلس يفتح عقله وقلبه لتبقى السودان والسودانيين، ووقف يقول لا للمستعمر الأجنبى للبلدين .

فمن مراقبـة الأعضـاء للموقف أعلن العضـو ابراهيم نور بك أنه قرأ فى الصحف آن صوتا انجليزيا فى مجلس اللوردات البريطـانى أعلن فى ٢٤ يونيـة نبه الانجليز وحكومتهم فى « الاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى السـودان ، أى تريد سلخ السودان عن مصر وبقاءه تحت السيطرة البريطانية » ثم أعلن كصوت مسئول عن مصر « ان السودان هو الروح ومصر هى الجسم ، ولا حياة للجسم بغير الروح ، فاذا فصلوا السودان عن مصر فقد فصلوا روح مصر عن جسمها .. نعم ان أهـالى مصر والسودان مرتبطون برابطة المودة والاخاء ، ووحدة الدين واللغة والمصالح .. واستمرت مصر تدير السودان من عهـد الفتح الذى تم على يد ساكن الجنان المرحوم محمد على .. وكانت ادارتها للسودان ادارة طاهرة بريئة ، ولم تكن ادارة المستعمر الذى يريد أن يستغل السودان لمصلحته ، بل كانت ادارة الوالد لشئون ولده ، والأخ الأكبر لشئون أخيه الأصغر

(٣٦) مجلس الشيوخ مضبطة ٢٥ يونية ١٩٢٤ .

أما الذى يريده الانجليز من السودان فهو الاستعمار ، هو استغلال البلاد ، هو الانتفاع بالقطن ، هو تحويل النيل من مجراه الطبيعى •

ان مصر للسودان والسودان لمصر •• ولا حياة لمصر بغير السودان ، ومعنى فصل السودان عن مصر ، أن مصر تصبح بلدا فقيرة جرداء لا زراعة فيها ولا حياة » (٣٧) ان هذا القول يعكس الـالمام المصرى بموقف المستعمر منه ، وصحوته لنيل حقوقه ، ووقوفه بامكاناته المحدودة انذاك فى مواجهة الطاغوت. والعضو عندما أعلن هذا كمسئول فى المجلس النيابى أسس حديثه على ما ورد للمجلس يومها من خلال رسالة من السودان كان نصها :

**رئيس البرلمان المصرى**

**جاهرنا بقولة الحق فاضطهدنا ، وارسلنا مندوبينا لينوبوا عندكم عنا ، فقبض عليهم وسجنوا ، وصرحنا سجينا لبلادنا ولمليكنا المفدى فؤاد الأول فحوكمنا بالسجن ، كيف ذلك ونحن نلتف حول عرشنا المصرى العظيم مطالبين بحرية وادى النيل ، فما موقف الشعب المصرى النبيل ، وما موقف رجاله الكرام ازاء ما نعامل به نحن السودانيين ، وانا نحتج بكل قوانا على القاء القبض على اخواننا الملازم اول زين العابدين أفندى عبد التام**

---

(٣٧) مجلس الشيوخ ـ مضبطة ٢٦ يونيـة ١٩٢٤ •

**ومحمد أفندى ابراهيم اسماعيل ومن معهما من أبناء هـذه البلاد التى ما زالت معلقة أمالها فى الحياة بكم ؟**

**صالح عبد القادر          على ملاسى          باشندى عبد الرحمن (٣٨)**

وما كانت هذه الرسالة الا تعبيرا ورد فعل لما كان يقوم به الانجليز فى السودان من استكتاب زعماء القبائل ، وأخذ توقيعاتهم على عرائض الولاء لهم ، والتى تقدم ذكرها ، فأخذ رجال جمعية اللواء الأبيض ـ ومنها أصحاب التوقيعات على هذه الرسالة ـ فى جمع التوقيعات المضادة من نفس الأشخاص الذين أخذت السلطات الانجليزية توقيعاتهم من قبل ، معلنين أنهم اكرهوا على التوقيع للمديرية بذلك ، وأنهم لا يريدون سوى البقاء للأبد فى حظيرة الوطن الأكبر .

كما غادر السودان وقد آلى مصر : الملازم أول زين العابدين كممثل للعبيد السود والسيد محمد المهدى التعايشى ابن الخليفة التعايشى كممثل للعرب ، يحملان وثائق ممضاة فى اجتماع بأم درمان من الأشخاص الذين اكرههم الانجليز على التوقيع بالولاء لهم والثقة فيهم .

كما تحرك وفد آخر للسفر الى مصر فى نفس الوقت ، لعرض وثائق ولاء السواد الأعظم من الأهالى لملك مصر ، فمنع

---

(٣٨) مضبطة مجلس الشيوخ المرجع نفسه .

الوفد وقبض على على زين العابدين وزميله محمد ابراهيم اسماعيل فى حلفا بعد تفتيشهما وأعيدا الى الخرطوم مقبوضا عليهما (٣٩) ولذلك أرسل السودانيون هذه البرقية التى تليت على مسامع المجلس ولم يسكت السودانيون ولم يحبطوا بل استمروا فى ثورتهم فى شكل مظاهرات يوم ١٩ يونيه فى أم درمان وعطبرة وبور سودان ومدنى يتقدمهم علم أبيض عليه خريطة وادى النيل هاتفين بحياة ملك مصر والسودان (٤٠) وقابلتها فى مصر ثورة فى البرلمان •

ففى جلسة مجلس الشيوخ فى ٣٠ يونيه ١٩٢٤ أعلن العضو علوى الجزار « اننا سنحافظ على السودان بأرواحنا ما حيينا •• فالمستعمرون يريدون بتر أعضائنا بفصل السودان عنا ، لأنهم أقرضوه أموالا لم تكن الا قطرة فى البحر الفياض الذى فاض على السودان من جيوشنا •• جمعت بيننا الطبيعة ووحدت العادات وألفت اللغة واتحد الدين ، وضمنا النيل فى حظيرة واحدة ••• » •

واقترح فى النهاية تأييد المجلس لزعيم مصر ورئيس حكومتها فى موقفه من السودان (٤١) ، وكان سعد زغلول قد

---

(٣٩) الباحث محزون : المرجع السابق ص ص ٧١ ، ٧٢ •
(٤٠) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ٤٤٠ •
(٤١) مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ٣٠ يونية ١٩٢٤ •

قــدم استقالته يوم ٢٩ يونيه ١٩٢٤ احتجاجا على ما أعلنــه لورد بارمور فى مجلس اللوردات يوم ٢٥ يونيه الذى جاء فيه :

« ان الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال ، وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة بريطانيا بخسارة عظيمة ، وأستطيع أن أقول من غير تردد أنه لن تسمح بتغيير نظام السودان ولا أن يتم ذلك التغيير دون موافقة البرلمــان » (٤٢) .

وأعلن سعد زغلول بعد ذلك « عدلنا عن استعفائنا لنعود الى الاشتراك فى البرلمــان فى ادارة شئون البلاد .. معتمدين فى الوصول الى تحقيق غايتنا المنشودة وهى استغلال البــلاد بلاد مصر والســـودان .. اننا لا نقبل مطلقــا أن نساوم فى السودان ، ولا السودان يقبل أن يساوم فى حقوقنا المشتركة ، نحن لا نخشى على الســـــودان من الأســاطيل والجيوش ، وانما نخشى أن ينال الانكليز من السودانيين صك عبوديتهم ، اتفقت الأمم على حكم الشعوب بارادتها ولذلك قرروا مبدأ تقرير المصير .. أى أن لكل شعب أن يختار شكل حكومته فهم لهذا لا يوجهون أساطيلهم وجيوشهم ، انما يوجهون أساليب سياستهم ودهائهم لينالوا من الســـودان صك العبودية وهو الذى يجب أن نحول بينهم وبينه » وبدأ العضو حافظ عابدين بك

---

(٤٢) احمد شفيق : الحولية الأولى ١٩٢٤ ص ٢٣٢ .

يعقب على هـذا بأن فضح سياسة الاستعمار تجـاه السودان منذ وزارة شريف باشا واستقالتها بسبب عدم موافقتها على « سلخ السودان من مصر » واحتجاج الأمة على تنازلات وزارة نوبار بشأن السودان ، وأعلنوا تمسكهم بحقهم فيه ، ولمـا أعيد فتحه « لم يجرؤ الانجليز على المجاهرة بحقهم فيه بل أن نفس اللورد كرومر صرح بان الغرض من هذا الاتفاق (١٨٩٩ ) هو الا تمتد الامتيازات الأجنبية الى السودان » (٤٣) .

وأصبح مجلس الشيوخ بؤرة ثورية حول هـذا الموضوع فخرجت منه التصريحـات ، ووردت اليه البرقيـات من مصر والسودان معلنة تأييدها لموقفه ورفضها لسياسـة الانجليز فى السودان : ومظهرة الاحتجاج على أسلوب القبض على الثوار هناك ، ومعلنة الولاء لملك مصر والسودان .

فقد أعلن بجلسات أول يوليه ٧ ، ٨ ، ٩ سنة ١٩٢٤ برقيات وردت من كثير من الأشخاص والهيئات مثل :

لجنـة الوفد المركزيـة ببيت الأمة ببنى سويف ، موظفو الحكومة بالدر ، أهالى سنهور ، لجنة الطلبة ببلبيس ، أهـالى الحصاحيصـة بالسودان ــ ركاب البـاخرة النيلية بالشـلال والقادمين من السودان (٤٤) .

---

(٤٣) مضبطة مجلس الشيوخ بجلسة ٣٠ يونية ١٩٢٤ .

(٤٤) مضابط جلسات الشيوخ من ١ ــ ٩ يولية ١٩٢٤ .

أما بالنسبة لهدير الثورة فى مجلس النواب فلم يكن بأقل منه فى مجلس الشيوخ بل قل أكثر ، واتسم بالحماس والتفصيلات والأدلة التاريخية .

وتملك أعضاء الحزب الوطنى زمام المبادأة عندما قال العضو عبد اللطيف الصوفانى : « .. قبل أن يصدر الدستور ، وقبل أن يشكل البرلمان كانت الأمة أفرادها وجماعاتها ساهرة على كل شىء يختص بمصلحتها .. وقد صدر الدستور وتشكل البرلمان فلاشك فى أن الأمة قد القت علينا المهمة الدقيقة ، مهمة السهر على مصالحها ، فالآن تسمع وتقرأ ما يدور فى السودان وما تقوم به حكومته من اغراء أقوام هناك بوسائل شتى بالرغبة تارة وبالرهبة أخرى على أن يقولوا غير الحق ، وأن يفعلوا ويكيدوا للمصلحة المشتركة ، كذلك ظهر أن أقواما ممن تربطنا معهم المصلحة وتربطنا بهم أواصر اللحم والدم ، أرادوا أن يأتوا لمصر ليرفعوا الى جلالة الملك والأمة المصرية ودولة رئيس الوزراء ما تكنه قلوبهم من المحبة والولاء ، وما يتمنونه من المحافظة على دوام الوحدة التى لا تنفصل .. لهذا اقترح الاحتجاج على هذا العمل الشائن المخالف لوعود كان يظن بعضنا انها حق وصدق » .

ثم قام العضو عبد الرحمن الرافعى بك وهو من الحزب الوطنى ، فقدم الأدلة كمحام وأظهر الأصول التاريخية كمؤرخ

فقال : « ان البرلمـــان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة .. وفى هذه الأيام تدور أحداث خطيرة فى السودان ، اذ تقوم هناك حركتان متناقضتان ـــ حركة طبيعية صادرة من القلب السودانى، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانجليزية .

أما الحركة الطبيعية فهى التى عرفناها من التلغراف الوارد على المجلس من جماعة من رجالات السودان ألفوا وفدا بقصـــد الحضور لمصر لاظهار ولائهم لمصر ولمليك البلاد (٤٥) فمنعتهم القوة من اجتياز بلادهم .

أما الحركة المصطنعة فتديرها الســـلطة الانجليزية ، فقد أوعزت الى صنائعها وبعض موظفى الســـودان بعقد اجتمـــاع صورى يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانجليزى .. فازاء هذه الحركة يجب أن نحتج ونعلن للعـــالم أجمع رأينا صراحـــة بان الحركة يديرها الانجليز .. يجب أن نعلن للعالم أننا أول من يهمه عمران السودان وتقدمه ، وان التاريخ شاهد عدل على أننا كنا على الدوام عونا للعمران فى السودان .. لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية وشيدوا القصور والبنايات ، وفتحوا المدارس وشقوا الترع وأقاموا السدود والجسور .

وقد دل الاحصـــاء على أن الذين قتلوا منـــا فى أنحـــاء

---

(٤٥) وهو ما سبق ان اشرنا اليه من قبل فى مجلس الشيوخ .

السودان ١٩٩٠٠٠ رجل ، كما انفقت مصر عشرات الملايين من الجنيهات من يوم ان فتح محمد على السودان ، وقد انفقنا من عهد استرجاعه الى الآن ٢٦ مليون جنيه مصرى ، كل ذلك لنقيم دعائم العمران فى تلك البلاد .. لاننا بذلك انما نعمر مصر اذ لا نفرق بين مصر والسودان ، وأما العمران الذى يدعيه الانجليز فهو عمران مصطنع بل هو استغلال محض لأن كل الناس يعلمون أن الشركات الانجليزية الاستعمارية فى تلك البلاد تنزع الأراضى من يد الأهالى لنحل محلهم وتجعل السودان مزرعة قطنية لمعامل لانكشير .. واطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل كما احتجت الأمة المصرية فى عام ١٩٢٢ عندما أقام الانجليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة كان من جرائها محاكمة الضابط السودانى على أفندى عبد اللطيف .. وأعوانه الذين أعلنوا عن عواطفهم وأعلنوا تمسكهم بسمر بالولاء لعرش مصر .. ان معالى مرقس حنا باشا وقت أن كان نقيبا للمحامين تطوع للدفاع عن عبد اللطيف وعزم على السفر الى الخرطوم ، ولم يمنعه الا أن فوجىء بتلغراف ينبئه بصدور الحكم على الضابط » وطلب الرافعى فى النهاية اصدار احتجاج على موقف الانجليز فى السودان ، ووافقه بعد ذلك حمد الباسل باشا فى كلمة حماسية وكذلك محمود علام أفندى الذى وضح فى كلمته أن كل الهيئات الحزبية متضامنة

فى موقفها من الاستعمار البريطانى وشجبت أعماله فى السودان « ••• وقفت حتى لا يقال أن فريقا من المجلس فقط يذكر السودان والسودانيين ، بل المجلس بأجمعه ، بل كلنا نذكرهم ونرجو من صميم فؤادنا أن نراهم بيننا ممثلين فى هذا المجلس كالمديريات الأخرى ، ولاشك اننا عاملون على ذلك مؤيدون للوزارة كل التأييد ولكن هذا لا يمنع أن يثبت على الأقل فى مضبطة الجلسة وأن ينقل على لساننا الى العالم أجمع اننا نحتج بكل قوانا على كل اجراء ظالم مخالف للعدل والشرع والقانون » (٤٦) •

وفسر أحمد حمدى سيف النصر بك النائب الوفدى الموقف أكثر فقال :

« ان الضابط الذى قبض عليه (٤٧) كان معه مترجم وكان هذا سببا فى القبض عليه واعادته الى الخرطوم ، وقد علمت من وثائق بيدى الآن أن المترجم هو ابن الخليفة عبد الله التعايشى ، وكانا حاضرين لمصر لتقديم ولائهما لمليك البلاد ويحملان وثائق ممضاة فى اجتماع بأم درمان من الأشخاص الذين ألزمهم الانجليز بتوقيع عرائض بالثقة بهم •• وسأعرضها على لجنة السودان لعمل محضر بها وعرضها على المجلس وكان الضابط

---

(٤٦) مضبطة مجلس النواب يوم ٢٣ يونية ١٩٢٤

(٤٧) على زين العابدين الذى سبقت الاشارة اليه •

زين العابدين حاضرا بالنيابة عن العبيد السود وابن النعايشى عن العرب .. والوثائق الموجودة تحت يدى والتى ستقرأ عليكم يوما من الأيام » وهنا طلب الأعضاء طبعها وتوزيعها عليهم .

وبعد هذا العرض الأكثر شمولا للموضــوع عما عرض عليه فى مجلس الشيوخ تكلم سعد زغلول ، وكان حاضرا تلك الجلسة مظهرا رأى مصر فى اجتزاء الســودان منها والاجراءات التى اتخذها الاداريون الانجليز تجــاه المواطنين السودانيين ، كما ظهر أيضا تلاحم الحكومة مع المجلس فى وقفته المعارضــة لهذه السياسة وكانت كلمته : « تحركت مسألة السودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها ، ولكنى يمكنى أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشاركم كل المشاركة فى شعوركم بالنسبة للسودان ، بل تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر ، والاجراءات تتم الآن فى السودان كما قال الرافعى بك على نوعين :

الأول ــ وثائق تكتب واجتماعات تعقد لاظهــار الولاء للحكومة الانجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية .

الثانى ــ منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة بالحضور الى مصر .

فأما القسم الأول وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل اعلان الامتنان من الحكومة الانجليزية ، فاننا نصرح هنا وفى كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا .

اذا قدمت هذه الوثائق أمام أى محكمة أو هيئة ، وحصل التمسك فلسان مصر يقول أنها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة وأنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليا من كل حكومة أجنبية ، وأنا فى تصريحى هذا منضم اليكم فيما أعلنتم من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقا .

وأما فيما يتعلق بالقسم الثانى وهو منع السودانيين المخلصين وكلهم فيما أظن مخلصون لنا راضون عن حكمنا راغبون فى بقائنا فى السودان كاخوان لهم معتقدون أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر ، أقول أن هذه الاجراءات مستنكرة ، ونعلن لجهات الاختصاص بصفتنا حكومة وبصفتنا مجلس النواب استنكارنا لما يكون صحيحا منها واحتجاجنا عليها .

وانى لمغتبط بأن لكم فى هذه الوزارة ثقة تامة ، وأن تتخذ ما فى وسعها لحفظ حقوق مصر فى السودان » (٤٨) .

---

(٤٨) مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٣ يونية ١٩٢٤ .

وكم قوبلت هـذه الكلمة بالاستحسان وقوطعت مرارا بالتصفيق وكانت بمثابة دفعـة لجهود الأعضـاء التى اجمعت على استنكار أعمال انجلترا فى السودان ، وتمخضت عن اعلان احتجاجين تقدم بأولهما عبد الرحمن الرافعى بك ، بينما تقدم بالثانى كل من حسين هـلالى بك وراغب أسـكندر بك ونالا موافقة اجماعية .

**وقد نص الأول على :**

« على اثر التلغراف الذى ورد الى مجلـس النواب من الوفد السودانى الذى عزم على الحضور الى مصر للاعراب عن ولاء السودانيين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها ، وعلى أثر الانباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التى يقصـد بها الاعتداء على حقوق مصر والسودان ، يعلن المجلـس عطفه السـودانيين جميعا لتمسكهم بارتبـاطهم الوثيق بمصر ويعـلن استنكاره للمناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان ، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر » (٤٩) .

**ونص الثـانى :**

بعد سماع التصريحات الحكيمة التى أبداها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصـوص الاجـراءات غير الشرعيـة

---

(٤٩) مجلس النواب مضبطة جلسة ٢٣ يونية ١٩٢٤ .

القائمة فى السوادن للسعى فى فصل السودان عن مصر يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ويطلب الانتقال لجدول الأعمال .

وهكذا وقفت مصر من خلال ممثليها الشرعيين فى البرلمان وحكومتها الشعبية : وأظهرت مشاعرها وأبرزت شخصيتها تجاه أحداث السودان ، مما كان له أطيب الأثر فى شعب السودان وثواره ، وأحسوا هم بها ، فتوالت البرقيات من السودان على مجلس النواب .

**« تظاهر الشعب أمس سلميا هاتفا للمليك البلاد وسعدها (٥٠) حاملا صورتيهما ، فاوسعهما البوليس ضربا بالسيوف ، وجرح احد عشر وسجن خمسة ضمنهم ضابط ، وامس الأول سجن الشيخ دفع الله زعيم التجار بأم درمان بينما كان يهتف بحياة الملك ملك مصر والسودان ، فليعلم الملا وليشهد التاريخ » .**
**الامضاء بالنيابة /على عبد اللطيف**

وقد أبدى المجلس احتجاجه على هذا وأعلن رئيس الوزراء تضامن الحكومة معهم (٥١) .

وفى اليوم التالى وردت للمجلس البرقية التالية من الخرطوم بامضاء خمسة عشر شخصا وكان نصها :

---

(٥٠) يقصد سعد زغلول .
(٥١) مجلس النواب مضبطة جلسة ٢٤ يونية ١٩٢٤ .

« نحتج باسم الضباط والمستخدمين السودانيين على القاء القبض على المتظاهرين الهاتفين بحياة ملك مصر والسودان ، بعد أن أوسعوهم ضربا بالسيوف ، وزجوا خمسة منهم فى السجن ، ونؤكد لكم أن السودانيين أجمع غير مسئولين عن تبعة أى حادث تثيره السياسة الخرقاء » (٥٢) .

ومن بور سودان وردت البرقية التالية ونصها :

رئيس مجلس النواب بمصر

نحتج باسم الأمة السودانية على حجز الوفد السودانى المرسل لعرض وثائق الثقة ، ورفع ولاء أبناء هذه البلاد لمليكها ، كما واننا نحتج أيضا على سياسة البطش والتنكيل المتبعة اليوم فى معاملة اخواننا الذين جاهدوا بولائهم واخلاصهم لمليكهم ، فكان نصيبهم السجن وكثرة الاضطهاد » .

محمد هدية          أحمد على الطيب عابدين(٥٣)

ومن واد مدنى وردت للمجلس البرقية التالية بتاريخ ٢٨ يونية ١٩٢٤ :

« صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرات النواب المحترمين بمصر

---

(٥٢) مجلس النواب مضبطة جلسة ٢٥ يونية ١٩٢٤ .
(٥٣) مجلس النواب مضبطة جلسة ٢٧ يونية ١٩٢٤ .

باسم الملك والأمة السودانية ونواب الأمتين والحقوق الشرعية والقانون نحتج على الادارة الانجليزية لاعتقالها زين العابدين أفندى ومحمد أفندى الخليفة التعايشى والشيخ عمر والشيخ دفع الله واخوانهم المتظاهرين بالطرق السلمية ، وحيث أن الرأى العام لعموم الأهالى وجميع المصالح الأميرية عسكريا وملكيا من السودانيين فى عموم المديريات عاقدون العزم دواما على المظاهرات السلمية بالطرق الكمالية ضد الادارة الانجليزية المفترية عليهم ، لأنهم موالون لها ونحتج أيضا على الادارة الانجليزية لاستعمالها السلاح الأبيض ضد جمعية اللواء الأبيض المخلصين لوطنهم العزيز ، وبما أن هذه المظاهرات كالسيل الجارف غير أنها منظمة ، فتكون تبعة أى حادثة والحوادث التى حدثت على عاتق الادارة الانجليزية المدججة بالسلاح .

ونرجوكم اعتماد هذا كأعلان منا لجميع سفراء الدول الموجودين بمصر وبالأخص انجلترا ونرجو نشره بالجرايد المصرية والسودانية ، فليحيا الملك » .

نائب رئيس جمعية اللواء الأبيض بالنيل الأزرق

أحمد عمر باخريبة

ووافق المجلس على نشرها بالصحف ومواصلة الاحتجاج (٥٤) .

وهكذا يظهر من البرقيات مدى تمسك الشعب السودانى بمصر وملكها ، وأنهم مصرون على اظهار كراهيتهم للانجليز فى شكل مظاهرات سلمية رغم الضغط الواقع عليهم ، مما كان سببا مهما من أسباب تحريك قضية استقلال وادى النيل من خلال المفاوضات التى بدأت على يد سعد زغلول فى تلك الفترة .

واننا سوف لانتعرض لموضوع المفاوضات ذاتها فهى خارجة عن دراستنا وانما وضعها بالنسبة للبرلمان المصرى ودور البرلمان تجاهها .

وأول ما نلاحظه أن أعضاء مجلس النواب من الحزب الوطنى كانوا أصحاب المبادرة فى بسط موضوع التفاوض مع الانجليز ، ومدى جدواه ، وكعادتهم كانوا متشددين فى عرضهم، ومتشددين فيما طلبوه من أسلوب التعامل مع المستعمر ، فقد تطرق الحديث فى جلسة ٧ يونية ١٩٢٤ من مناقشة ميزانية السودان الى الأحوال فيه ثم الى التفاوض بشأنه ، وحضر سعد زغلول رئيس الوزراء هذه الجلسة وكان صاحب الحديث هو الصوفانى بك الذى حاصر فيه الحكومة وسط أدلة ساقها

(٥٤) مجلس النواب مضبطة جلسة ٢٨ يونية ١٩٢٤ .

من تجاهل الادارة البريطانية فى السودان لها ، وانتهى الى قوله « وأملنا فيكم الا تقولوا ماذا نصنع ؟ فان الأمة من ورائكم وهذه قوة عظيمة ، فاذا قلتم تقدمت واعلموا أن قوة الحق فوق كل قوة » .

وهنا رد عليه سعد زغلول : هل تريد ان تتفاوض معهم على ذلك لنقول لهم أن هذه حقوقنا ، وانى معك فى آن السودان ملكنا ويجب أن نحوزه ، وأن نسعى الى ذلك وأنا أعرف الطريق التى توصلنا الى أغراضنا وأود سلوكها ، وهذه الطريقة هى المفاوضة فهل عندك طريقة أخرى ؟ !

ورد الصوفانى بصيغة التشكك : وهل يثق دولة الرئيس بنتيجتها ؟ . سعد زغلول : ليس عندى طريقة لأدلى بحجتى ولأحافظ على حقوقى بل لأزحزح خصمى عن مكانه الا بمناقشة ذلك الخصم واقناعه بأنه مستول على السودان بغير حق ، وان السودان من حقنا .. هـذا طريقى وهو واضح فهل هـذا يضيرنا ؟

وبعد نقاش حول احراج كل منهما للآخر غاد الصـوفانى ليعلن « أعتقد أن المفاوضة غير منتجة لأننا جربناها ، وكان رد سعد « ... ماذا أصنع اذا لم أتكلم معهم ولا أخاطبهم وهم واضعوا اليد على السودان وهم الذين يضعون ميزانيته وحاكم

السودان ينفذهـا وأنت تريدها ، فكيف أحضرهـا لك بدون مفاوضتهم » •

وهنا تحدث الصوفانى بأكثر وضـوحا « رجالك هناك والقوة المصرية أيضا ، ولك أن تتصل بالشعب السـودانى ..
لا تحرجونى ولا توجهوا مجهود الأمة الى الخيال بل وجهوه الى العمل ، لأنى أعتقد أن المفاوضة لا فائدة منها •

وأنهى سعد حديثه وأنهى الجلسة كذلك بقوله « ••• نحن نريد حقوقنا ونريد الوصـول اليها وأنـا أولكم •• أنـا فى مقدمتكم فى كل ما فيه خير بلادى ، وعلى قدر فكرى أرى أن الطريق المفتوحة أمامى لتحقيق غرض الأمة وغايتها هى المفاوضة فان كان عندك أو عند غيرك طريق آخر لاستخلاص حقوق الأمة فوضحه ••• أما أن تطلب منى أن أفعل شيئا ولا تدعنى حرا فى أن أسلك الطريق الذى أراه فذلك فوق مقدورى •• المسـألة جد وعلينا أن نصـدر قرارا يختص بهذه المسائل الهامة ••• أنا لا أسعى فى سياسـة غير سياسـة الأمة ••• وفيما يتعلق بالسودان فاختر لك أحد أمرين : أما أن تأمرنى بالمفاوضـة أو لا تأمرنى ، وفى هذه الحـالة الأخيرة يجب عليك أن تترك السودان ونكتفى لأن نتكلم معا » (٥٥) •

---

(٥٥) مجلس النواب مضبطة جلسة ٧ يونية ١٩٢٤ •

وفى هذا وضح الأسلوب الذى انتهجته الحكومة وهو التفاوض بينما لم يؤمن المعارضون من الحزب الوطنى به ، واستمروا فى مهاجمة الحكومة .

ففى جلسة ٢٣ يونية ١٩٢٤ استنكر العضو أحمد رمزى هذا الأسلوب بقوله « ماذا تفيد المفاوضات فى هذا الجو المضطرب ! وأجاب سعد .. نعم ان المفاوضات فى جو مضطرب ربما لا تفيد ، ولكن يجب علينا الا نكتفى بالكلام فيما بيننا ، يجب أن نعلن أمام كل انسان سواء كان انجليزيا أم غير انجليزى بأن لنا حقوقا فى السودان نريد استخلاصها .. أنا لا أخشى المفاوضة فهى محادثات كسائر المحادثات أباشرها واثقا بنفسى ، وواثقا بأنى لا أقبل نتيجة من نتائجها الا اذا كانت متفقة مع حقوقكم وامانيكم » (٥٦) .

فسعد كان يبغى مع التفاوض الاعلام للعالم كله ليشهده على افتراء الانجليز وحق مصر فى سودانها ، ولذلك كانت لهذه الأحاديث رد فعل فى حكومة العمال ببريطانيا ، فسأل اللورد « رجلان » عما اذا كانت الحكومة ستشير بشىء لسياستها العامة فى أمر مصر والسودان ، وعما اذا كانت تعتزم استشارة البرلمان قبل البت فى أى تغيير بشأن نظام الحكم فى السودان ؟ »

---

(٥٦) مجلس النواب مضبطة جلسة ٢٣ يونية ١٩٢٤ .

ثم وقف اللورد جراى فى البرلمــان الانجليزى فى نفس اليوم (٢٥ يونيه) وطلب من الحكومة أن تحدد موقفها ازاء السودان « وأن تفهم الحكومة المصرية بوضوح أننا لا نترك الســودان فان مصر ما كان لها أن تصــل قيد أصبع فى الســودان لو لم تسترد انجلترا السودان » وأعرب عن أمله فى الا تدع الحكومة البريطانية مجالا للشك فى أن مسألة السودان انما هى مســألة بين البريطانيين والسودانيين وليس لمصر أن تتداخل فيها بكلمــة واحدة لأن احساس المصريين اليوم بأننا لأن عودنا ، وذلك هو السبب فى ذهابهم الى أننا اذا لم نسحب من السودن لا يناقشون معنا أية مسألة من المسائل .. ومن الواجب علينا أن نزيل كل شبهة وكل شــك لأول فرصــة ممكنة أن فى مقدورنا تنفيذ سياستنا تماما » .

وأجابه لورد بارمور بالنيابة عن الحكومة « ان الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة انجلترا بخســارة عظمى ، وأستطيع أن أقول من غير تردد أن نظــام السودان لن يسمح بتغييره » (٥٧) .

وبهذا يكون غرض سعد زغلول من أن فى المفاوضــات

---

(٥٧) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية الحولية الأولى ١٩٢٤ ص ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .

أو الحديث عنها عملية اعلامية قد تحقق ، ووصل الأمر الى هذه الثورة فى البرلمـان البريطانى •

أما فى مصر فقد قوبل تصريح بارمور بموجه من الاستياء والاحتجاج عبرت عنها المظـاهرات التى ازدحمت بها شـوارع القاهرة فى ٢٧ يونية ١٩٢٤ • ووقف سعد زغلول على أثرها فى البرلمـان يوم ٢٨ يونية ليشرح الموقف فى اسهاب ! « أيهـا السادة لابد أن تكونوا قد اطلعتم على المناقشات التى دارت فى مجلـس اللوردات الانجليزى بخصـوص السـودان والمفاوضات •• وليس أمرا جديدا ولكنها خطة رسمت من قبل فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، •• وانما الجديد هنا هو ان وزارة العمال، أولئك الذين لهم مبـادىء غير مبـادىء الاستعماريين عرفت بالحرية والانتصار للشعوب الضعيفة أقرت هـذه الخطة ••• وانى بالنيابة عن الشـعب المصرى جميعـه ، وفى حضرتـكم الموقرة اصرح بأن الأمة المصريـة لا تتنـازل عن السـودان ما حييت •• لا لأنه مستعمرة بل لأنه جزء من كيانها ، فلا يمكن مطلقا وهـذه حالتنا بالنسبة للسـودان أموالا بذلناها ودماء سفكناها ومتاعب تحملناها ، لا يمكننا بحال من الأحوال أن نترك السودان الا اذا كنا قوما أمواتا لا حياة لنا » (٥٨) •

---

(٥٨) مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٨ يونية ١٩٢٤ •

أما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء فى هــذه التصريحات « انها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وقد حرصت غير مرة بأننى استنكر هذا التصريح » •

وبعد هذا وقف الصوفانى ليؤيد موقف سـعد زغلول وبعد حديث عن أعمال الانجليز فى السودان ومحاولة الضغط على السودانيين لاظهار غير الحق حتى انتهى الى قوله : « أنـا معكم وخاضع لأمركم ولكن اقترح آن نحتج ونحمل سياسـة الاستعمار الانجليزى نتائج ما هم سائرون فيه » ووافق الجميع •

ثم وقف عبد الرحمن الرافعى وهو من الحـزب الوطنى أيضا فتكلم كمهتم بتاريخ السودان ليعرض الخلفية التاريخية : من جهود مصر فى السودان من اجل تحضره ــ ثم قدم الأدلة على امتلاك مصر للسودان وعرض كم صرفت مصر عليه من الأرواح والأموال وانتهى الى قوله « أنا لا اقول اننا نلجأ الى العنف والثورة ، ولكن فى يدنا قوة سلبية أمضى سـلاحا من طرق العنف ، وقد تكون هذه القوة هى السر فى تلك الحقيقة التاريخية « ان وادى النيل مقبرة الفاتحين من قـديم الزمان » وأعلن المجلس ثقته التامة لسعد زغلول (٥٩) ، الا أن سعدا قدم استقالته فى ٢٩ يونية ١٩٢٤ وكان من الطبيعى أن يقف البرلمـان خلفه

---

(٥٩) مجلس النواب جلسة ٢٨ يونية ١٩٢٤ .

مما اضطر الملك الى رفضها مما علق عليه اللنبى أن هـدف سعد من تقديم استقالته هو أن يعود الى الحكم فى مظـاهرة يشترك فيها الملك والبرلمـان والشعب ليعلم الانجليز أن الأمة كلها وراءه (٦٠) .

وبعد وفـاة سـعدلم تتوقف المفاوضات وظهر ظلهـا فى البرلمـان المصرى فى جلسة ٦ فبراير ١٩٣٠ وكانت وزارة النحاس الثانية فى الحكم ( أول يناير ١٩٣٠ ــ ١٩ يونية ١٩٣٠ ) وذلك فى تفويض البرلمـان لها فى التفاوض مع الانجليز ، وكان أعضاء الحزب الوطنى غالبية من تكلموا فى هـذه الجلسة ، معلنين أن « ما نريده ويريده المفاوض المصرى هو استقلال مصر والسودان استقلالا كاملا » (٦١) .

**السودان ومعاهدة ١٩٣٦ :**

ظهر السـودان بعد ذلك فى البرلمـان المصرى فى اطـار مفاوضات ١٩٣٦ عندما انعقد فى دورة غير عادية لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا فى نوفمبر ١٩٣٦ ، ففى جلسة ١١ نوفمبر عرض « تقرير لجنة الخارجية عن مشروع

---

(٦٠) طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار القاهرة ١٩٧٧ ص ١٤٧ .

(٦١) مجلس النواب مضبطة جلسة ٦ فبراير ١٩٣ .

قانون معاهدة الصـــداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى »
بتوقيع « رئيس اللجنة بالنيابة محمد حلمى عيسى » بتـاريخ
١٠ نوفمبر ١٩٣٦ ، ويحوى تعليقا على نصوص الاتفاقية ، خص
الســودان منها جزء كبير بدأ بتفاؤل أكثر من المـاضى فبينما
اخفقت جميع المفاوضات السابقة دون الوصول الى حل لمسألة
السودان أو ابراز حقوق مصر فيه ، فان أحكام هــذه المعاهدة
تظهر أن هناك تقدما محسوســا ملموســا فى حقوق مصر فى
السودان •• فانها تقرر لمصر نصيبا عمليا فى ادارة الســودان
لم يكن مرعيا من قبل ، وتشركها فى هذه الادارة اشراكا فعليا ،
فأصبح حق مصر فى ادارة السودان بارزا اذ نصت المعاهدة على
أن يباشر الحـاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى اتفـاقيتى
السودان بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، وعليه أن يقدم
الى الحكومتين الانجليزيـة والمصرية تقريرا ســنويا عن ادارة
الســودان ، وأن يبلغ التشريع الســودانى الى رئيس مجلس
الوزراء المصرى مباشرة •

ومن مظاهر الشركة فى الادارة ( م ١١ ) أن يختار الحاكم
العام المرشحين الصالحين للوظائف الخالية فى الســودان من بين
البريطانيين والمصريين على السواء •• اذا لم يتوافر لها سودانيون
اكفاء » •

وبدأ التقرير يعرض بعد ذلك حقوق الموظفين المصريين فى

السودان وحقهم فى الترقية ، فضلا عن عدم التمييز بين الرعايا المصريين والرعايا الانجليز فى شئون التجارة والمهاجرة أو الملكية .

وتعرض التقرير للواجبات : فبالنسبة للدفاع عن السودان فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة على أن يقوم بها جنود بريطانيون ومصريون وسودانيون تحت تصرف الحاكم العام .

وتطبيقا للمادة ١٦ ترسل مصر ضابطا عظيما ليعمل مستشارا للحاكم العام كما ترسل ضابطا آخر يعمل سكرتيرا حربيا له ، وندب خبير مصرى اقتصادى للعمل على توثيق الروابط الاقتصادية بين مصر والخرطوم وأن يقوم مفتش عام الرى فى مصر بالاشتراك فى مجلس الحاكم العام .

كما تناول مسألة الديون ومحاولة تسويتها .

وانتهى التقرير بخاتمة جاء فيها « تناولت هذه المعاهدة جميع نقط الخلاف وحلت جميع المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا وشملت مسألة السودان ، وقامت بيننا وبين بريطانيا العظمى عهد صداقة وتحالف » .

كمـا عرض بنفس الجلسـة ملحق بهـذا التقرير تناول المـادة ( ١١ ) وفقرتها ثم ملحقا آخر تعليقا على نفس المـادة •

وشملت الأوراق التى عرضت أيضا « محضر متفق عليه » تناول تفسير بعض نصـوص الاتفاقيـة وهى المـادة ( ١٥ ) وموقـع عليـه من كل من مصطفى النحـاس رئيس مجلس الوزراء واتتونى ايدن وزير خارجيـة جـلالة الملك بتـاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ •

أما ما دار فى جلسات هذا الدور غير العادى بالنسـبة للسودان بالذات ، أن تحدث محمد عزيز أباظة الذى أراد أن تكون كلمته « مسـك الختام » وفيها أشـار الى المذكرتين المنشورتين فى كتاب السـودان لداود بركات وكانتا لحسـين رشدى باشا والوفد المصرى وقدمتا لمؤتمرفرساى حول حقوق مصر فى السودان ، وكيف أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ولابد أن يعود اليها •

ثم علق على ما ورد فى المعاهدة وفى التقرير السابق الاشارة اليه من أن الحاكم العام قد جمع خيوط السـلطة فى يده من خلال المـادة ( ١١ ) فهو الذى يحكم ويعين الموظفين ويقود الجيش « وأكبر ظنى أنه غير مسـئول مسئولية كاملة أمـام الحـكومة المصرية لأنها لا تعينه أو تقيله ، فالقول اذن بأن

المعاهدة قد صححت الحكم الثنائى فى السودان هو قول مدفوع لأنها انما تركت الأمر كله فى يد الحاكم العام » (٦٢) .

وخلص الى أنه بذلك لا يمكن القول بأنه موظف مصرى .

وعلق بعده عبد العزيز الصوفانى فتحدث ـ كعادته ـ باستفاضة بادئا حديثه بنقد موقف بطرس غالى فى موافقته على اتفاقيتى ١٨٩٩ ( لأنهما ممقوتين فى مصر كل المقت ) ، ثم نقد موقف المفاوضين المصريين « اذا كنا نراهم قد حادوا عما ارتأوه فى ١٩٣٠ » وتساءل عن هـذا الاختلاف ، وأضاف أنه « كان لنا مركز ممتاز فى السودان قبل الاحتلال باعتباره جزءا من مصر .. أما بعده فقد تبدلت الأحوال .. وتعلمون أنها انتهت بالكارثة سنة ١٩٢٤ » .

ثم انتقل الى أسلوب الحكم فى السـودان ، وكيف ان هذه المعاهدة أعطت للحاكم العام حرية التصرف فى السودان ، وتساءل عن الضمانات والوسـائل لمراقبة سير عمله من ناحية مصر ، وانتقل الى الجيش المصرى فى السودان وتساءل عن قيادته .

---

(٦٢) مجلس النواب مضبطة الجلسـة الثالثـة للدور غير العـادى ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ .

واذا كان سيخضع لمجلس الحاكم فهل مصر ممثلة فى هذا المجلس ، وأبدى خشيته من أن يستغل جيشنا فى السودان لمصالح انجلترا ، وانتهى بمناقشة ديون السودان وكيفية تسويتها وآراء الانجليز فى ذلك .

وتولى الرد عليه وزير المالية .

وتحدث بعد ذلك النائب محمد فكرى أباظة فبدأ بالرد على وزير المالية واستنكر الانفاق الباهظ على السودان ونقد كذلك سلطات الحاكم العام وما خولته له الاتفاقية ، منضما فى ذلك الى الصوفانى وانتهى الى أن بريطانيا لا تريد أن تعترف بالسيادة المصرية على السودان ، كما انتقد النظام الادارى فى السودان ، ووضع الجيش المصرى هناك ، وكيف أنه يمكن لانجلترا أن تستخدمه فى تنفيذ أغراضها الاستعمارية هناك ، « كدرع يتقى به الجيش البريطانى الخطر اذا ما قامت حرب فى السودان أو فى الحبشة على حدود السودان ، أو فى الكونغو أو فى السودان الفرنسى أو فى أى منطقة أخرى تجاور السودان » واستمر لوقت طويل ينقد الاتفاقية فى كل بنودها (٦٣) .

وفى جلسة ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ تحدث بهى الدين بركات باشا

---

(٦٣) مضبطة الجلسة الثالثة من الدور غير العادى ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ .

فانضم الى سابقيه من حيث سلطات الحاكم العام ومحاولات انجلترا فرض ارادتهـا على السـودان من خـلال أساليبهـا الملتوية (٦٤) •

ويتضح من هذا أنه رغم تهليل الحكومة للاتفاقية الا أنه قد وجه اليها كثير من النقد خصـوصا من جـانب أعضـاء الحزب الوطنى •

**مقتل السردار وما دار بشأنه فى البرلمـان المصرى :**

قتل السردار سيرلى ستاك الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ فى القاهرة ، وكأن الحكومة البريطانية كانت تنتظر هـذا الحادث اذ اتخذته قتيلا فجرت به مطامعها فى السودان : فاستثمرته أيما استثمار بأن طلب فورا سبعة مطالب خص السودان منها الخامس والسادس والسابع على النحو التالى :

خامسا ــ أن تصدر خلال ٢٤ ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان ، مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين بعد ذلك •

سادسا ــ أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السـودان

(٦٤) مضبطة ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ نواب .

ستزيد مساحةالأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠٫٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .

سابعا ــ أن يعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة جلالة الملك فى الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

واذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان (٦٥) .

هذه هى المطالب البريطانية بالنسبة للسودان فى هذا الحادث ، وسوف لا تتناول الحادث أكثر من هذا فليس مجاله هنا الآن ، انما سنقصر العرض على ما دار فى مجلس النواب المصرى بشأنه .

ففى جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ أنبأ سعد زغلول الأعضاء بأن وزارته رفعت استقالتها الى الملك فؤاد وقبلها ، وشرح موقفه بأنه كان سيسحب هذه الاستقالة بناء على طلب الملك ولكنه بعد أن تلقى من اللورد اللنبى كتابا يخبره فيه بأنه أمر

---

(٦٥) ابراهيم أمين غالى : مقتل السردار والمؤامرة البريطانية فى السودان ــ دراسة فى مجلة السياسية الدولية العدد ٣٣ سنة ١٩٧٣ ص ٨٠ .

حكومة السودان بتسريح الضباط المصريين ، وان تتخذ ترتيبات خصوصية بشأن الجيش فى السودان فضلا عن تحديد موعد لدفع الفدية ( ٥٠٠,٠٠٠ جنيها ) ويستمر سعد زغلول فى سرد الخطوات التى اتخذها اللنبى تجاه السودان وينتهى الى أن كل هذا زاده اصرارا على الاستقالة « لأنه ربما كان فى هذه الاستقالة وفى قبولها ما يقى البلاد شر الاضرار المتوالية » وقد قبلها الملك ، وفى هذه الجلسة اقترح كل من عبد الرحمن فهمى وراغب اسكندر وحسين هلال رفع احتجاج لجميع برلمانات العالم ولسكرتير عصبة الأمم على اعتداء انجلترا المخالف لكل قانون ولكل عدالة على حقوق مصر المقدسة وتشكيل لجنة فى الحال لوضع صيغة هذا الاحتجاج وعرضه على المجلس ، كما تقدم كل من وليم مكرم عبيد وسينوت حنا ومحمد كامل حسن الأسيوطى وحسن نافع وحامد محمود باحتجاج هذا نصه :

« يعلن المجلس باسم الأمة المصرية أن مصروالسودان مستقلان استقلالا تاما ، وأن اعتداءات الحكومة الانجليزية لم تنقص من حقوق البلاد شيئا » .

وبعد مناقشة بين الأعضاء أصدر مجلس النواب الاحتجاج التالى :

« احتجاج مجلس النواب المصرى على تصرفات الحكومة البريطانية ازاء الاعتداءات الأخيرة الى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها ، يعلن مجلس النواب :

أولا ـ تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطنا واحدا لا يقبل التجزئة .

ثانيا ـ أنه بالرغم من استنكار الأمة ومليكها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذى ارتكب ضد المأسوف عليه السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، وبالرغم عما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم الى العدالة فانه لما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمه بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها ، فلم تقتصر على مطالبها البالغة حد الارهاق فيما يتعلق بالجريمة نفسها بل تعدت هذه الدوائر وذهبت الى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان والزام الوحدات السودانية من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان ، والتصريح بزيادة مساحة الأطيان التى تستغلها الشركات

الاستعمارية البريطانية فى السودان من ٣٠٠٫٠٠٠ فدان الى ما لانهاية ، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبية فى مصر الى آخر ما جاء من التبليغات الانجليزية .

ثم نفذت فعلا ما توعدت به وزادت عليه احتلال جمارك الاسكندرية معلنة أنه أول التدابير التى تنوى اتخاذها ، ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها اعتداء على استقلالها والتدخل فى شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية فضلا عن ان هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ .

فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ملأ العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التى لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة ، ويبلغ احتجاجه الى برلمانات العالم ويرفع الأمر الى مجلس عصبة الأمم طالبا اليه التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا » (٦٦) .

---

(٦٦) مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

ولقد صدقت توقعات أعضاء البرلمان فرض بريطانيا سيطرتها على مصر والسودان عندما أبرمت اتفاقا مع ايطاليا بشأن الحبشة فى يونية ١٩٢٦ وناقش البرلمان المصرى هذا الوضع المتردى •

فقد تقدم العضو مصطفى الشوربجى باستجواب لوزير الخارجية حول ما نشرته الأهرام بعددها الصادر فى ٢٩ يونية ١٩٢٦ من ان اتفاقا ابرم بين انجلترا وايطاليا بشأن الحبشة كانت فيه انجلترا بمثابة الوصية على مصر والسودان ونالت به تعضيد ايطاليا لها فيما يتعلق بانشاء خزان لبحيرة تانا التى هى مصدر النيل الأزرق •

وتساءل العضو كيف انتحلت بريطانيا لنفسها هذه الولاية على مصر والسودان وكان هذا بمثابة تنبيه للحكومة المصرية التى أعلنت على لسان وزير خارجيتها فى الرد فى البرلمان أنها ستتخذ الاجراءات نحو هذا التحدى •

# الفصل الثانى

## البعد الاقتصادى والمـالى

لم يكن السودان فى وجدان المصريين فقط من الناحيـة السياسية بل راقبوا أعماله من الناحية الاقتصادية والمـالية كما سنعرض فى هذا الفصل ، وكان من حقهم ما دامت هناك اتفاقية تقضى باشتراك مصر فى حكم السودان ( اتفاقية ١٨٩٩ ) .

ومن هذا المنطلق نعرض مواقف البرلمـان المصرى من أمور السودان ماليا واقتصاديا ، ونبدأ بمناقشات ميزانيـة السودان السنوية فى البرلمـان ، ولا شك أنها تعكس وجود السودان فى مصر ووجود مصر فى السودان .

**الميزانيـــة :**

عندما بدأت الادارة الثنائية فى السودان كانت المـالية

فيه تعاني عجزا بلغ فى عام ١٩٠٠ مبلغا قدرة ١٧٠٫٠٠٠ جنيها مصريا تحملته مصر ، بل وظلت تتحمله حتى عام ١٩١٣ ، وبلغ فى مجموعة حتى سنة ١٩١٢ ٥٫٣٥٣٫٢١٥ جنيه مصرى كما دفعت مصر للسودان قروضا ودعما حتى عام ١٩١٣ بلغت حوالى عشرة ملايين جنيها (١) •

هذا بخلاف نفقات الجيش المصرى الذى كان موجودا فى السودان آنذاك ومرتبات الموظفين المصريين والبريطانيين العسكريين ، التى كانت تدفع من ميزانية نظارة الحربية المصرية ، مما كان عبئا ناءت به مالية مصر ، كما اعترف بذلك كرومر نفسه (٢) •

ولما لم تكن مصر قادرة على الاستمرار فى الصرف نظرا لظروفها المالية الصعبة آنذاك ، بالاضافة الى عدم تمكنها من احكام قبضة الأشراف المالى الذى كان مفروضا لها على السودان ، توقفت عن الدفع فى عام ١٩١٣ ، وسكتت انجلترا تجنبا للأصوات التى ارتفعت فيها تطالب بالمشاركة فى حكم السودان ، على اعتبار أن الجانب المصرى تحمل الغرم ولم يشارك فى الغنم •

---

(١) يواقيم رزق مرقص : المرجع السابق ص ١١١ •

(٢) Sanderson, G.N. : England in the Upper Nile, 1883 — 1899 — Edenberugh P. 168.

طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ص ٨٦ •

ولجأت — من ناحية أخرى — الى تعويض هذا الدعم فى مصر بأسلوب آخر هو تحميل مصر رسوم الجمارك ( كما سنرى ) على بضائعها فى السودان ، وهو ما لم يحدث من قبل حيث بلغت قيمة هذه الرسوم ٢٥٠٫٠٠٠ جنيها فى السنة (٣) .

كل هذه التحركات المالية ضد مصر كانت تجرى فى فى الواقع بينما فى الصورة كانت مصر تختص فى ادارة السودان بالاشراف المالى تفتيشا ومراجعة ، كما كان من حقها أن تراجع الميزانية السنوية للسودان لاعتمادها ، فضلا عن ضرورة الحصول على موافقة اللجنة المالية بمجلس النظار على أى تغيير فى بنودها أو أى اضافة تطرأ عليها ، وكان الحاكم العام ملزما بعد ذلك بما يرد فى الميزانية بعد التصديق عليها من الحكومة المصرية ، والموظف الذى كان يباشر الشئون المالية هو المستشار المالى الانجليزى للحكومة المصرية (٤) .

ومن هنا كان البرلمان المصرى يتدخل بحقه فى مناقشة موضوع ميزانية السودان السنوية وما يطلب من مصر فى بنود أخرى ، كالجمارك والجيش وحجم التجارة كما سيرد فى مكانه .

وكان النواب — خصوصا المعارضة — التى اضطلع بها نواب الحزب الوطنى — يقظين لكل هذا ولكن أمام الضغط

---

(٣) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٨ يونية ١٩٢٤ .
(٤) يواقيم رزق مرقص : مرجع سابق ص ١١٢ .

الاســتعمارى لم يكونوا ليصــلوا الى أهــدافهم بالكامل ، خصوصا وأنهم كانوا يحسون بأن السودان مهما كان موقف الاستعمار منه جزء لا يتجزأ من مصر كما كانوا يعلنون •

ومنذ بداية عمل البرلمــان المصرى وهو يعلن موقفه من هذه المسألة المــالية ويثير جوانبا كان الاحتــلال يغمط حق مصر فيها •

ففى جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ١٢ مايو ١٩٢٤ أثار اللواء موسى فؤاد باشا أثناء مناقشة الميزانية موضوعات :

تحمل مصر عجز حكومة السودان سنويا ، تحملها الصرف على انشاء المــدن الهامة هنــاك كبورت ســودان ومبانيها ، والخرطوم ومبانيها ، فضلا عن الصرف على الجيش هنــاك ، وكلهــا تستعمل آنذاك لمصلحــة الانجليز دون أى نفع يعود على مصر •

وكان رد ناظر المــالية حــول القروض والعجز بأرقــام ــ سبقت اشارتنا اليها ــ وأضــاف أنه صرف على انشــاء بورت ســودان منــذ عــام ١٩٠٥ ــ ١٩١٣ مبالغــا وصلت ٩١٤ر٣١٨ جنيها ، وأضــاف أن المبالغ التى دفعتهــا مصر الى حكومة السودان نظير المرافق الحيوية كالســكك الحديديــة

أو الوابورات النيلية أو انشاء الموانى وما الى ذلك معتبرة كدين لمصر على السودان .

أما تفصيلات الصرف على التجريدات والأعمال العسكرية فيطلب بيانها من وزارة الحربية (٥) ولم تكن تفصيلات الميزانية تعرض على البرلمان على اعتبار أن مصر شريك فعال فى حكم السودان ،انما كانت تطلب الموافقة على صرف مبلغ ٧٥٠ر٠٠٠ جنيه سنويا تدعيما لمالية السودان ، ومن ثم كانت معارضة البرلمان المصرى على عدم عرضها الميزانية وتمثلت فى موقف مجلس النواب المصرى فى جلسة ٧ يونية ١٩٢٤ عندما قدم هذا الاعتراض محمد شوقى الخطيب وطالب المجلس أن يوضح موقفه من هذا « لأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر » موضحا أن هنالك أمرا عاليا يعطى المصريين الحق فى استعراض مالية السودان من كافة نواحيها (٦) .

« ... ومن اللزوم أن تكون الحكومة عالمة بطاقة أموال السودان اجمالا وتفصيلا . وبالمثل أنواع الضرائب والعوايد وسائر الأموال المقررة والجارى تحصيلها .. وأن ترسلوا

---

(٥) مضبطة مجلس الشيوخ ١٢ مايو ١٩٢٤ .

(٦) وهو الأمر العالى الصادر فى ٣ ربيع الآخر ١٢٩٧ – ١٤ مارس ١٨٨٠ لسعادة حكمدار السودان ونصه وارد فى مضبطة هذه الجلسة .

صورة من هذه الميزانية الى نظارة المالية واستمرارا ذلك سنويا » .

وطالب العضو بأن تكون ميزانية السودان جزءا من ميزانية مصر حيث كان العمل جاريا حتى عام ١٨٨٩ على أن تقدم ميزانية السودان مع ميزانية مصر ، ولكن الحال تغيرت بعد ذلك ، فكانت تعرض ميزانية السودان على المستشار المالى فقط بصفته موظفا مصريا ، وسبب هذا التغيير هو اتفاقية السودان المعروفة .. ولا يمكن أن تغير اتفاقية السودان الباطلة شيئا من ضرورة عرض ميزانية السودان مع ميزانية الدولة المصرية لأنه لم ينص فيها عن ميزانية السودان فيكون الأمر العالى السابق ذكره لا يزال باقيا ويجب العمل به » .

وانتهى العضو فى خطابه الى اقتراحه بأن يقرر المجلس طلب ميزانية السودان طبقا للأمر العالى وقد انضم الى رأيه العضو عبد اللطيف الصوفانى بك محتجا على عدم عرض ميزانية السودان ، وأن أجمال المطلوب فى مبلغ مقدر بـ ٧٥٠ر٠٠٠ جنيه دون تفصيل فيه افتئات على حقوق مصر الشريك فى ادارة السودان ، وذلك على طلبه بأنه عندما كان عضوا فى مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية كانت ميزانية السودان تعرض عليهم كل عام مفصلة البنود واضحة الأهداف ، ولفت النظر فى هذا الى موقف حاكم السودان العام من أنه لا يستجيب

لطلبات الحكومة المصرية فيه ، فى ارسال البيانات المطلوبة رغم أنه موظف مصرى يتقاضى راتبه من مال مصر ، وطالب الحكومة بتحديد موقفها منه (٧) .

ولذلك وعد سعد باشا رئيس الحكومة آنذاك ، فى جلسة ١٨ يونية ١٩٢٤ بأنه سيبحث أسباب وقف تنفيذ اتفاقية ١٩١٠ بين حاكم عام السودان وبخيت باشا والمستشار المالى المصرى هارفى باشا بشأن عرض ميزانية السودان على مجلس الوزراء (٨) .

وكانت الادارة المالية فى السودان تتلقى مبلغ ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه سنويا من مصر على أنه مصاريف الجيش وقوة الدفاع السودانية ، الا أنه لم يكن يتخذ هذا المسار فى الحقيقية ، انما كان يدخل كجزء من الايرادات العامة لحكومة السودان (٩) .

ولذلك كانت مناقشات أعضاء البرلمان من ناحية أخرى حول هذه التفاصيل حيث أحسوا بسوء نية الانجليز فى السودان

---

(٧) مضبطة مجلس النواب جلسة ٧ يونية ١٩٢٤ .

(٨) مضبطة جلسة النواب ١٨ يونية ١٩٢٤ .

(٩) عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية ١٩٣٥ ص ٢٥٧ .

وذلك بصرفهم هـذه الاعتمادات على مرافق يفيدون هم منها هنـاك .

فنجد العضو فخرى عبد النور يكشف وزارة الحربية فى هذا عندما اتفقت مع لجنتى المـالية بمجلس الشيوخ والنواب عـام ١٩٢٤ على حذف مبلغ ١٤٤٧ جنيه من وفورات ومرتبات الجيش باب أول ومبلغ ١٩٠ من الباب الثانى ليخصصا لصيانة التلغرافات اللاسلكية بالسودان .

وكذلك مبلغ ٢٥،٠٠٠ جنيه للمدارس الحربيـة ولا توجد غير مدرسة حربية واحدة فى مصر ، وهنا يرد وزير الحربيـة بأنه فى الخرطوم أكثر من مدرسة حربية تستوعب هذا المبلغ .

ويثير العضو أحمد حمدى سيف النصر بك مسألة تخصيص مبـلغ ٦٦٣٠ جنيه لأركان حرب السـودان واحد بالخرطوم واثنان ببحر الغزال وثلاثة بالنيـل الأزرق واثنان بالسوباط وجميعهم انجليز لا عمـل لهم يستاهـل الصرف عليهم بهـذا المبلغ الكبير .

كما كشف أيضا تزويرا فى توزيع بنود أخرى عرضها وزير الحربية فمثلا البند الذى يقضى باعتماد ٨٠٠ جنيه رسوم «ذبيح» حيوانات للجيش فى حين ان اللحوم تصل الجيش فى السودان مذبوحة ومعفاه من رسم الذبح ، وطالب بعدم دفع مصر رسوما

جمركية على امدادات الجيش فى السودان حيث أن مصر تدفع للجيش المصرى فى السودان اعانة سنوية قدرها ١٨٠٫٠٠٠ جنيه فكيف تدفع كذلك رسوما جمركية لما يرسل اليه من مهمات، وطالب بحذف مبلغ ١٤٠٫٠٠٠ جنيه جمارك على مهمات وذخائر الجيش المصرى فى السودان ووافقته الأغلبية على ذلك .

والملاحظ أن وزير الحربية كان فى ردوده يظهر الصلف وكأنما يجيب على من ليس حق لهم فى استجوابه ، ويصر فى النهاية على اعتماد المبلغ المطلوب كاملا (١) .

وقد وافق البرلمان على اعتماد الميزانية ــ رغم كل هذا النقاش ــ على اعتبار مهم كان يحس الانجليز أنه هو المحرك للموافقة وهو « أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر » الا أنه يظهر من هذا يقظة البرلمان المصرى لحقوق مصر فى السودان ومحاولاته المرة بعد المرة رغم اخفاقه فى سبيل الوصول اليها ، كما أنه يظهر مركز السودان فى قلوب المصريين وتحمل مصر أعباءه المالية ايمانا بوحدة الوطن ، مصر والسودان .

وكان لهذه المناقشات والاعتراضات والاستجوابات البرلمانية أثرها أيضا فى تحرك الحكومة بعد ذلك واستجابتها للموقف .

---

(١) مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٣ يونية ١٩٢٤ .

فأصـــدرت وزارة زيوار بجلستهـا المنعقـدة بتــاريخ ٤ فبراير ١٩٢٥ القرار التالى :

« بعد الاطلاع على كتاب وزير الحربية الى وزير المـالية بتاريخ ٢١ يناير ١٩٢٥ متضمنا الاستفهام عن الكيفية التى تحرر بها ميزانية وزارة الحربية للسنة المـالية المقبلة ١٩٢٥ ـــ ١٩٢٦، فهل تكون حســب وصفها وترتيبها الحــاليين أم توضح على قســمين :

احدهما للجيش المصرى والآخر للقوة السودانية ؟

وهل فى هذه تبين مصروفات القوة الأخيرة كالمتبع الآن أم جملة واحدة ؟

وعلى مذكرة وزارة المـالية الى مجلس الوزراء المؤرخــة أو فبراير ١٩٢٥ وهى تتضمن اقتراحــات هــذه الوزارة فى الموضوع المشار اليه .

وعلى كتاب فخامة المندوب السامى البريطــانى الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٢٥ الذى يذكر فيه أن نفقات قوة الدفــاع السودانية ستتحملها حكومة السودان .

ولمــا كانت الحكومة المصرية تعتبر أن الجيش الموجود فى السودان انما هو جزء من الجيش المصرى مكلف بالدفاع عن

الاقاليم السودانية ، وتلك الاقاليم التى مازالت مرتبطة بمصر ارتباطا لا انفصام له ، أوضح ذلك رئيس مجلس الوزراء بكتابه الى المندوب السامى البريطانى بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٢٥ .

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٤ فبراير ١٩٢٥ أن تبقى ميزانيــــة وزارة الحربيــة للســنة المــالية المقبــلة ١٩٢٥ ـــ ١٩٢٦ كما كانت فى السنة الحالية ١٩٢٤ ـــ ١٩٢٥ تماما من غير زيادة على أن يبين فى الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش الذى فى مصر وما يبقى من المبلغ المدرج فى الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان (١١) .

وفى أثناء نظر مجلس النواب عام ١٩٢٦ ميزانيــة وزارة الحربية قامت ضجة فى المجلس حول طلب الموافقة على اعتماد مبلغ ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه لمصروفات الجيش فى السودان وطلب لجنة الميزانية بالمجلس الموافقة على هــذا الاعتماد « تمكينا للعلاقة الدائمة بين مصر والسودان » وقد كان كالعادة ـــ أعضــاء الحزب الوطنى أشد الأعضاء معارضة .

وبدأت المناقشات حول النقطة الأولى وهى ، ديون مصر على حكومة السودان ، والتى طلبت لجنة المــالية فى عام ١٩٢٤ انشاء حساب خاص بها .

---

(١١) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية جـ ٢ ١٩٢٥ ص ٢٥٩ .

ولفت العضو عبد الرحمن عزام النظر الى هـذه الديون الجسيمة ، وبالرغم من ذلك « لا يؤخذ عنها فائدة ، وطالب بأن تقدم الوزارة فى العام التالى بيانا بهذه الديون » ووافق رئيس الجلسة على ذلك (١٢) .

أما العضو عبد الحميد سعيد ( حزب وطنى ) فطـالب بصراحة عدم الموافقة على اعتماد هـذا المبلغ ، على أسـاس عدم وجود جيش مصرى فى السودان بعد أن طردت الوحدات المصرية والضباط المصريون والموظفون العسكريون والمدنيون من السودان . وأن القوات الموجودة هناك ، انما هى جيش منفصل تحت قيادة الحاكم العام تدين له بالقيادة والولاء .

بينما المـادة ٤٦ من الدستور تنص على أن الملك هو القائد الأعلى وهو الذى يعزل ويولى الضباط .. الخ ، وبذلك يصبح هذا المبلغ جزية تدفعها مصر خصوصا وأنه مساو لمبلغ الجزية التى كانت تدفعها مصر لتركيا ، وأنهى خطابه بأن مصر والسودان برغم كل هـذا جزء لا يتجزأ ، وطالب المجلس بالموافقة على رفض هـذا الاعتماد المـالى اذا لم يرجع الجيش المصرى الى السودان كما كان .

---

(١٢) مجلس النواب مضبطة جلسة ١٤ يولية ١٩٢٥ .

ثم تبعه محمد فكرى أباظة ( حزب وطنى ) فوجه ثلاثة أسئلة لوزير الحربية :

هل لدى وزارة الحربية بيان بتفصيل الأوجه التى يصرف فيها هذا المبلغ ؟

وهل فى وسع وزير الحربية أن يقرر أن له الاشراف التام على حركات الجيش وقيادته وما يوقـع على أفراده من جزاءات ، حتى نعرف فى أى سبيل يصرف مبلغ هائل كهذا ، أم الأمر بعكس ما تقدم ، فيصرف فى شىء مجهول تمام الجهل ؟

وأجاب وزير الحربية بقوله : ليس لدينا تفصيل للأوجه التى يصرف فيها مبلغ الـ ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه ، كما أنه ليست لنا السلطة على حركات قوة الدفاع السودانية ولكن اذا اردتم حضراتكم معرفة الكيفية التى تقرر بها دفع هـذا المبلغ ، فانى على استعداد لبيان حقيقة الموضوع .

فقد ورد الى فى أوائل ١٩٢٥ خطاب الى زيوار باشا من دار المنـدوب السـامى يخبره فيه بأن قـوة الجيش المصرى السودانية « لأن جيشنا كان قبل ذلك الوقت ينقسم الى قسمين، هما الجيش المصرى الأصلى وجيش آخر يقال له الجيش المصرى السودانى ، أى أنه مكون من فرق سـودانية ولو أنه مصرى

ستحل ويحل محلها قوة الدفاع السودانية ، وستقوم الحكومة فى السودان وحدها بالاتفـاق عليها ، وقد رد زيوار باشا فى مارس ١٩٢٥ بالخطاب التالى :

« حضرة صاحب الفخامة

أخبرتمونى فخامتكم فى كتابكم المؤرخ ٢٦ يناير ١٩٢٥ أن الحكومة السودانية ستتحمل نفقات قوة الدفاع السودانية .

وقد سبق لفخامتكم فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ أن أبلغكم سلفى أن الوحدات السودانية بالجيش المصرى ستحول الى قوة مسلحة سودانية ، وأرسلتم الى مع كتابكم المؤرخ ٢٥ يناير نص منشور أصدره حاكم السودان العام بتأليف تلك القوة .

ولم يفتنى فى هذه المناسبة أن أقرر أن جوابى المرسـل الى فخامتكم فى ذات اليوم يوضح تحفظات مصر القانونيـة ، وأن أؤكد فى الوقت نفسه بصفة خاصـة أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة التى قضت بعودة الجنود المصرية البحتة ، وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع السودانية، هـذه لا يمكن أن تؤثر فى حل مسألة نظـام السودان النهائى ، تلك المسألة المحتفظ بها للمفارضات المقبلة ، كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التى لا انفصام لها .

تلك هى وجهة نظر الحكومة المصرية لذلك اتشرف بأن أحيط فخامتكم علما بأنه لما كانت الحكومة مصممة على صيانة تلك الروابط القوية ، ولما كان لا يسعها التخلى عن مسئولية الدفاع عن السودان فهى ترغب فى اثبات مصلحتها الدائمة فى تأدية هذا الواجب باستمرارها على الاشتراك فى الدفاع عن الأراضى السودانية .

ولهذا الغرض كان مجلس الوزراء قد قرر أن يخصص للنفقات العسكرية فى السودان كل ما يبقى من ميزانية وزارة الحربية بعد خصم المصروفات العسكرية فى القطر المصرى .

ولما كان مشروع ميزانية الحكومة المصرية للسنة المالية ١٩٢٥ ــ ١٩٢٦ قد تم اعداده فيما يتعلق بمصروفات وزارة الحربية ، وظهر أن الباقى مبلغ ٧٥٠ر٠٠٠ جنيه قرر مجلس الوزراء أن يضعها جملة بعد موافقة البرلمان تحت تصرف الحكومة السودانية لحساب النفقات العسكرية السابق ذكرها » .

وقد وصل هذا الخطاب الى المندوب السامى فى ١٢ مارس عام ١٩٢٥ فرد عليه المندوب السامى بالآتى :

« اتشرف بأن أعلم دولتكم أنى تسلمت الكتاب المرسل

الى بتاريخ اليوم والذى تكرمتم فيه باخبارى عن رغبة الحكومة المصرية فى الاشتراك فى نفقات حكومة السودان ٭

وقد احطت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية علما برغبة الحكومة المصرية ، وبالرغم من الاجراءات التى اضطرت الحكومة البريطانية الى اتخاذها بحكم حوادث السنة الماضية، فانها أبقت السيادة المشتركة التى أوجدها الاتفاق المعقود فى عام ١٨٩٩ بين بطرس باشا واللورد كرومر ، ولذلك فهى تقرر أن قيام الحكومة المصرية بهذه المشاركة فى النفقات انما هو حق وعدل وتوافق على أن يحدد قيمة ما تدفعه لهذا الغرض بمبلغ ٧٥٠ر٠٠٠ جنيها » ٭

وانتهى فكرى أباظة فى مناقشاته الى رفض الموافقة على اعتماد وهـذا المبلغ رغم ما قدمه وزير الحربية ـ لأنه وجد فيه استكانة وضعف أمام قوة المندوب السامى ٭

وبعد مناقشـات أخرى اشترك فيهـا عبد الحميد سعيد وأحمد رمزى بك تم التوصل الى الاقتراح التالى :

« ان المجلس يصدق على مبلغ الاعتماد مؤقتا ـ من غير أن يعتبر هـذا التصديق قبولا بما حدث فى نظام السودان من التغيير ولا اعترافا بحق السودان على مصر ٭

انما نريد بدفع هذا المبلغ مؤقتا اثبات حسن نيتنا وعدم اقامة أى عقبة فى سبيل التفاهم الودى ، ولذلك يجب أن تصحب موافقتنا بكل تحفظ يصون حقوق مصر فى السودان » .

وأمام هذا الضغط من جانب المعارضة ـ التى أظهرت يقظتها لكل ما يدور حول هـذا الموضوع ، أظهر المجلس اقتناعه بكل ما قيل ، وعلل وقوع اللجنة المـالية فى خطـأ طلب موافقة المجلس على هذا المبلغ ، بأن ما جرى فى المفاوضات من الجانب الانجليزى أن حكومة السـودان ستتحمل نفقة قوة الدفـاع السودانية ، ولكن حقيقة الأمر أن ميزانية حكومة السـودان لم تستطع أن تقوم بدفع هذه النفقات ، وانتهى الأمر بالموافقة على اعتماد صرف هذا الاعتماد ( ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه ) (١٣) .

وفى برلمـان ١٩٢٧ قدم فكرى أباظة اقتراحا لدى عرض الميزانية تضمن حذف بند اعتماد مبلغ ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه للسودان من الميزانية ، وعدم الموافقة على صرفه ، ولكن المجلس قرر الآتى : « المجلس يصدق على مبلغ هذا الاعتماد مؤقتا من غير أن يعتبر هذا التصديق قبولا لمـا حدث فى نظام السودان من التغيير ولا اعترافا بحـق للسـوان على مصر ، ولا اقرارا ببراءته من

---

(١٣) مجلس النواب مضبطة جلسة ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .

الديون التى لها عليه وبشرط أن يكون لها الحق دائما فى مناقشة أساس هـذا المبلغ ومقداره ومدته » .

وأضاف أن اللجنة توافق على هذا المبلغ فى السنة الحالية بالتحفظ الذى اتخذه المجلس فى عام ١٩٢٦ مع لفت نظر الحكومة الى وجوب تحديد الديون الطائلة التى للدولة على السودان ومعرفة الطريقة المجدية لسدادها .

وترى اللجنة أيضا عدم تكرار دفع مبلغ الـ ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه فى المستقبل قبل ان يعرف كل ذلك جليا ، وبشرط أن يقف المجلس على الوجوه التى سيصرف فيها (١٤) .

وهكذا أتت المعارضة الموضوعية بثمار الى حد كبير ظهرت فى الاقتناع بعدم جدية منافذ صرف هـذا الاعتماد ، واتخاذ المحاذير مستقبلا ، وطلب اللجنة المختصة ما طلبه المعارضون من ضرورة ايضاح بنود صرف هذه المبالغ ـ وان كان ذلك لم ينفذ ، ولكن يكفى أن المجلس كشف ضعف الحكومات أمام السلطات البريطانية وكان دعما لها ولكنها لم تعتمد عليه . وحدث عند عرض الميزانية فى برلمان ١٩٢٨ ومناقشتها آن بدأ العضو الدكتور محجوب ثابت يدعو لموافقة على اعتماد المبلغ

---

(١٤) مجلس النواب مضبطة جلسة ١٤ يولية ١٩٢٧ .

المطلوب ٧٥٠٠٠٠ر٧٥٠ جنيه !! على هذا أن هذا يؤيد حق مصر فى السودان ، ويضمن لها حقها فيما انفقته من ملايين الجنيهات وما بذل من دماء .

بينما استمر أعضاء الحزب الوطنى على موقفهم من رفض الموافقة على المبلغ وهـذا هو العضو عبد الحميد سعيد يعلل الرفض بأن حكومة السودان لم تنصع لتوصيات العام الماضى ولم ترسل ما سبق أن طلب من ايضاحات لمنافذ صرف هذا المبلغ .

وتبعه أعضاء أخرون من الحزب الوطنى محمد حافظ رمضان بك وعبد العزيز الصوفانى بك ومحمد فكرى أباظة .

ولكن استطاع وزير المالية أن يخرج من المأزق بأن هذا المبلغ سيكون مقسطا على دفعات ثلاث .. كما أنه اذا لم يوافق المجلس فان وزارة المالية سوف تخصصه مما لدى الحكومة المصرية من أموال للسودان فى الجمارك ، وان الحكومة ستتابع حكومة السودان فى تنفيذ ما سبق طلبه فى العام الماضى .

واقفل باب المناقشة بالموافقة على صرف المبلغ (١٥) .

وأعيد الموقف فى برلمان ١٩٣٣ حيث وقف الدكتور محجوب ثابت نفس الموقف مناديا بالموافقة على اعتماد المبلغ ،

---

(١٥) مضبطة مجلس النواب جلسة ٤ يونية ١٩٢٨ .

ودخل الى الموضوع هـذه المرة بالتباكى على ما ينال الجيش من اهمال وتقصير اذا لم يعتمد هـذا المبلغ ، وهو أمر يؤلم المصريين ثم أن هـذا المبلغ مازال ثابتا رغم ارتفـاع تكلفـة الجندى : طعاما ولباسا وسلاحا •

بينما ظلت المعارضة فى موقفها من الرفض وتمثلت فى كلمة الدكتور عبد الحميد سعيد الذى دلل على طلبه الرفض بسوء معاملة الانجليز للمصريين وما نالهم منهم من مهانة ، ولكن فى النهاية حدثت الموافقة (١٦) •

أما فى برلمـان ١٩٣٤ فقد اختلف الأمر بعض الشىء ، ولكنه انتهى الى نفس النهاية ، فقد القى وزير الحربية والبحرية المصرية فى مجلس النواب فى أثناء نظر المجلس ميزانيـة وزارة الحربية والبحرية للسنة المـالية ١٩٣٤ ــ ١٩٣٥ بيانا حول مبلغ الـ ٧٥٠٠٠٠ر جنيه •

« أما عن مسألة مبلغ الـ ٧٥٠٠٠٠ر جنيه فأظنها لم تعرض على حضراتكم بالتفصـيل قبل الآن ، وسأفصل هـذه المسألة وأتناول كل ما شمله بحث هذا الموضوع ، وللكلام عن هـذا المبلغ يجب أن نتكلم عن العلاقة المـالية بين مصر والسودان ثم عن أساس الالتزام بدفع هذا المبلغ •

---

(١٦) مضبطة مجلس النواب جلستى ١٣ ، ١٤ مارس ١٩٣٣ •

تنقسم المبالغ التى كانت تدفعها الحكومة المصرية لحكومة السودان الى ثلاثة أنواع :

١ ـ السلف المعطاة لحكومة السودان من أجل الأعمال المتعلقة بنمو السودان •

٢ ـ الاعانة الممنوحة لحكومة السودان لسد عجز الايرادات أى لموازنة الموازنة •

٣ ـ مصروفات الجيش فى السودان •

وليست كل المصروفات التى تنفق على الجيش تلزم بها حكومة السودان ، ولكن الجيش عندما كان جميعه فى السودان سواء كان الجيش المصرى البحت أو الأورط السودانية الملحقة به كانت له نفقات تزيد على نفقاته لو كان فى مصر ، فكانت الحكومة المصرية تحسب على نفقتها كل النفقات التى يتكلفها الجيش فى السودان لو كان فى مصر ، أما الفرق بين نفقاته فى مصر وبينها فى السودان فكانت تتحمله حكومة السودان ، وقد بلغ عام ١٩٢٤ مبلغ ٣٧٤ر٤٩٢ جنيها ، أما النفقات العادية فكانت تتكفل بها الحكومة المصرية •

ولما وقعت أحداث السودان عام ١٩٢٤ كتب المندوب السامى الى سعد زغلول بأن الوحدات السودانية للجيش المصرى ستتحول الى قوة سودانية مسلحة •

وبعد هذا البيان الذى ظن الأعضاء أنه سيكون مفصلا مقنعا بدأوا رفضهم الموافقة على المبلغ المطلوب •

فتكلم اسماعيل صدقى باشا « لقد تكلم بعض حضرات الخطباء عن مساع بذلت عام ١٩٣٢ لاجراء تخفيض فى هذه المنحة التى تمنحها مصر للسودان •

فبيانا للأمر ، أقرر ان هذه المساعى بذلت فعلا وكانت المبررات التى تقدمت بها الحكومة فى ذلك العهد الى دار المندوب السامى هى هذه الاعتبارات التى شرحتها لحضراتكم مجملة فى الأزمة التى أصابت ميزانيتنا ، وخطة الاقتصاد التى الجأتنا هذه الأزمة الى اتباعها ، لابد أن يكون لها أثرها فى تخفيض مبلغ ٧٥٠٫٠٠٠ جنيها ، كما شمل التخفيض جميع اعتمادات الميزانية ، وقد أجاب المندوب السامى بأنه يخشى الا تحتمل حالة السودان ادخال أى نقص فى هذا المبلغ ، ووعدنى بأنه سيتصل بحكومة السودان ليعرف منها المقدار الذى يمكن تخفيضه •

فسافر فخامته الى السودان ثم عاد منه وقال لى أنه بحث مع جناب الحاكم العام فوجد أن الحالة فى السودان سيئة لأن محصول القطن كان قليلا جدا فى تلك السنة فلا يتسنى للحكومة هناك ـ والحالة هذه ـ أن تخفض من ميزانية الايرادات شيئا مطلقا ، ومصر باعتبارها الشقيق الأكبر للسودان

مصر تلك الأمة التى عطفت دائما على السودان لا تقبل أن تقوم باجراء كالاجراء الذى عرض على دار المندوب السامى وقت محنته •

وبعد مناقشات وافق المجلس على اعتماد الـ ٧٥٠٠٠٠ جنيه كالعادة (١٧) •

أما فى عام ١٩٣٦ فلم تجر مناقشات مطولة كالسابقة حول هذا الموضوع ، وانما وافق المجلس مع تحفظات مجلس النواب فى دوراته السابقة « وان كانت ترى فى المحادثات السياسية الجارية الآن بين مصر وانجلترا ما يبشر بزوال الظروف التى أوجبت التمسك بهذه التحفظات » (١٨) •

**الجمارك :**

ثارت بشأنها مشكلات فى طريق العلاقات المصرية السودانية، عندما أرادت حكومة السودان أن تفرض رسوما على البضائع المصرية ، أو الواردة من مصر الى السودان ، وقد بلغت نسبة هذه الرسوم ١٠٪ على الماشية المصدرة الى مصر ، وبهذا أرادوا أن تعامل مصر كبلد أجنبى عن السودان ، الا أن كرومر تصدى

(١٧) مجلس النواب مضبطة ١٤ مايو ١٩٣٤ •
(١٨) مجلس النواب مضبطة ٢٤ اغسطس ١٩٣٦ •

لهـذا الرأى ، مراعاة لشـعور المصريين المشـتركين فى ادارة السـودان [19] .

ووصلت المشكلة أعتاب مجلس النواب المصرى فتناولها أحمد حمدى سيف النصر بك فى جلسة ١٨ يونية ١٩٢٤ فى حديث مفصل ، بأن مصر دفعت للسودان ٢٥٠٠٠٠٠ر٢٥٠ جنيهـا جمارك ، وأن هنـاك مبلغ ١١٦٠٠ جنيها معلق بين الحكومتين ، وعلى الحكومة المصرية أن تدفع أيضا بعد أسبوع من ذلك التاريخ مبلغ ١٠٠ر٠٠٠ جنيه أخرى الى حكومة السودان .

وسرد تاريخ العلاقات الجمركية بين البلدين ، بأن كانت البضـائع ترسل من مصر الى السودان بدون دفع أى رسـوم جمركية ، وكان التاجر الذى ترد اليه بضاعة من أوربا يدفع عنها الرسوم فى جمارك مصر ويأخذ عنها ما سمى ( بالرجعة ) فاذا أرسلها الى السودان لا يدفع عنها رسوما أخرى .

ثم عين بعد ذلك موظفان ، فى حلفا لفحص البضائع ، فاذا كان فيها بضائع واردة من أوربا يدفع عنها رسـوما أخرى لحكومة السـودان ، وهـذا يخالف اتفاقيـة مصر مع الدول الأوربية فى شأن تحصيل الجمارك ، فضلا عن أن اتفاقية ١٨٩٩ لم تتناول هذا الموضوع .

---

(١٩) يواقيم رزق مرقص : المرجع السبق ص ١٢٠ .

ثم تناول عبد الرحمن الرافعى بك هـذا الموضوع من زاوية أن الحكومة المصرية تدفع للسـودان اعانات سـنوية ، وتقرضه قروضا سنوية ليقوم بأعمال التعمير .

ولعل حكومة السودان أرادت فى سـنوات قطع المعونة المصرية فبدأت تحصل رسوما جمركية بلغت ٢٥٠٠٠٠ جنيه لتغطية هـذا العجز التى كانت مصر تدفعه كقروض للسودان ؛ وهذا أمر لا يتفق وقولنا أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، ولكن المسألة لم تقف عند حد الجمرك على البضائع بل وصلت الى حد تحصيل الجمارك على مهمات وعتاد الجيش فى السودان الموجود أصلا للدفاع عن السودان ، والمحافظة عليه ، فلا يجوز أن تدفع مصر نفقـات الجيش ثم تدفع جمـارك على مهمـات ترسلها اليه .

واقترح الرافعى فى النهاية الغاء الرسوم الجمركية التى تدفعها مصلحة الجمارك المصرية الى حكومة السـودان عن البضائع والواردات التى ترد من مصر الى السـودان واضافة قيمة هذه المبالغ الى ايرادات مصلحة الجمارك (٢٠) .

وقد أحال المجلس هذا الاقتراح الى اللجنة المـالية ، وقد طلبت هذه اللجنة مدة لدراسته (٢١) .

---

(٢٠) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٨ يونية ١٩٢٤ .

(٢١) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٠ يولية ١٩٢٤ .

ولم يظهر هذا الموضوع بعد ذلك الا فى عام ١٩٣٦ عندما انتهت المناقشات الى « أن المحاصيل المحليـــة المتبادلة بين مصر والسودان لا يحصل عليها رسوم لتصدرها من جهة الى أخرى، وفيما يتعلق بالبضـــائع الأجنبية الأصل ، فما يرد منها الى القطر المصرى عن طريق السودان يحصـــل عليـــه الرسم التكميلى ، والرسم التكميلى عادة عبارة عن الفرق بين مجموع رسم الوارد والرسم القيمى والرسم التعويضى ورسم الانتاج المفروض من مصر وبين مجموع رسم الوارد ورسم الاستدلال المفروضين فى السودان (٢٢) .

كما أثيرت مسألة مشابهة وهى رفع رسم الطرود الواردة من مصر الى الســـودان عما يحصـــل على الطرود الواردة من أوربا (٢٣) .

وهذا بلاشك جهد لأعضـــاء البرلمـــان كشف الكثير من الاعيب الانجليز لفصل الســـودان عن مصر غطته الحـــكومات بسكوتها ، وهو وان لم يكن أثره الايجابى الكامل الا انه جهد كان أساسا لجهاد مصر فى نيل مصر حقوقها فيما بعد .

---

(٢٢) مضبطة مجلس النواب جلسة ٩ سبتمبر ١٩٣٦ .

(٢٣) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٨ يولية ١٩٢٦ .

**حجم التبادل التجارى بين مصر والسودان :**

لم ينس البرلمـان المصرى فى غمرة مناقشـاته الأمـور الاقتصادية والمـالية عن السودان موضوع التجارة معه ، على اعتبار أنها من أهم العلاقات التى تربط البلدين ليكونا واحدا ، فقد قاسوا بحجم التجارة حجم العلاقات بين البلدين .

وظهر من قياسهم لهذا أن هناك هبوطا ملحوظا فى صادرات مصر للسودان فى الفترة بين عامى ١٩٢٩ ــ ١٩٣٢ ، فقد كانت قيمة ما استورده السودان من السلع المصرية خلال هـذه الفترة بالجنية المصرى .

| | |
|---|---|
| ١ر٣٦٣ر٠٠٠ | ١٩٢٩ |
| ١ر١١٧ر٠٠٠ | ١٩٣٠ |
| ٦٣٤ر٠٠٠ | ١٩٣١ |
| ٥٦٥ر٠٠٠ | ١٩٣٢ |

أى أن قيمة ما استورده السودان من مصر عام ١٩٣٢ بلغ ١/٣ ما استورده عام ١٩٢٩ .

كما هبطت واردات مصر من السـودان فى نفس الفترة بالشكل التالى بالجنية المصرى .

| | |
|---|---|
| ٥٣٣ر٠٠٠ | ١٩٢٩ |
| ٥٥٢ر٠٠٠ | ١٩٣٠ |
| ٣٩٢ر٠٠٠ | ١٩٣١ |
| ٣٣٤ر٠٠٠ | ١٩٣٢ |

وأوصى البرلمـان بدراسة هذه الظاهرة لأنها تعكس تحكم الانجليز فى العلاقات الاقتصادية بين البلدين (٢٤) .

وتابعوا هذا الموضوع فى العام التالى وظهرت النتيجة فى برلمـان ١٩٣٤ بأن هنـاك زيـادة بسيطة فى صـادرات مصر للسودان ، وكذلك فى وارداتها منه :

| السنة | صادرات مصر للسودان | واردات مصر من السودان |
|---|---|---|
| ١٩٢٩ | ١ر٣٦٣ر٠٠٠ | ٥٣٣ر٠٠٠ |
| ١٩٣٠ | ١ر١١٧ر٠٠٠ | ٥٥٢ر٠٠٠ |
| ١٩٣١ | ٦٣٤ر٠٠٠ | ٣٩٢ر٠٠٠ |
| ١٩٣٢ | ٥٦٥ر٠٠٠ | ٣٣٤ر٠٠٠ |
| ١٩٣٣ | ٦٨٣ر٠٠٠ | ٣٥٢ر٠٠٠ (٢٥) |

أما فى عام ١٩٣٥ فقد صدرت مصر الى السودان ما قيمته ٩٠٠ر٠٠٠ جنيها مقابل ٨٠٠ر٠٠٠ جنيها فى عام ١٩٣٤ .

كما صدرت له من الدخان ما قيمته ٦٨ر٠٠٠ جنيها مقابل ٦٠ر٠٠٠ جنيها فى عام ١٩٣٤ .

بينما هبطت واردات مصر من السودان من ٨٧٣ر٠٠٠ جنيها

---

(٢٤) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٥ فبراير ١٩٣٣ .

(٢٥) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٨ يونية ١٩٣٤ .

فى عام ١٩٣٤ الى ٥٩٥٫٠٠٠ جنيها عام ١٩٣٥ ، وكان أكثر هذا النقص فى الذرة الرفيعة ، فقد بلغ النقص فيها وحدها ما يزيد على ٣٠٠٫٠٠٠ جنيها (٢٦) .

**مشروعات الرى والخزانات :**

اذا كانت الأمور المالية قد مثلت ضغطا من الحكومة البريطانية — من خلال حكومة السودان — على مصر ، لمناوأتها فى ادارة السودان ، فان مشروعات الرى مثلت أسلوب لى الذراع بشكل أوضح .

فكلما كانت مصر تطلب نصيبها فى حكم السودان كان الرد البريطانى دائما أن مصر لا تحتاج الا لمياه النيل ، وان بريطانيا تضمنها لها ، وعندما قام مشروع الجزيرة حددت المساحة المنزرعة ، وحددت المدة التى يسمح فيها للسودان بسحب مياه من النيل الا بقدر معلوم لتطمئن مصر على أن حاجتها الضرورية لأراضيها المنزرعة وللتوسع الطبيعى المعقول تصلها بانتظام وفى مواعيدها (٢٧) .

كما اعترف ملنر فى تقريره — فيما يختص بالسودان — أن لمصر مصلحة عظيمة جدا فى السودان ، وانه لتجاور مصر

---

(٢٦) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٠ اغسطس ١٩٣٦ .

(٢٧) مكى شبيكة : السودان عبر القرون ، بيروت د.ت ص ٥٣٨ .

والسودان واشتراكهما فى المصلحة فى النيل يحسن أن يكون بينهما رابطة سياسية على الدوام (٢٨) .

هذا من ناحية نظرة بريطانيا السياسية لهذا الموضوع ، ولكن كانت لها منفعة اقتصادية بالنسبة لمشروعات الرى فى السـودان يصرف نظرها عن منفعة مصر منها ، بل وارادت أن تصل منه كذلك الى الضغط الاقتصادى عليها .

فكان الاهتمام بزراعة القطن فى السودان جزءا من سياسة انجلترا فى مصر من أجل توفير المواد الخام لمصانع لانكشير ولتجد فيه بديلا للقطن المصرى الذى كان اعتمادها عليــه ، فبدأت تجاربها على زراعته فى السودان منذ عام ١٩١١ ، وارتبط هذا المشروع بمشروعات الرى ، فانشأت محطة للطلمبات فى بركات لرى ستة ألاف فدان ، ثم انشأت محطة أخرى لرى ١٦٫٥٠٠ فدان فى ناحية الحوش ١٩٢١ ثم محطـة فى وادى النور ١٩٢٢ لرى ٢٠ ألف فدان .

ذلك فى وقت بدأت الأبحاث والدراسات من أجل انشاء خزان على النيل الأزرق لتحويل أرض الجزيرة الى أرض تروى

(٢٨) محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربيـة المتحدة ، القاهرة ١٩٥٦ ص ٢٠٦ .

ربا دائمـا ، ووقع عقد التنفيذ فى ٢٧ يولية ١٩٢٢ ، وبدأت الشركة فى العمل فيه ٠

وفى فبراير ١٩٢٤ قدم الى البرلمـان البريطانى ( مشروع التسهيلات التجارية ) الذى قدمت بمقتضاه الحكومة البريطانية مبلغ ٣ر٥ مليون جنيـه من أجـل اتمام مشروع الجزيرة ، فكان أن تعاقدت نقابة زراع القطن البريطانية مع الحكومة على تأجير الأراضى الزراعيـة وتقسيم أربـاح المشروع بنسبة ٤٠٪ للحـكومة السـودانية ، ٤٠٪ لزراع الأرض ، ٢٠٪ للنقابـة (٢٩) ٠

وهكذا دخلت بريطانيا بثقلها وبشكل واضح فى التصرف فى اقتصاد السودان دون أن يكون لمصر وجود ، ولم يعد عليها ربح ، مما أثار المعارضـة المصرية فى البرلمـان ، وبدأ البرلمـان يثير قضية مشروعات الرى من عدة زوايا ٠

بدأت بتنبيه المسئولين لخطورة الوضع فى السـودان من هذه الناحية ، فتحدث العضو أحمد حمدى سيف النصر بك بجلسة ٢٣ مارس ١٩٢٤ « انه تجرى فى السودان أعمال هامة كمشروعات الرى ، فاذا تمت هذه المشروعات ــ والحال أنه

---

(٢٩) زاهر رياض : السودان المعاصر منذ الفتح المصرى حتى الاستقلال ١٨٢١ ــ ١٩٥٣ ، القاهرة ١٩٦٦ ص ٢٤٣ ٠

يوجد بالسودان ١٤ مليون فدانا ــ فان مصر تكون بعد ذلك صحراء لا نبات فيها ، فالمسألة غاية فى الخطورة (٣٠) فرغم أن المسئولين لم يقدموا ما شفى الغليل ولم يبدوا تحركا ايجابيــا . الا أنه كان ناقــوس خطر دق فى أذن الأعضــاء ، فبــدأت الاستجوابات والمتابعة للموضوع .

فقدم عبد الرحمن الرافعى بك استجوابا برلمــانيا طويلا بجلسة ١٣ ابريل ١٩٢٤ حول هــذا الموضوع مكونا من ست أسئلة وجهها الى وزير الاشغال ( تذكر ما خص السودان منها ).

طلــب فى الســؤال الأول : رأى وزارة الاشــغال فى مشروعات الرى فى الســودان وبالأخص مشروع ســد النيل الأبيض ومشروع رى الجزيرة ... وذلك بالنسبة لتأثيرهمــا على مصالح مصر الحيوية « وهل يرى معالى الوزير بعد ما قطع كثير من المهندسين الاخصائيين بضرر هــذه المشروعات على مصر ، أن تؤلف لجنة من الفنيين لبحث هذا المشروع وبيــان أوجه نفعها أو ضررها لمصر واختيار أحسن المشروعات التى عرضت حتى الآن لزيادة المياه لمصر مع توسيع الرى فى السودان بحيث لا يضر ذلك مصلحة مصر .

الا أن الوزير المسئول رد فى فتور : أن هــذه المسألة

---

(٣٠) مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٣ مارس ١٩٢٤ .

من أهم المسائل التى تعنى بها الحكومة ، فاذا تبين من البحث ضرورة تعيين لجنة فنية فهى لن تتأخر عن تشكيلها ، وحتى تم البحث فان الوزارة ستبدى رأيها » •

وفى السؤال الثانى تناول مشروعى سد النيل الأبيض ومشروع رى الجزيرة ورى ٣٠٠٫٠٠٠ فدان بها كما هو مقدر لها منها ١٠٠٫٠٠٠ فدان فاذا جاءت سنة كسنة ١٩١٣ — ١٩١٤ فهل يقع تأثير بالعجز فى كمية المياه اللازمة لمصر •• وما هى نتائج هذا العجز فى خزان أسوان وعلى الزراعة فى مصر •

ثم تناول الموقف بأكثر وضوحا عندما سأل :

أليس من الخطر على مصر سياسيا واقتصاديا وحربيا اقامة سدى مكوار وجبل الأولياء فى مجتمع كل مياه مصر الصيفية ، وعلى الأخص اذا لاحظنا أن المشروعين وضعا بكيفية يمكن بها قطع المياه عن مصر كلية ثمانية أشهر من السنة كما قرر ذلك مستر كورى فى تقريره سنة ١٩٢٠ ضمن تقرير لجنة مشروعات النيل •

وكان قد علق الوزير المختص على السؤالين اجابته على السؤال السابق لهما فطلب الرافعى فى سؤاله الثانى وقف العمل فى مشروعات رى الجزيرة الى أن تعرض هذه المشروعات

على البرلمان بعد فحصها بمعرفة لجنة من الفنيين لمعرفة مبلغ تأثيرها على مصالح مصر الكبرى .

وهنا أجاب الوزير فى شرح واف ، بأن مشروع سد مكوار قد بدىء فى تنفيذه فى عام ١٩١٤ ، واستمر العمل فيه الى ذلك الوقت على حساب السودان وقد عرض هذا الأمر على مجلس الوزراء فأصدر بشأنه قرارا نصه :

« بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الاشغال العمومية أن اتمام خزان جبل الأولياء وتنفيذ ما يحق به من مشروعات الرى اللازم عليها فى مصر يقتضى من المال ١٢ مليون جنيه .

وبما أن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل كهذا المبلغ الا اذا التجأت الى الاقتراض ، الأمر الذى لا ترغب فيه الآن ، ونظرا الى أن الحكومة السودانية قد أخذت على عاتقها نفقات أعمال خزان مكوار وترعة الجزيرة ، وقدمت لهذا الغرض مبلغ أربعة ملايين وتسعمائة ألف جنيه من جملة القرض المعقود ١٩١٩ والبالغ قدره ستة ملايين جنيه .

وبما أنه سواء فيما يختص بخزان جبل الأولياء أو بخزان مكوار وترعة الجزيرة لا يستطيع مجلس الوزراء أن يصدر

قرارا حاسما بشأن هـذه الأعمال مثل الوقوف على نتيجـة المفاوضات المزمع اجراؤها بين مصر وبريطانيا •

لهـذه الأسـباب

يقرر مجلس الوزراء :

١ ــ ايقاف الأعمال الجارية فى جبل الأولياء مع المحافظة على ما تم فيها الى الآن •

٢ ــ يرى ايقاف أعمال خزان مكوار وترعة الجزيرة غير انه اذا رأت حكومة السودان مواصلة الأعمـال على مسئوليتها الخاصة فليكن من المعلوم أن هـذه الأعمال لا يجوز الانتفاع بها لرى أكثر من ٣٠٠،٠٠٠ فدان حسب الاتفاق السابق فى هـذا الشـأن •

٣ ــ ان الحكومة المصرية تحتفظ لنفسها بحرية فى تقرير ما تراه ازاء هـذه الأعمال وقرارها هـذا يتوقف على نتيجـة المفاوضـات •

رئيس مجلس الوزراء

عدلى يكن

٢٥ مايو ١٩٢١

وبعد هذا وصلت برقية من حاكم عـام السـودان يطلب مواصلة العمل فى خزان سنار حتى شهر يولية للمحافظـة على

الأعمال التى سبق اجراؤها ، فطلبت الوزارة تقريرا وافيا . عما تم من عمل ، وأنه سيكون محل دراسة لدى وروده .

ورغم بسط الموضوع بهذا الشكل الا أنه لم يحدد مواقف أو نتائج ، وهذا ما شعر به العضو عبد الرحمن الرافعى « لأن الذى نطلبه صراحة وبكل اخلاص ولمصلحة البلد أن تقدم الوزارة رأيها صراحة فى عرض مشروعات رى السودان على البرلمان .. وأن الأمة سبق أن أبدت رأيها عام ١٩٢٠ بصراحة عندما عرضت هذه المشروعات على البرلمان الانجليزى بمناسبة عقد قرض السودان ، وأتذكر أن الوفد المصرى طلب ايقاف تنفيذ هذه المشروعات لحين عرضها على الهيئة البرلمانية لابداء رأيها فيه .

ثم بدأ يحرجه عندما قال بأنه ـ أى الوزير ـ كان ضمن هذا الوفد المصرى ، وأن الجمعية التشريعية التى اجتمعت خصيصا فى ٩ مارس ١٩٢٠ بناء على طلب كثير من أعضائها وبينهم وزير الزراعة فى هذه الوزارة فتح الله باشا بركات وقررت الاحتجاج على البدء فى مشروعات رى السودان .

فازاء هذا كان من واجب الوزير استعجال تأليف هذه اللجنة الفنية وايقاف المشروعات ، الا أنه رغم احراج الوزارة

بهذا الشكل من جانب المعارضـــة فان الوزير ظل على موقفه لا يبدى اجابة الا بعد تشكيل اللجنة وابدائها رأيها (٣١) •

ويعلق أحمد شفيق على هـــذا الموقف بأن المعارضة كانت مدفوعة الى هذه الحملة باخلاصها ، أولا لقضية مصر والسودان وبما شاهدته قبل ذلك من أساليب السياسة الاستعمارية التى كانت تبذل فى السودان بقصد ابعاده عن مصر على آن الظرف لم يكن مناسبا كل المناسبة لاثارة هذه المسألة ، خاصـــة وآن المعارضـــة فى مجلس العموم البريطـــانى كانت تسعى لاحراج ماكدونالد على حساب القضية المصرية السودانية ، وكان الزعيمان مرتبطين بالصداقة ، وانه لا يستبعد ان كان ينتظر من هـــذه الصـــداقة الشخصية فائدة للقضية المصريـــة اذا أبعدت عنها تلك المؤثرات (٣٢) •

ولعل هذا كان وراء فتور اجابات وزير الاشغال كما رأينا •

وتبنى الرافعى هذا الموضـــوع فنجده بجلســـة ٢٤ مايو من نفس العام يقدم استجوابا آخر لوزير الاشغال من ســـنة أسئلة تناولت أكثر من زاوية :

---

(٣١) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٣ ابريل ١٩٢٤ •

(٣٢) حوليات مصر السياسية جـ ١ ص ١٩٢ •

ففى سؤاله الأول : سأل عن الضمانات والاحتياطات التى اتخذتها الوزارة حتى لا يتجاوز انتفاع أراضى الجزيرة المقدار الذى حدد لها وهو ثلاثمائة ألف فدان فقط •

ثم تساءل عن مدى رقابة وزارة الاشغال الفعلية على مشروع رى الجزيرة بما فيه مكوار ومقدار المياه التى تؤخذ من أمامه •

وطالب فى سؤاله الرابع الوزير باطلاع المجلس على العقد الذى تم مع شركة مزارعى السودان الانجليزية والمؤرخ ١٧ أكتوبر ١٩١٩ •

وكشف فى سؤاله الخامس خبث الانجليز فى أن مشروع الجزيرة يرمى الى استثمار ثلاثة ملايين فدان وليس ثلاثمائة ألف فدان فقط ومدى خطورة هذا على الحياة والزراعة فى مصر •

وانتهى فى سؤاله الأخير بالاستفسار عن الوسائل التى اتخذتها الوزارة لاتقاء هذا الخطر •

وقد رد الوزير بأن الاحتياطات لعدم تعدى رى ٣٠٠ر٠٠٠ فدان بأرض الجزيرة هى :

١ ــ سد العيون الزائدة من فم ترعة الجزيرة بالبناء وان الترعة نفسها أنشئت بشكل لا تكفى معه الا لنقل الكمية المطلوبة فقط •



٢ ـ وان وزارة الاشـغال هى القائمـة بأعمال الرى فى السودان ولها حق المراقبة بواسطة عمالها .

وقدم للمجلس ترجمـة العقد والمطلوب الذى طالب به العضـو .

أما عن مشروع رى الجزيرة فانه لا يرمى الى أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ فدان ، وأنه لا ضرر هناك ما دام المـالك واحد ، وأنه يخشى من حصـوله اذا اختلف المـالك (٣٣) .

وسؤال الرافعى هنا حول الموظفين فى السـودان ومدى رقابة الوزارة فى مصر على أعمالهم انما هو سؤال استنكارى فى الواقع ، اذ انه كيف يكون لمصر موظفون هنـاك وتجرى أعمال خلسة تضر بمصلحة مصر ودون علمها .

والحقيقـة أنه حتى عـام ١٩٢٣ كانت مصلحـة الرى فى السودان تعتبر قسما تابعا لوزارة الاشغال فى القاهرة ، تسرى عليها النظم المصرية والاشراف المصرى ، الا أن غالبية هؤلاء كانوا من الانجليز ، واختار مستر توتنهام وكيل وزارة الاشغال بمصر ذلك وعقـد الوظائف الكبرى هنـاك لهم بينما اختص المصريون بالوظائف الكتابيـة الصغرى ، ومن هنـا كان ولاء المختصين فيها للانجليز ولمصلحة الانجليز دون مصر (٣٤) .

---

(٣٣) مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٤ مايو ١٩٢٤ .

(٣٤) براهيم رزق مرقص ، المرجع السابق ص ١٩٤٥ .

ولذلك لم يكتفى الرافعى بهذا بل ظل يضرب على هـذا الوتر ويتابع بالأسئلة ليحرج المختصين ليغيروا من هذا الوضع •

ففى جلسة ١٨ يونية ١٩٢٤ تعرض صراحة لهـذا عندما استجوب وزير الاشغال فى حدود الميزانية ( الباب الأول ) بأن مرتبات مستخدمى الرى فى السودان ومرتبات الذين يأخذون مقاييس النيل ٩٣٥٥ جنيها ، وأن مفتش عام رى السـودان يتقاضى فى السنة ١٧٥٠ جنيها •

وطالب الوزير ، بأن يفيده عما يقوم به موظفو الرى فى السودان ، وهل يقومون بأعمال تفيد المصريين والسـودانيين أيضا أم أن أعمال هؤلاء الموظفين لصالح الشركات الاستعمارية الانجليزية •

وأما هذا الحرج كان رد الوزير :

ان المصاريف التى تصرفها وزارة الاشغال على الرى فى السودان هى من مصلحتنا انفاقها للأسباب :

أولا — لا يمكن لوزارة الاشغال أن تتخلى عن ادارة الرى فى السودان للحكومة السودانية بل يجب أن تظل هـذه الادارة فى قبضتنا وهذا يستدعى أن يكون لنا هنـاك موظفون كبارا وصغارا تقوم بالانفاق عليهم •

ثانيا — يوجد هناك بعض أعمال يجب أن يباشرها مفتش عام رى السودان .

ثالثا — هناك أعمال عدة تفيد مصر كالرصد والقياس ، وهذا يستلزم وجود تفاتيش للرى عليها .

ولكن لما لم يجب الوزير على ما اذا كان هؤلاء الموظفون يعملون لحساب الانجليز اعاد عليه السؤال اذ هو صلب الاستجواب ورد الوزير بأنه ما دام هناك مفتش رى تابع للوزارة ، ولم يظهر أنه يعمل أعمالا لصالح الشركات الانجليزية فلا يمكن اتهامه .

ووعد الوزير — ويبدو أنه أفاق — بأن يكون مفتش الرى مصرى مستقل حتى يطمئن المصريون وذلك عند اجراء أول حركة تنقلات (٣٥) .

ولكن لما لم ينفذ هذا حتى عام ١٩٢٧ ظهر من يثير هذا الموضوع من جديد وهو العضو السعيد سبع فوضح أن الموظفين يتلاعبون فى البيانات لصالح الانجليز فى حين أن من يظن انهم يستطيعون أن يقدموا البيانات الصحيحة وهم المصريون فلا حول لهم ولا قوة لانهم أصحاب المناصب الدنيا فى مصلحة

---

(٣٥) مجلس النواب مضبطة جلسة ١٨ يونية ١٩٢٤ .

الرى فى السودان ، يجأرون بالشكوى من سوء أوضاعهم وقلة دخولهم واحتقار الانجليز لهم .

ووعد الوزير بالنظر فى هذه الأوضاع (٣٦) .

ونعود لأعمال الرى ذاتها وما دار حولها فى نهاية ١٩٢٤ كرر فعل لمقتل السردار السيرلى ستاك باشا ، فقد استعملت انجلترا هذا السلاح للاضرار بمستقبل مصر الزراعى ، عندما هددت بالتوسع فى الرقعة الزراعية فى الجزيرة الى ما لا نهاية .

وحدث انه فى نوفمبر ١٩٢٤ أن أعلن سعد زغلول قبول استقالته أمام هذه الضغوط ، وتولت بعده وزارة زيوار الأولى ( ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ — ١٣ مارس ١٩٢٥ ) وكان الأعضاء فى البرلمان فى ثورة لما وقع على مصر من ضيم الاحتلال وثأره لمقتل السردار ، فخص الرى من هذا الاحتجاج على اتساع الرقعة المنزرعة فى الجزيرة وطالبوا الحكومة الزيورية بموقف تجاه الانجليز (٣٧) .

ولما كانت الوزارة قد قدمت كل تنازل ممكن لانجلترا تحت شعار « انقاذ ما يمكن انقاذه » فأخلت القوات المصرية

(٣٦) مجلس النواب مضبطة جلسة ٣٠ مايو ١٩٢٧ .
(٣٧) مجلس النواب مضبطة جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

من السودان ومولت قوة الدفاع السودانية التي حلت محل الجيش المصري وغير ذلك (٣٨) .

وازاء هذا أحست بضعف موقفها وارادت أن تظهر حماسا نحو تخفيف الانذار البريطاني فيما يختص لمياه النيل وتوسيع نطاق الري في أرض الجزيرة ، فنشرت في نفس اليوم المكاتبات التي دارت بينها وبين المندوب السامي البريطاني في هذا الشأن ، وكان ضمن الرد البريطاني .

« ... ان الحكومة البريطانية عندما أصدرت التعليمات المشار اليها الى حكومة السودان لم تكن تقصد أن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى .

على أن الحكومة البريطانية مراعاة لهذه الاعتبارات واثباتا لنياتها مستعدة لاصدار تعليمات الى حكومة السودان بالا تنفذ ما سبق ارساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق ري الجزيرة توسيعا لا حد له ، على أن تؤلف لجنة ، وتجتمع هذه اللجنة من ١٥ فبراير ١٩٢٥ لتدرس وتقترح القواعد التي يمكن اجراء الري بمقتضاها ، وأن تقدم تقريرها حوالى ٣٠ يونية ١٩٢٥ » (٣٩) .

---

(٣٨) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ص ٢٨٣ .
(٣٩) حوليات مصر السياسية جـ ٢ ص ٦٢ .

والملاحظ أنه لم يظهر لهذه اللجنة أثر بعد ذلك فى البرلمان المصرى ، الا أنه يبدو أن انجلترا بدأت تتصرف بعد ذلك فى أمور السودان بشكل عام بانفراد دون الرجوع الى مصر .

فيثير العضو مصطفى الشوربجى بجلسة ٦ يولية ١٩٢٦ ، أنه علم من الصحف ( الأهرام والسياسة )خبرا منقولا عن الصحف الفرنسية بعقد اتفاق بين انجلترا أو ايطاليا بشأن الحبشة ( وقد سبق الاشارة اليه فى فصل البعد السياسى ) ويوجه سؤاله هذا وزير الخارجية مستنكرا ولاية انجلترا على مصر والسودان.

ورد وزير الخارجية بعد أن وصلته الأنباء بأن الحكومتين ابلغتا مصر بالاتفاق ونفى الوزير مسألة الوصاية التى قال بها العضو وأنه لا ضرر من انشاء الخزان (٤٠) .

وكان البرلمان المصرى بالنسبة لموضوع مشروعات الرى فى السودان بعد ذلك يقوم بدور المتابع للحكومة ، فكان ذا عين فاحصة ربما أكثر من الحكومة ذاتها ، وكانت عينه على هذه الموضوعات من ناحيتين :

ـ من الناحية المالية : بدأ البرلمان تضييق الخناق على المسئولين لمعرفة منافذ صرف الاعتمادات ، ومحاسبتهم عليها ،

---

(٤٠) القلعة : مجلس الوزراء سودان مشروعات على النيل محفظة ١/٣ الضبطة بتاريخ ٦ يولية ١٩٢٦ مجلس النواب .

فبجلسة ٢٤ مايو ١٩٢٧ طرح استنكار من البرلمان لصرف ميزانية الرى فى السودان والتى قدرت بمبلغ ٦٠٫٠٠٠ جنيها « لمسح ودرس وتصرفات مقاس النيل » ويدخل فى هذا المبلغ ١٥٠٠٠ جنيها لمستخدمين مؤقتين ولم يعرف بالضبط العمل الذى أسند اليهم ، وكان العمال والموظفون هناك قليلى الأعمال بسبب توقف أعمال المشروعات هناك ، وتبين من فحص الموضوع أن الموظفين الانجليز يستهلكون هذا المبلغ فى بناء ملاعب ومنازل لهم ، ليعيشوا عيشة مرفهة دون زملائهم من المصريين (٤١) .

ومن ناحية أخرى ناقشوا بدقة تكاليف المشروعات وكيفية الصرف عليها مما يعتمد لها من أموال (٤٢) ، ومن الناحية الفنية تولى البرلمان المصرى دراسة المشروعات بأكثر تغطية عن ذى قبل .

ففى جلسة ١٨ يناير ١٩٣٣ رد رئيس مجلس الوزراء على سؤال من النائبين عبد المجيد محمود وحسن حسنى اللذان استنكر مشروع بحيرة تسانا ومشروعات النيل الأبيض طالما يصل النيل فى مصر الى المنسوب المطلوب ، وأن هذا المشروع سيكون لصالح الانجليز بالدرجة الأولى .

---

(٤١) مضبطة مجلس النواب بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٢٧ .
(٤٢) مضبطة مجلس الشيوخ بتاريخ ١٥ يونية ١٩٣٢ .

فشرح رئيس الوزراء أهميـــة تخزين المياه فى بحيرة تسانا، وكذلك مشروعات النيل الأبيض وهى خزان جبل الأولياء ، وأن البرلـــان قد وافـــق على انشائه هو ومشروعـــات الســـدود والبحيرات الاستوائية ، وأن الحكومة مهتمة بهذه المشروعات منذ أمد بعيد منذ أرسلت بعثة ديبوى عام ١٩٠٤ وبعثة براود عام ١٩١٥ وبعثة جرابهام ومستر بلاك عام ١٩٢٠ .

كما تناول بالشرح موقف الحبشة عام ١٩٢٧ ، وكيف دعا امبراطور الحبشة شركة هوايت الهندسية الأمريكية لدراســة مشروع بحيرة تسانا ، وعندما عقد الامبراطور الحبشى مؤتمرا فى ١٩٢٩ حضره مندوب حكومة السودان بعلم وموافقة الحكومة المصرية وبعدها تقدمت الشركة بتقريرها ، ولكن حكومة الحبشة عادت واستبدلت مشروع الخزان بمشروع انشاء طريق داخل البلاد الى البحيرة (٤٣) واستكمل وزير الاشغال الحديث فيما يخصه هو وذلك بجلســة ١٣ يونيــة ١٩٣٣ مستنكرا موقف المعارضة بقوله « ومن الغريب أن المعارضـــة لا يروقها عنايـــة الحكومة بالأمر فى حين أنها كانت فى كل مناسبة تدفع الحكومة الى التدخل فى أمر الخزان » .

وأشار الى ما أثاره مصطفى الشوربجى من قبل من عدم

---

(٤٣) مضبطة مجلس النواب بتاريخ ١٨ يونية ١٩٣٣ .

علم الحكومة فى ١٩٢٦ بما يجرى بين ايطاليا والأنجليز واستنكر هذا الكلام (٤٤) .

الا أن المعارضة ظلت على موقفها بل افردت جلستى أول مايو ، ١٢ يونية ١٩٣٣ لمناقشة وزيرى المالية والاشغال حول انشاء خزان جبل الأولياء ، حيث دار حوار طريف بين الوزارة والمعارضة التى كان يمثلها الحزب الوطنى ، فقد تقدم هؤلاء المعارضون باستجواب برلمانى بتوقيع ثلاثة عشر عضوا حول هذا الموضوع .

وتحدث الصوفانى فى بداية الجلسة قائلا « يقولون أن المعارضة البرلمانية هى التى تسير دفة الأمور ، وان لها الكلمة القيمة فى كل ما يعرض من شئون المجالس النيابية .. ولكن جرت العادة عندنا فى مصر ، وفى مجلسها النيابى على النقيض من هذا .. ويلوح لى أن حب الاستئثار بتصريف الأمور تملك زعماء الأغلبية .

وأجاب الوزير المختص على استجوابهم بأن مشروع جبل الأولياء قد أقرته الأغلبية ( ١١٦ عضوا ) بينما عارضه ( ١٦ ) غالبيتهم هم الموقعون على الاستجواب وبدأ يشرح كيف ستسدد مصر التزامها المالى قبل المشروع بشكل تقسيط .

---

(٤٤) مضبطة مجلس النواب ١٣ يونية ١٩٣٣ .

وانتهى الى رفض اقتراحهم بتأجيل تنفيذه لأن أسلوب التقسيط لا يضر بميزانية مصر [٤٥] .

وكذلك بجلسة ١٢ يونية ١٩٣٣ استمرت المناقشات حول مشروع خزان بحيرة تانا حيث تركزت حول المنصرف عليه ، وهل سيعود بفائدة تساوى المبلغ الذى سيصرف عليه ، كما تابع الأعضاء موضوعين :

( أ ) هل الخزان المزمع انشاؤه على بحيرة تانا يكون حلقة فى سلسلة المشاريع المائية اللازمة لمصر .

( ب ) هل كمية المياه المنتظر الحصول عليها تبرر فتح الاعتماد المطلوب .

وانتهى النقاش المطول الى عرض مشروع قانون بفتح اعتماد فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ ــ ١٩٣٣ بمبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيها لأعمال المباحث والمساحة التكميلية الخاصة بمشروع تانا .

وأعلنت الحكومة بأن حقوقها فى مياه النيل مازالت محافظ عليها طبقا لاتفاقية المياه عام ١٩٢٩ [٤٦] .

وهكذا تساوى الأمور فى مشروعات الرى بما كان يعتمد

---

(٤٥) مضبطة مجلس النواب أول مايو ١٩٣٣ .

(٤٦) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٢ يونية ١٩٣٣ .

للجيش فى السودان فتثور المناقشات وتنتهى بالموافقة تحت ضغط الاحتلال وتهديده •

**زراعة القطن فى السودان :**

بدأ الاهتمام بزراعة القطن على نطاق واسع فى السودان بعد موقعة أم درمان حيث بدأ ادخال أصناف من الخارج وخاصة من مصر •

ومع أن التجارب الأولى لم تكن مشجعة تشجيعا كافيا ، الا أن المحاولات استمرت دون توقف ، ومما شجع على زراعته مد الخط الحديدى الذى ربط السودان بالبحر الأحمر ، وأن من أخصب المناطق لزراعته هى أرض الجزيرة (٤٧) •

من أجل هذا عملت انجلترا على العناية بهذه البقعة من أجل تحسين القطن فيها لتضرب القطن المصرى ، فأنشأت المحطات لريه — كما سبق وأوضحنا — وسعت الى تنفيذ مشروعات رى الجزيرة ، وسعت بعد ذلك الى احتكاره لمصانعها فى لانكشير عن طريق ميناء بور سودان •

وكانت سنة ١٩١١ علامة فى تاريخ زراعة القطن وانتاجه فى

---

(٤٧) محمد محمود الصياد ، محمد عبد الغنى سعودى : السودان ، القاهرة ١٩٦٦ ص ٣٥٢ •

السودان حيث حصلت شركة زراع القطن فى السودان على ألفى فدان من أرض الجزيرة ، وقرض بضمان الحكومة ، واتتجت القطن وجمعت الباقى من بقية الزراع لتصدره الى انجلترا (٤٨) مما جعل مصر تحس برد فعل لذلك .

فتثور قضية احتكاره لمصلحة الانجليز فى جلسة مايو ١٩٢٤ حيث كثرت المزاحمة التجارية على القطن فى جميع أنحاء العالم ، خصوصا عندما رأت انجلترا أن الأمريكيين أخذوا يحتفظون بمعظم انتاجهم منه لمصانعهم .

وتطرق السائل الى استنكار هذا على أساس أن السودان ومصر جسم واحد فلا يبخل عليه بقطنه (٤٩) .

وقد تولى الرد توفيق نسيم باشا وزير المالية آنذاك ونفى علم الحكومة بهذا الاحتكار وأن تجارة القطن حرة ، ويجمعه التجار ويباع لأعلى سعر يطرح .

وردا على سؤال أن القطن لم يرد لمصر بعد عام ١٩١٥ رد الوزير بأن مصر كانت تستورد القطن غير محلوج من السودان وتقوم هنا بحلجه ، ولكن لما دخلت المحالج السودان فان

---

(٤٨) زاهر رياض : مرجع سابق ص ٢٤٣ .
(٤٩) مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ١٢ مايو ١٩٢٤ .

السودانيين أصبحوا يقومون بحلجه هناك ، وأضاف أن قطن السودان مصاب بحشرة يخشى منها على قطننا (٥) •

وان كان النواب قد استنكروا واستخفوا بادعاء وجود حشرة بالقطن مظهرين أنه سبب منتحل من الحكومة لعدم قدرتها على الوقوف فى وجه الانجليز فى هذا الشأن •

وهكذا نرى كيف أن البرلمان المصرى عاش السودان وعاش مشاكله وعاش ميزانيته واقتصاده ونرى الآن كيف يعيش مشكلاته الادارية •

---

(٥) مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ٢١ ابريل ١٩٢٤ •

# الفصل الثالث

## البعد الادارى

رأينا فى الفصلين السابقين كيف كانت محاولات الانجليز لفصل السودان عن مصر ، وأسلوب انفرادها بالسيطرة عليه من الناحيـة السياسية والناحيـة الاقتصـادية والمـالية ، والآن نكشف ـ من خلال السودان فى البرلمـان المصرى ـ كيف مدوا ذراع الادارة للعمل على نزع السلطة المصرية من السودان، وكيف استتب لهم الأمر فى صـورة تـكاد تكون نهائيـة فى عام ١٩٢٤ ، عندما استغلوا حادث مقتـل السردار ، وأجبروا السلطة المصرية على سحب قواتها من هناك عنوة واقتدارا .

فأخلى السودان من الضباط والجنود المصريين واتبعتهم حكومة السودان بالمدرسين وبعض الموظفين المصريين ، واقترح

الحاكم العام ونائب السودان متعاونين انزال العلم المصرى والقضاء على أية صفة قانونية لمصر فى السودان (١) .

ولعلها نقطة متميزة أن تكون سنة ١٩٢٤ هى سنة بداية البرلمان المصرى وسنة بداية هذه الدواسة .

فكان خروج الجيش المصرى والعدد من الموظفين المصريين من السودان ضربة كذلك فى صميم الاقتصاد السودانى ذاته ، ظل يعانى منها أكثر من عشر سنوات ، وقد قدر « كونى ميخائيليدس » رئيس الغرفة التجارية فى الخرطوم آنذاك ان الخسائر التى تجمعت آنذاك تقدر بمليون جنيه على الأقل سنويا (٢) .

بينما أن الانجليز نجدهم يركبون رؤوسهم فحملوا السودان كل هذه الخسائر فى سبيل أن يصفو لهم الجو فى النهاية .

والملاحظ أن الحكومات فى مصر قد ألتزمت السكوت حيال هذا الموقف . مكتفية بالاحتجاج وكان البرلمان المصرى له القدح المعلى فى هذا أكثر منها .

---

(١) مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٥٣١ .
(٢) زاهر رياض : المرجع السابق ص ٢٤٥ .

على أية حال فان هذه السياسة البريطانية لم تكن وليدة حادث ١٩٢٤ وانما هي منذ بداية مشاركتها في ادارة السودان ١٨٩٩ ، ولم يظهر هذا التقاعس من جانب مصر الا البرلمان المصري في مناقشاته المتتابعة ، والتي وان كانت في الحقيقة — لم تسفر عن نتائج ايجابية — وانما كانت بمثابة اعلام للمسئولين وللعالم بما كان يعمله الانجليز في الخفاء .

والمزاحمة الادارية في السودان لم تكن أقل من تلك السياسية والاقتصادية ، فظل الانجليز يزاحمون الاداريين المصريين حتى انتهى الأمر بازاحتهم تماما كما أشرنا .

وفي هذه الدراسة سوف لا نتعرض لهذه المزاحمة ، اذ قد عرضنا لها بالتفصيل من قبل في دراسة متخصصة أخرى (٣) ، وانما سنقصر الحديث على التعليق على ما دار حول هذه الخصوصية ( الادارة في السودان ) في البرلمان بعد أن نعرض جهد البرلمان نفسه بالنسبة لها .

فقد تناولها الأعضاء من زوايا محدودة وليس كل الادارة :

كضعف السيادة المصرية على السودان — وأوضاع العاملين المصريين هناك بشكل عام بالنسبة لأوضاع العاملين الانجليز — ثم موضوع الجيش المصري في السودان .

---

(٣) للاستزادة يمكن الرجوع الى يواقيم رزق مرقص المرجع السابق .

ولنبدأ بالسيادة المصرية ــ فى حدود ما تعرض له أعضاء البرلمان المصرى ــ على السودان ، فمنذ بداية عهد البرلمان فى مصر بدأ الاحساس بالغبن فى صور استنكار وفضح للادارة البريطانية فى السودان ، فاستنكر الأعضاء وجود قيادة الجيش فى مصر والسودان فى يد ضابط أجنبى ، وأن ابقاء ضباط بريطانيين فى الجيش المصرى لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ، وقد تضامن سعد زغلول رئيس الحكومة آنذاك وزعيم الأغلبية معهم فى هذا الرأى ، مما جعل السردار « لى ستاك باشا » فى موقف حرج ، اذ كان هو المقصود بهذا .

وكان نص ما أعلنه فى هذا الشأن « نعم لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتنا أجنبيا ، بل ولا الرئيس الأدنى أيضا ولكن هذا كان من قبل ، ويجب علينا أن نمحوه ، كما أن اقامة السردار بالسودان لا يتفق مع مصلحة العمل ، وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب أن تتخذ الوسائل لازالة ذلك » (٤) .

وكانت هذه التصريحات بمثابة انتفاضة مصرية فى وجه الانجليز أتبعتها انتفاضات أخرى ، كاستنكار موقف الحاكم العام فى السودان من عدم موافاة الحكومة المصرية بالبيانات

---

(٤) مجلس النواب جلسة ١٧ مايو ١٩٢٤ .

الادارية والمـالية « مع أنه موظف مصرى يتقاضى راتبه من الخزانة المصرية دون أن يأخذ قرشا واحدا من لندرة ، حتى اذا ما طلبنا شـيئا أو معلومات سكت ، وكان سـكوته أبلغ من الجـواب » •

ويدفع الصوفانى بك هذه الثورة فى رجال الحكومة « أملنا فيكم يا حضرات الوزراء أن تفعـلوا هـذا ، وأن تقولوا ماذا نصنع ، فان الأمة من ورائكم وهذه قوة عظيمة » (٥) •• مما كان له رد فعل واضح فى الحكومة البريطانية ذاتها فعندما أذاعت الكتاب الأبيض فى ٧ أكتوبر ١٩٢٤ خصت السـودان بالآتى :

« أما فى مسألة السـودان فانتى ألفت النظر الى بعض البيانات التى فاه بها سعد زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمـان المصرى فى الصيف فى ١٧ مايو ، ويؤخذ مما علمته فى هذا الصـدد أن زغلول باشا قال أن وجود قيادة الجيش العامة فى يد ضابط أجنبى ، وابقاء ضباط بريطـانيين فى الجيش لا يتفق وكرامة مصر المستقلة •

فابداء مثل هـذا الشعور فى بيانات رسـمية من رئيس الحـكومة المصرية المسئول لى يقتصر على وضـع السردار

---

(٥) مضبطة مجلس النواب جلسة ٧ يونية ١٩٢٤ •

لى ستاك باشا فى مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا فى هذا المركز .

ولم يفتنى أيضا أنه قد نقل لى أن زغلول باشا أدعى لمصر فى شهر يونية المـاضى (٦) بحقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

فقال زغلول باشا بأن هذه الأقوال السابقة التى قالها لم يكن مرددا فيها صـدى رأى البرلمـان فقط بل رأى الأمـة المصرية أيضا ، فاستنتجت من ذلك أنه مازال متمسكا بذلك المركز ، على أن الأقوال التى من هـذا النوع لابد أنهـا أثرت فى عقول المصريين المستخدمين فى السودان ، وفى عقول السودانيين فى الجيش المصرى ، فكان من جراء ذلك أنه أصبح يلوح أن الاخلاص للحكومة المصرية أمر يختلف عن الاخلاص لادارة السودان الحالية ولا ينطبق عليه .

ان الحكومة البريطانيـة لا ترغب فى تشـويش الاتفاقات الحالية ، ولكن يجب عليها أن تصرح بأن الحالة الحـاضرة التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين أن يتآمروا ضد النظام المدنى حالة لا تطاق » (٧) .

---

(٦) وهو ما اعلنه فعلا سعد زغلول بجلسة ٧ يونية ١٩٢٤ .

(٧) F.O. 407 ... 188 ... Incl No. 2 Fo to Calro, oct. 8 1924

وهكذا احتج البرلمان المصرى على عدم بسط مصر سيادتها على الاداريين فى السودان بقدر حقها القائم بالاتفاقية الثنائية ، وأمام قيامها بالتزاماتها المالية الكاملة .

فأمام هذا كان الحاكم العام فى السودان يصادر حق مصر فى الاشراف المالى ، ويمتنع عن أن يزود الحكومة المصرية ـ صاحبة الحق ـ فى الاشراف المالى على السودان بأية بيانات تطلبها ، واذا سئل عن شىء من هذا لا يرد (٨) .

بل أصدر من التعليمات التنفيذية ما يخالف الاتفاقيات المبرمة بين البلدين ، وتحدى الحكومة المصرية ، فعندما أحست بثقل عبء السودان على ماليتها دون عائد ، حتى ولا سريان حقها فى الاشتراك فى ادارته أثار النواب فى مجلسهم هذه القضية ، وطلبوا عدم تقديم أى عون مادى فى شكل معونة أو قرض طالما كان الوضع هكذا (٩) .

كما أثاروا نقطة حق مصر فى الاشراف والتفتيش المالى على السودان بموجب اللائحة المالية الصادرة عام ١٩١٠ والتى وقعها ريجنالد وينجت عن حكومة السودان ومستر هارفى

---

(٨) مجلس النواب مضبطة ١٧ مايو ١٩٢٤ .
(٩) مجلس النواب مضبطة ٧ يونية ١٩٢٤ .

المستشار المـالى للحكومة المصرية فى ذلك الوقت ، والتى جاء فى البند الرابع منها :

« أنه يجب على حكومة السودان أن ترسل ميزانيتها كل عام الى نظارة المـالية لتعرض على مجلس النظار فى ٢٠ نوفمبر من السنة السابقة » وتبين للأعضاء ان هذه الاتفاقية قد توقف العمل بها منذ عام ١٩١٣ (١٠) .

هذا موقف استقلال الحاكم العام عن مصر ماليا ، أما عن بقية أحوال الادارة الأخرى فقد أصبحت علاقته بمصر علاقـة اسمية عندما كانت الحكومة فى السودان ترجع فى الحقيقة الى المندوب السامى البريطـانى فى مصر مباشرة ، وذلك فى ظل حكومات مصرية لم تظهر أى تضرر من هذا .

واستمر الحاكم العام فى تجـاهل مصر كشريك فى ادارة السودان ؛ فرغم ان القوات المصرية والسودانية كانت كلهـا تحت رئاسة وزير الحربية المصرى من خلاله ، وأن مصر هى التى تتولى الانفاق عليها ، الا أنه ــ فى تحد ــ جعل القيادات كلها فى يد الانجليز ــ بل كان يقوم بحملات عسكرية ضد بعض القبائل وحروب على الحدود دون علم مصر (١١) .

---

(١٠) مجلس النواب مضبطة ١٨ يونية ١٩٢٤ .

(١١) يواقيم رزق : المرجع السابق ص ٥٢ .

ثم يستمر الأعضاء فى البرلمـان يفضحون هذا التجاهل عندما يستنكر العضو محمد عبد الجليل أبو سمرة عدم استعمال الحكومة لحقها فى الاطـلاع على الاتفاقيـات التى ابرمت بين حكومة السودان والشركات الانجليزية العاملة هناك ، وأحرج رئيس الوزراء بطلبها واطلاع المجلس عليها ، ولمـا لم يحر جوابا طالبه بمطالبة حكومة السودان بهذه الاتفاقيات .

ثم تعرض الى جهل الحكومة المصرية لمساحة الأراضى التى تستخدمها هـذه الشركات التى لا تعرف مصر عنها شـيئا فى السـودان ، وكيف أنهم فى السـودان يغمطون حـق مصر والسودانيين فى الأمور الزراعية : كالايجار والضرائب بعكس الانجليز .

كمـا بين كيف يحرم المصريون القاطنون فى السـودان أو الراحلون اليه مما يتمتع به الأجانب هناك من حقوق .

وكيف أن الصحافة المصرية محظور دخولها السـودان الا بتصريح واذن من الحاكم العام بعكس الصحف الأجنبية(١٢).

وظلت هذه الأمور فى ضمير أعضاء البرلمـان المصرى الى أن قاربت المفاوضات على أن تتمخض عن اتفاقية ١٩٣٦ ، فثاروا

---

(١٢) مجلس النواب مضبطة جلسة ٢٤ مايو ١٩٢٤ .

مرة أخرى فى مجلس الشيوخ فى نوفمبر ١٩٣٦ عندما طالب حسن صبرى باشا النحاس باشا رئيس الحكومة بالمقصود بمسألة بسط السيادة المصرية على السودان ، ويرد النحاس بقوله :

« المقصود من ذلك الاحتفاظ بمسألة السيادة على السودان الى أن تسوى مسالته نهائيا ، والمسألة الآن الاشتراك فى الادارة ، ولذلك وضع النص فى معاهدة ١٩٣٦ بأوضح مما كان عليه فى مشروع ١٩٣٠ ، فبدلا من أن نقول النظام المستمد من اتفاقيتى ١٨٩٩ قلنا : نظام الادارة فى السودان مباشرة .

أى أنه يؤكد اشتراك مصر المباشر فى ادارة السودان وليس انفراد انجلترا بذلك .

ولما كان الجيش هو عماد الادارة المصرية فى السودان ، وهو رمز السيادة المصرية هناك فكان التركيز عليه وعلى مدى خضوعه لقيادة الحاكم العام ، وهذا ما كانت تستغله انجلترا فى السودان عندما كانت تخضع قيادة كل شيء للحاكم العام — الذى كان بريطانيا باستمرار — حتى الجيش من أجل هذا نرى حسن صبرى يقاطعه ويبرز هذه النقطة وكانت قد وردت فى مشروع الاتفاقية فى البند ( ٣ ) من المادة ( ١١ )

« ... جنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام » ، فهل يكون الحاكم العام قائدا عاما لهم ، وما معنى أن يكونوا تحت تصرفه ؟ وماذا تكون علاقتهم وهم فى السودان بالقائد العام للجيش المصرى أو بوزارة الحربية المصرية ؟

فأوضح النحاس هذا بأن علاقتهم وهم فى السودان بالقائد العام للجيش المصرى ووزارة الحربية المصرية لا تنقطع ، وأن وجودهم فى السودان هو للدفاع عنه ، والحاكم العام هناك يعمل باسم الحكومتين المصرية والانجليزية ، ويجب توحيدا للدفاع أن يكون هؤلاء الجنود تحت تصرفه ، وفيما عدا ذلك فهو من اختصاص وزير الحربية المصرى ، والقيادة العامة المصرية .

وأضاف تأكيدا للسيادة المصرية فى السودان قوله « بما أن مصر ترغب فى أن ترسل جيشا للسودان بعد نفاذ المعاهدة فسترسل ضابطا عظيما هناك ليتفق مع الحاكم العام على عدد القوات وعلى التسهيلات اللازمة ولاقامتهم ولمرافقتهم ، يكون ملحوظا فى ذلك مصلحتهم وحدهم » (١٣) .

من أجل هذا كان المفاوض المصرى فى سنة ١٩٣٦ حريصا على عرض ما توصل اليه على البرلمان المصرى ، ففى جلسة

---

(١٣) مجلس الشيوخ مضبطة ١٨ نومبر ١٩٣٦ .

١١ نوفمبر ١٩٣٦ ضمن الجلسات الطارئة لدور الانعقاد غير العادي للبرلمــان المصري لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى عرضت مذكرة وزارة الخارجيــة تبين حقوق مصر فى السودان ومدى سيادتها عليه جاء فيها :

بينما اخفقت جميع المفاوضات السابقة دون الوصــول الى حل لمسألة السودان أو ابراز حق مصر فيه ، فان أحكام هذه المعاهدة تظهر ان هناك تقدما محسوسا ملموسا فى حقوق مصر فى السودان .

فبينما تحتفظ نصوص المعاهــدة الحالية بمسألة السيادة على السودان وبحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ ، فانها تقرر لمصر نصيبا عمليا فى ادارة السودان بارزا وواضحا ، اذ نصت المعاهدة على أن يباشر الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى اتفاقيتى السودان بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، وعليه أن يقدم الى الحكومتين الانجليزية والمصرية تقريرا سنويا عن ادارة السودان ، وأن يبلغ التشريع السودانى الى رئيس مجلس الوزراء المصرى مباشرة .

وقد أشــارت الفقرة ١٦ من المحضر المتفق عليــه الى أن الحكومة المصرية ترسل فورا بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطا مصريا عظيما يستطيع الحاكم العام استشارته فى الأمور الخاصــة بعدد

الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى الســـودان والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم واتفق على تعيين ضابط مصرى سكرتيرا حربيا للحاكم العام •

كما اتفق أيضـــا على ندب خبير مصرى اقتصادي للخدمة فى الخرطـــوم لتوثيق الروابط الاقتصـــادية بين القطرين المصرى والســـودانى •

والحق بهـــذا التقرير ملحـــق خاص بالمـــادة ( ١١ ) من الاتفاقية جاء فيه :

المـــادة ( ١١ ) ١ ـــ مع الاحتفاظ بحريـــة عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير ، ١٠ يولية ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقـــدان على أن ادارة الســـودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصـــل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة الســـلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقتين •

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لادارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين •

وليس فى نصوص هذه المـــادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان •

٢ ـ وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون اكفاء .

٣ ـ يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين.

٤ ـ تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ ـ لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة أو الملكية .

٦ ـ اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية فى السودان (١٤) .

**ملحق للمادة الحادية عشر :**

« ما لم والى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتى تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون المبدأ

---

(١٤) مضبطة جلسة النواب جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ غير اعتياديه الجلسة الثانية .

العام الذي يراعيانه في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو أنه لا تطبق على السودان الا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة ومصر ، وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك اذا أريد انهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي منطبق عليه » .

والاتفاقات التي يراد سريانها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو انسانية ، ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكما خاصا بالانضمام اليها فيما بعد .

وفي مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا في السودان ويجري الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضا صحيحا ، وتكون طريقة ايداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفي حالة ما اذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين ، واذا كان السودان بالفعل طرفا في اتفاق وأريد انهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر في اصدار الاعلان اللازم لهذا الانهاء .

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان فى اتفاق ما وانهاء ذلك الاشتراك لا يكونان الا بعمل مشترك يجرى خصيصا بالنسبة للسودان ولا يترتبان على كون المملكة المتحدة ومصر طرفين فى الاتفاق ولا عن نقضهما لهذا الاتفاق .

وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات فى مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصرى والبريطانى بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأى اجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

مصطفى النحاس ــ أحمد ماهر ــ محمد محمود ــ رأفت بطرس غالى عثمان محرم ــ مكرم عبيد .

انتونى ايدن ــ رمزى ماكدونالد ــ جون سيمون ــ هاليفاكس مايلز لامبسون (15) .

وجاء فى مذكرة لجنة الشئون الخارجية لمجلس الشيوخ المصرى تعليقا على هذا :

« ... وترى اللجنة من الواضح أن المعاهدة قد جعلت الشركة فى ادارة السودان بين مصر وبريطانيا شركة حقيقية الى

---

(١٥) المرجع السابق .

حد كبير ؛ وأعادت للمصريين جانبا غير يسير من الحقوق التى لهم على ذلك القسط ، وبخاصــة ما هو متفق عليه بين الدولتين فى اتفاقية ١٨٩٩ مما ستكون له مظـاهر شتى كوجود الجنود المصرية فى السودان لتشترك فى الدفاع عنه باسم مصر ووجود الضابط المصرى العظيم والخبير الاقتصـادى واشراك مفتش الرى المصرى فى مجلس الحاكم العام ، وفتح وظائف السودان للموظفين المصريين واطلاق المعيشة فيه لجميع من يشاؤون ذلك من المصريين والتملك فيه ومزاولة الأعمـال من زراعة وصناعة وتجـارة وغير ذلك فى مساواة تامة بينهم وبين رعايا بريطـانيا العظمى .

يضاف الى ذلك ما هو معلوم من أن أرض السودان هى أرض مصرية لم تنقطع الراية المصرية عن ان ترفرف عليها فى أى وقت بصرف النظر عن العوائق التى عاقت مزاولة ما لمصر من السلطة على ذلك القطر ردحا من الزمن تلك القوانين التى تكفل المعاهدة ازالة قسم كبير منها ويكفى أنه قد نص فى المعاهدة نص صريح بناء على طلب مصر على أن ما ورد فى هــذه من تنظيم الشركة فى حــكم السـودان لا يحــدث أى مســاس يعوق السيادة عليه .

ومعلوم ان مطالبة الجانب المصرى بايراد هــذا النص فى مواد المعاهدة هو استمساك بسيادة مصر على القطر السودانى ،

ليس هذا فقط بل هنـــاك احتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ ينـــاير ، ١٠ يولية ١٨٩٩ ، ومن الواضح أن مصر لن ترضى بأى تعديل لهاتين الاتفاقيتين لايكون منطويا على استكمال حقوقها على هـــذا القطر وضمان سيادتها عليه قياما بما عليها من الواجب نحو سكانه الذين هم وسكان مصر اخوان لا يمكن ان ينفصم ما بينهم من العرى .

وعلى هـــذا ترى اللجنـــة أن ما ورد فى المعـــاهدة بشأن السودان كافل لصيانة ما لمصر من الحقوق فيه » ، رئيس اللجنة حسن نبيه المصرى (١٦) .

هذا عن موضوع السيادة المصرية على السودان ومدى مشاركتها فى ادارته الا أنه من البعد الادارى أيضا والذى نال حقه فى البرلمـــان المصرى استخدام الجيش المصرى كأفراد فى السودان على مدى فترة الدراسة وما دار بشأنه فى البرلمـــان المصرى فى شكل .

**استغلال الجيش المصرى فى السودان :**

قامت سياسة الانجليز فى السودان فى الأساس على أزاحة السـيادة المصريـــة من الادارة فى الســـودان ، وكان من أهم المستهدفات فى هذا المجال الجيش المصرى هناك ، اذ كان أكبر

(١٦)ملحق جلسة الاثنين ١٦ نوفمبر ١٩٣٦ .

عقبة فى وجهها فى تلك الفترة ، وكان ضمن خطة كين بويد التى أشرنا اليها ، مذكرة تفصيلية تتناول توزيع قوات هــذا الجيش فى السودان ومشروع مفصل للتخلص من الفرق المصرية المشتغلة بهذا الجيش على نحو تدريجى من خــلال عمليــات تنقلات مستمرة ؛ واحلال القوات السودانية محلها ، ثم مشروع آخر لتسريح الفرقتين ١٦ ، ١٧ منه ، وأخيرا مشروع متكامل لتكوين جيش للسودان يكون تحت امرة الانجليز (١٧) .

ولمــا تشكل البرلمــان المصرى كان من أول الأمور التى اقلقتــه هو الجيش المصرى فى الســودان ؛ فغداة عمله بدأ مناقشة هذا الموضوع فيطرح العضو اللواء موسى فؤاد فى مجلس الشيوخ فى ابريل ١٩٢٤ استجوابا على وزير الحربية والبحرية يدور حول استنكار اشتغال الجنود المصريين فى الســودان فى غير الأمور العسكرية كالسكة الحديد السودانية مثلا مع أن المــادة الثالثة من قانون القرعة العسكرية آنذاك والصــادر بالأمر العالى المؤرخ فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢ يقضى بأن الخــدمة العسكرية الالزامية تشتمل على خدمة خمس سنوات فى الجيش العامل أو البحرية ، وخمس سنوات رديف فى البوليس أو خفر الســواحل .

---

(١٧) يونان لبيب : الســودان فى المفاوضــات المصريــة البريطانيــة القــاهرة ١٩٧٤ ص ٢٠ .

ويرد وزير الحربية بشيء من الهروب لتغطية الموقف بأن قال « ان قانون الخدمة العسكرية لم ينص على بيان أنواع الأعمال العسكرية التى يجب استخدام الجنود فيها » ويبدأ فى سرد الرد تاريخيا بأن أعمال الجنود فى جيوش العالم لا تقتصر على التمرينات والقتال فقط بل تشمل لوازم الأعمال العسكرية كاقامة السدود والكبارى والاستحكامات وحفر الخنادق ومد الأسلاك التليفونية والتلغرافية ، وتمهيد الطرق وانشاء السكك الحديدية وقد مد الجيش خطوط السكك الحديدية عند القيام بعملية اعادة فتح السودان وانشئت أورطة لذلك سميت أورطة السكة الحديد ، وعندما تشكلت الحكومة السودانية ١٨٩٩ تسلمت السكة الحديد التى لا تزال تحمل الطابع العسكرى لأهميتها فى الدفاع عن السودان ومن ذلك الوقت وحكومة السودان تتحمل نفقات هذه الأورطة » .

واتتهى الوزير الى أسلوب المراوغة ويعلن أن وزارة الحربية عازمة على عدم استخدام الجنود المصرية فى السكة الحديد السودانية الا أنها فى الوقت نفسه ترى أن ذلك يحتاج الى دراسة دقيقة حتى لا يترتب عليه أى ضرر لأعمال السكة الحديد فى السودان والتى يستعملها الجيش المصرى فى تحركاته .

وأمام هذه المراوغة رده السائل بأن هذا لا يجرى فى

مصر وأن الجندى المصرى فى مصر لا يعمل عاملا فى السكة الحديد هنا ولم يحر الوزير اجابة (١٨) .

والحقيقة التى تنكر أن الجيش المصرى فى السودان قام بأعمال مدنية لا تقل نفعا عن العسكرية ، فنجد أنه عقب استعادة السودان اتخذت الخرطوم عاصمة للبلاد كما كانت قبل استرجاعه ، ونظر لخلو السودان من الأيدى العاملة ، فقد تصدى الجيش المصرى هناك سواء وهو قوة عسكرية أو بعد احالة عدد من ضباطه وجنوده الى السلك المدنى لمهمة اعادة الحياة اليها ، وكانت مصلحة الاشغال بالجيش آنذاك عبارة عن قسم يضم عددا قليلا من الصناع العسكريين لا يتجاوزون المائة ، بالاضافة الى اثنين من المهندسين فزيد عدده حتى أصبح الآيا وصل عدده الى ١٢٠٠ من هؤلاء الصناع منهم البناؤن والحدادون وغيرهم من الحرفيين المطلوبين ، وبدأ العمل منذ عام ١٨٩٩ .

لذلك رأت الحكومة السودانية ١٩١٤ ان تستبقى فرق الجيش لخدمة هذه الاغراض المدنية الانشائية .

وكان من أبرز الانجازات فى هذا المجال أن شيد المصريون ثكنات الجيش فى أم درمان وسراى الحاكم العام واستمر العمل

---

(١٨) مضبطة الشيوخ جلسة ٢١ ابريل سنة ١٩٢٤ .

فيه من ١٨٩٩ الى عام ١٩٠٦ وكان يشرف عليه الضابط المصرى محمد الشاهد كما شيدوا سراى دواوين الحكومة ضمت ادارات المالية والبحرية والسكرتير القضائى والبوليس والزراعة .

كما شيدوا أبنية مصالح البريد والتلغراف والتليفون ومساكن موظفيها وانشأوا خمسة قشلاقات خارج المدينة للجيش الانجليزى ومخازن الذخيرة وطابية للدفاع عن المدينة وسجن للمدينة ، كما بنوا كلية غوردون باشراف المهندس الصاغ أحمد أفندى زكى .

وشيدوا مسجد الخرطوم ومساكن لصف وجنود الانجليز وأخرى لصف وجنود الجيش المصرى (١٩) .

كان هذا أول الأمر بدافع خدمة وطن واحد السودان ومصر ، ولكن الانجليز استمرأوا هذا واستعملوا الجنود كعمال سخرة ، والغريب أن يظل هذا حتى عام ١٩٣٦ عندما تنبه اليه مجلس الشيوخ فى شخص عضوه وهيب دوس بك « تصوروا أن يكون أبناؤنا تحت سيطرة وامرة حاكم السودان العام الذى

---

(١٩) محمد لبيب الشاهد واحمد رفعت : مذكرتان عن اعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه ، الاسكندرية ١٩٣٦ ص ص ٩ — ١١ .

لنا عليه سلطان بأى وجه من الوجوه ، سيطلب فتبعث حكومتكم بعدد من أبنائكم فعلة هنـاك ، ولا تفكروا أنهم من أبناء فلاحيكم .. يذهبون الى مجاهل السودان وسيكون لهم الفخر فى الدفاع عن البلاد ولكن أين الفخر وهم اذا غادروا الحدود المصرية انقطعت كل صلة بيننا وبينهم ، فلا نعرف عن مستقبل أحد منهم أمرا » .

ثم يواصل مكرم عبيد باشا هذا الموقف « ان من حقنا ان نبعث والا نبعث وأن مصر هى التى ترغب فى ارسال جنودها الى السودان فلماذا كان الانجليز لغاية مفاوضات ١٩٣٠ مصممين تصميما قاطعا على الا يعود جندى واحد الى السودان ؟ ثم لماذا فى ١٩٣٦ كانوا شديدى العطف على رجوع المصريين الى السودان .

وارجع هذا الى اشتراك الجنود المصريين فى تأمين حدود السودان الشرقى ابان الحرب الحبشية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى مدنية اقتصادية بحتة هى :

أن طرد الجنود المصريين من السودان كان اشعارا للقطيعة بين مصر والسودان ، ولكن من تابع الحركة الاقتصادية فى السودان يعلم أن مشروع زراعة القطن فى الجزيرة قد فشل

تماما ووجد الانجليز أن السودانين لا يصلحون للتعمير وشعروا بالحاجة الشديدة الى اليد المصرية ووجوب عودتها (٣٠) .

ونعود لنتابع كيف كانت يقظة البرلمـــان لتحركات الانجليز فى السودان بصدد الجيش المصرى هناك واجراءاتها فى اخراجه من هناك واستنكار موقف الحاكم العام الانجليزى الجنســية المصرى الوظيفة .

فابتداء سأل العضـــو عبد العظيم الهادى رســلان وزير الحربية عن عدد الجنود المصريين فى السودان سنة ١٩٢٤ وكيفية توزيعهم ، وكانت الاجابة :

عــدد

١ أورطة خيالة ســودانية بها ٥ ضــباط مصريين وضابط انجليزى ، ١٤٩ صف ضابط عسكرى .

٣ بلوكات بنادق راكبة من العرب بها ٥ ضباط مصريين وضابط انجليزى ، ١٤٥ صف ضابط وعسكرى .

١ بلوكات مدفع ماكينة من العرب بها ٣ ضباط مصريين وضابط انجليزى ، ٣٣٠ صف ضابط وعسكرى .

---

(٣٠) مضبطة الشيوخ ١٧ نوفمبر ١٩٣٦ دور الانعقاد غير العادى .

٦ أورط مشاة سـودانيين بكل منهـا ٢٤ خان مصريين
٥ ضباط انجليزى ، ٨٦٠ صف ضابط وعسكرى .

١ سـلاح هجانة من العرب وبه ٣١ ضـابط مصرى ،
٧ ضباط انجليز ، ٩٨ صف ضابط وعسكرى .

١ فرقـة العـرب الشرقيـة وبه ٣٧ ضـابط مصرى ،
٨ ضابط انجليز ، ١٤٩٥ صف ضابط وعسكرى .

١ فرقـة العـرب الغربيـة وبه ٣٩ ضـابط مصرى ،
٩ ضباط انجليز ، ١٣٧٦ صف ضابط وعسكرى .

١ أورطـة خـط استواء وبه ٢٦ ضـابط مصرى ،
١٣ ضباط انجليز ، ١١٥٤ صف ضابط وعسكرى .

١ بطاريـة ماكينـة سـودانيين وبه ٦ ضابط مصرى ،
١ ضباط انجليز ، ١٦٨ صف ضابط وعسكرى .

١ مدفـع ماكينـة وبـه ٢ ضـابط مصرى ، ١ ضباط
انجليز ، ٤٧ صف ضابط وعسكرى .

وهى موزعة على المواقـع فى العطبرة والخرطوم والنيـل الأزرق وكردفان وأعالى النيل ومنجلا وبحر الغزال وكسـلا ودارفور .

وأن هذه القوات تقوم بأعمال الحامية والاشغال العسكرية المعتادة كما أن للانجليز جيش خاص بالسودان ولا تعرف مصر عنه شيئا (٣١) •

وهذا يشير الى عدم اشتراك مصر فعليا فى ادارة السودان فهى تترك جنودها كما اوضح وهيب دوس ولا تعرف عنهم شيئا كما لا تعرف شيئا عن الجنود الانجليز الشركاء !! كما يمتنع السردار عن اعطاء المصريين آى بيانات عن الأعمال العسكرية هناك (٣٢) •

وكيف ينصاع لأمر مصر وهو لم يعين من قبلها آو لم يساءل أمامها أو يمثل أمام برلمانها ليعطى اجابة عن استجواب يوجه له ، مما كان محل تندر واستنكار من أعضاء النواب (٣٣) •

تابع البرلمان المصرى ما جرى لجيشه بعد أن طرد من السودان وكشف ألاعيب الانجليز فى هذا عندما طالبوا بنفس الميزانية التى كانوا يطالبون بها كل عام آثناء وجود الجنود المصريين هناك تحت دعوى « تمكين العلاقات بين مصر والسودان » (٣٤) •

---

(٣١) مضبطة مجلس النواب جلسة ١١ مايو ١٩٢٤ •

(٣٢) مضبطة مجلس النواب جلسة ٧ يونية ١٩٢٤ •

(٣٣) مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٠ يولية ١٩٢٦ ، ٢١ يونية ١٩٢٧ •

(٣٤) مضبطة مجلس النواب جلسة ٦ سبتمبر ١٩٢٦ •

كما تابعوا هؤلاء الضباط والجنود عندما طردوا من السودان ولاقوا الأمرين فى الحصول على حقوقهم .

فمن الغريب أن هؤلاء الضباط الذين عادوا بعد موقفهم المشرف فى السودان والذى اثبته رئيس الحكومة ١٩٢٤ (٢٥) ، لم يجدوا لهم عملا يقتاتون منه وكأنما رفتوا عقابا على وطنيتهم « فأغلقت أبواب المصالح دونهم ولا ذنب لهم الا أنهم أبوا أن يحنثوا فى اليمين الى اقسموها ولاء لمصر » (٢٦) وبدأوا يطالبون الحكومة بايجاد حل لمشكلتهم (٢٧) .

واذا كان هذا أمر يتصف بالغرابه فهناك الاغرب منه وهو انه رغم ما اتخذته انجلترا من اجراءات لطرد الجيش المصرى من السودان عادت لتطلبه فى منتصف الثلاثينات كما رأينا .

**الاداريون فى السودان :**

لقد ضمت الادارة فى السودان عددا من العاملين المصريين والانجليز والسودانيين والشوام ، وكأى عمل له نظمه وله اتناجه وله مشاكله (٢٨) .

---

(٢٥) القلعة : مجلس الوزراء سودان ٣/ب حوادث ١٩٢٤ مقتل السردار .

(٢٦) عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ص ٢١٠ ومضبطة مجلس النواب جلسة ٤ يونية ١٩٢٨ .

(٢٧) المرجع السابق .

(٢٨) عن الاداريين فى السودانيين ارجع الى يواقيم رزق المرجع السابق فصل الاداريون فى السودان .

ولكن موضوعنا هنا يقتصر على رد فعل مشكلات الاداريين المصريين فى السودان فى البرلمـان المصرى .

كانت الوظائف الكبرى فى السودان فى يد الانجليز الذين استعانوا بعدد كبير منهم من المستخدمين المصريين ـ دون منصب المدير والمفتش ـ وعلى عاتق هؤلاء وحدهم وقع عبء تنفيذ المشروعات التى كان معظم تمويلها مصرى ، خصـوصا عندما امتنعت بريطانيا عن بذل أى معونة للسودان بدعوى أن السودان ليس مستعمرة ، وأن القوات البريطانية هنـاك للادارة وليست للاحتلال ، ومن ثم لم يكن هنـاك التزام قانونا يلزمها بالمساعدة فكانت مصر هى التى تتحمل عبء الدعم المـالى رغم ضعف الاقتصـاد المصرى آنذاك حتى عن تنفيذ المشروعات المصريـة نفسـها (٢٩) .

وهذا ما دفع البرلمـان المصرى الى الاحتجاج عندما وصلت الأمور الى حد لا يمكن السكوت عليه عندما سأل فكرى أباظه كيف عين الحاكم العام جوفرى آرثر وكيف قدم استقالته ، ومن أصدر أمر تعيينه (٣٠) .

اذ المعروف أن الحـاكم العـام يعين باقتراح بريطـانى

---

(٢٩) زاهر رياض : مرجع سابق ص ٢١٥ .

(٣٠) محضر جلسة النواب ٢٠ يولية ١٩٣٦ .

وموافقة مصرية طبقا لاتفاقية ١٨٩٩ (٣١) ، ولكن الذى حدث فيه اهمال لمصر تماما ، فالاجراءات التى اتخذت بشأنه كانت بريطانية فقط ، فبريطانيـــا هى التى عينته وهى التى قبلت استقالته فى ٦ يولية ١٩٢٦ وكل ما فى الأمر أن صدر المرسوم الملكى بتعيينه فى ٤ ديسمبر ١٩٢٤ أما فى استقالته فلم يصـــدر شيء ، ولم تعلم مصر عنه شيئا (٣٢) .

كما نرى موقف العضو حمد الباسل عضو النواب عندما ساءل الحكومة عمن استمتهم مصلحة الرى فى السودان « بعمال الرى » ولم تكن مشروعات الرى هناك فى حاجة الى عمال لأنها كانت معطلة فى عام ١٩٢٧ ، وتبين ان الاعتماد المطلوب هو لبقية الموظفين الانجليز (٣٣) .

ويؤيده زميله العضـــو السعيد محمد سبع عنـــدما يطرح ما وصله من أن الموظفين هناك ليس لديهم عمل وأنهم يقضـــون وقتهم فى بناء منازل لهم ومستعمرات واصطبلات لخيولهم للعب البولو ، فالمهنـــدس الكبير الذى يتقـــاضى راتبا يصـــل الى ١٢٠٠ جنيه فى السنة كل عمله بناء اصطبلات لخيوله .

---

(٣١) يواقيم رزق : مرجع سابق ص ٣٢ .
(٣٢) محضر جلسة النواب ٢٠ يولية ١٩٢٦ .
(٣٣) محضر جلسة النواب ٢٤ مايو ١٩٢٧ .

وقد اعترضت وزارة المالية على هذا لكنها لم تصل الى نتيجة ، والموظفون مازالوا منهمكين فى بناء ملاعب للتنس وغير ذلك علما بأن الملعب يتكلف ما يربو على الألف جنيه فى حين أن ما بقى من الميزانية للصرف على الاداريين المصريين قدر ضئيل يئن منه هؤلاء الموظفون .

وقد ألفت النظر الى ضعف قبضة وزير الاشغال على ادارة الرى فى السودان عندما قال « قد وجهت فى العام الماضى سؤالى لمعالى وزير الاشغال بخصوص هؤلاء الموظفين ( المؤقتين ) وقلت لمعاليه أنه يصح أن يتخلص منهم لأن معظمهم مؤقتون فوعد معاليه بالبت وقال بأن وزارة الاشغال مختصة بذلك ، والآن وقد مضى على هذه الاجابة سنة ولم تقم الوزارة بعمل شيء ، فأرى أنه من الواجب الا نقر مثل هذا الاعتماد أو على الأقل نخفضه تخفيضا تاما لأنى أجد ان مساعد مدير الأعمال الأجنبى فى أعالى النيل يتقاضى ١٢٠٠ جنيه بخلاف بدل الاغتراب وبدل المناخ بينما المساعد المصرى يتقاضى من ٣٠٠ الى ٣٦٠ جنيه » .

وبدأ يبسط الشكوى من سوء معاملة المصريين فى وطنهم الثانى السودان وهم يعاملون بالسوء بما لا يتعامل به آى أجنبى هناك « ولا يعاملون المعاملة التى يجب أن يعامل بها رجل يعرف

الكرامة » [٣٤] ومن ثم بدأ المجلس يتابع ويتبنى موقف الموظفين المصريين فى السودان •

ومنذ عام ١٩٢٧ بدأ التدقيق فى الباب الأول ( ماهيات ) فى الميزانية ومتابعة صرفها ، كما بدأت تتابع من يحـالون الى الاستيداع أو المعـاش وتصرف لهم معاشات مناسبة بتوصـية من البرلمـان المصرى [٣٥] •

ومن هذه المتابعة كان البرلمـان يستهدف ليس فقط تحسين أحوال الموظفين والاداريين المصريين فى السودان وانما احـكام القبضة من خلالهم على السودان ، واثبات وجودهم وسيادتهم على السودان وبسط السيادة المصرية بوجه عام هناك •

---

(٣٤) محضر جلسة النواب ٢٤ مايو ١٩٢٧ -

(٣٥) مضبطة النواب جلسة ٢٢ يونية ١٩٢٧ •

# خاتمة

أوضحت هذه الدراسة التى تناولت رصد ما دار حول السودان فى البرلمان المصرى منذ قيامه فى مارس ١٩٢٤ عدة أمور :

أولا ـ استغراق السودان لوقت كبير وجهد متميز من الأعضاء ، خصوصا فى بدايته ، حيث تزامنت أحداثه وظهور نية الاحتلال البريطانى تجاه سلخه من مصر ، والانفراد بادارته كمستعمرة للتاج البريطانى ، مع ميلاد الحياة النيابية الحديثة فى مصر .

فظهر السودان فى مناقشات المجلسين ـ النواب والشيوخ ـ كجزء من مصر لا يتجزأ منها ، ولا تنفصم روابطه بها ، وأعلن الأعضاء هذا بشكل واضح وصريح فى كل خطبهم ومناقشاتهم واستجواباتهم ، بل تعاملوا بشأنه تعاملهم مع احدى « مديريات القطر المصرى » .

فكان البرلمان الحضن الحنون لثوار السودان ، وملاذهم فى احتجاجاتهم ومواقفهم ضد الانجليز المحتلين ، فوجهوا اليه شكاواهم ، ومنه خرجت الاحتجاجات على ما يعانون ، فكان له دوره الاعلامى والمواجه للاعتداء على حقوق السودان وحقوق مصر فيه •

أعلن النواب فيه العلاقة بين الشعبين ، والتى اراد الاحتلال تشويهها ، عندما أعلنوا أنها ادارة أخ أكبر لأمور شقيقه الأصغر ، وليست علاقة محتل أو مغتصب لحقوق أولئك الذين اعترفوا بوحدة الأرض والتفوا حول العلم والتاج المصرى •

ثانيا — أن المعارضة فى البرلمان — وجلها كانت من الحزب الوطنى — هى التى تملكت ناصية اثارة موضوعات السودان والدفاع عنه ، والذود عن حقوق مصر فى ادارته ، وكانوا موضوعيين ، درسوا الأمور قبل تقديم الاستجوابات ، واندفعوا بوطنية قبل تقديم الاحتجاجات ، فحظيت فى معظم الأحيان بالموافقة من الأغلبية •

ثالثا — كانت أحوال السودان المتردية محل استنكار أعضاء البرلمان بمجلسيه ، سواء أحوال السودانيين أنفسهم أو أحوال المصريين هناك ، فقام البرلمان — كممثل رسمى لمصر — بادانتها ، مما كانت له أصداء فى كواليس الحكومة

البريطانية والرأى العام فيها ، وهذه نتيجة تحسب له وهو بعد عود غض •

رابعا — كان السودان موجودا ، ليس فقط فى وجدان الأعضاء وانما كانت السلبيات فيه ، وما ارتكب بشأنه من أخطاء واضحا على مائدة المناقشات وكان البرلمان شاهد عدل فيما طرحه من قضايا فقد تحمل مسئوليته كاملة ، عندما حاسب الحكومات على تقصيرها فى حقه ، وطالبها بتصحيح أوضاعه فى أعمالها •

فكم أظهر الأعضاء جهل الحكومة بكثير مما كان يدور فيه، وتقاعسهم حتى فى طلب حقهم المكفول بالمعاهدات فى ادارته ، وكشفوا ضعف الوزراء ازاء ادارات السودان التابعة لهم مما أضعف « سيادة » مصر على السودان كجزء مكمل لبلادهم فى الجنوب ، وبينوا كيف كانت أموال مصر تذهب سدى فى سودانها ، يستغلها الانجليز لمنافعهم التى كثيرا ما كانت تثبت وجودهم وتخلخل وجود مصر هناك •

خامسا — أظهر البرلمان ضغط الاحتلال على الحكومات المصرية عندما كانت تثور القضايا الحيوية : كميزانية السودان واعتماد المنحة السنوية له ، فيطلبون الموافقة عليها تحت شعار أنه جزء لا يتجزأ من مصر ، وأنها دليل على استمرار ادارتهم

له ، بينما اعتبرتها المعارضة بمثابة جزية على مصر تدفعها صاغرة كما كانت تفعل مع تركيا من قبل .

سادسا ـ كانت قضايا السودان فى البرلمـان المصرى ، والمناقشـات التى أثيرت حولها أساسـا لظهوره بوضـوح فى اتفاقية ١٩٣٦ ، واعادة اثبات سيادة مصر على السودان .

وهكذا خرج السودان من مجرد شعور الى واقع ملموس فى البرلمـان المصرى كأى جزء من مصر ذاتها .

# مكتبة البحث

## اولا ـ وثائق غير منشورة :

F.O. 407

188 — 195 — 196 —

دار الوثائق بالقلعة ـ وثائق السودان ـ مجلس الوزراء ـ مشروعات على النيل .

## ثانيا ـ وثائق منشورة :

— مضابط مجلس الشيوخ ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ .

— مضابط مجلس النواب ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ .

Parliamentary Debates 1924

**ثالثا ـ مراجع باللغة العربية :**


ـــ **أحمد دياب ( دكتور )** : العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ ـ ١٩٢٤ . القاهرة ١٩٨٤ .

ـــ **أحمد شفيق ( باشا )** : حوليات مصر السياسية جـ ١ ، جـ ٢ القاهرة ١٩٢٥ .

ـــ **الباحث المطلع محزون** : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية الاسكندرية ١٩٣٥ .

ـــ **زاهر رياض ( دكتور )** : السودان المعاصر منذ الفتح المصرى حتى الاستقلال ١٨٢١ ـ ١٩٥٣ .

ـــ **سامى أبو النور** : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦ القاهرة ١٩٨٥ .

ـــ **طارق البشرى** : سعد زغلول يفاوض الاستعمار القاهرة ١٩٧٧ .

ـــ الحركة السياسية فى مصر القاهرة ١٩٧٢ .

ـــ **عباس محمود العقاد** : سعد زغلول سيير وتحية القاهرة ١٩٣٦ .

ـــ **عبد الله حسين** : السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية ١٩٣٥ القاهرة ١٩٣٥ .

ـــ **عبد العظيم رمضان ( دكتور )** : تطور الحركة الوطنية فى مصر القاهرة ١٩٦٨ .

ـــ **محمد شفيق غربال** : تاريخ المفاوضات المصرية جـ ١ القاهرة ١٩٥٢ .

— **محمد لبيب الشاهد واحمد رفعت :** مذكرتان عن أعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه ، الاسكندرية ١٩٣٦ .

— **محمد محمود الصياد ومحمد عبد الغنى سعودى :** السودان القاهرة ١٩٦٦ .

— **محمد مصطفى صفوت ( دكتور ) :** مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ١٩٥٩ .

— **مكى شبيكة :** السودان عبر القرون .

— **يواقيم رزق مرقص ( دكتور ) :** تطور نظام الادارة فى السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول القاهرة ١٩٨٤ .

— **يونان لبيب رزق ( دكتور ) :** تاريخ الوزارات المصرية القاهرة ١٩٧٥ .

قضية وحدة وادى النيل القاهرة ١٩٧٥ .

السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية القاهرة ١٩٧٤ .

**رابعا ـ مراجع باللغة الانجليزية :**

— Sanderson, G.N. England and the Upper Nile 1955.

**خامسا ـ الصحف والدوريات :**

السياسة ـ الأهرام ـ الأخبار ـ الوطن لعام ١٩٢٤

**ابراهيم امين غالى :** السياسة الدولية العدد ٣٣ عام ١٩٧٣ .

دراسة بعنوان : مقتل السردار والمؤامرة البريطانية فى السودان .

# الفهـــرس

الصفحة

## صـــدر فى هذه الســلسلة

١ ـ الأصول التاريخية لمسألة طابا ـ دراسة وثائقية
د . يونان لبيب رزق

٢ ـ مجمع اللغة العربية ـ دراسة تاريخية
د . عبد المنعم الدسوقى الجميعى

٣ ـ التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين
ـ دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده »
د . زكريا سليمان بيومى

٤ ـ الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث
د . محمد كمال يحيى

٥ ـ رؤية فى تحديث الفكر المصرى ـ « الشيخ حسن المرصفى وكتابه رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب »
د . أحمد زكريا الشلق

٦ ـ صياغة التعليم المصرى الحديث ـ « دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ »
د . سليمان نسيم

٧ ـ دور مصر فى أفريقيا فى العصر الحديث
د . شوقى عطا الله الجمل

٨ ــ التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩
د ٠فاطمة علم الدين عبد الواحد

٩ ــ المرأة المصرية والتغير الاجتماعية ١٩١٩ ــ ١٩٤٥
د ٠ لطيفة محمد سالم

١٠ ــ الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان ــ « دراسة فى العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ ــ ١٨٤٨ »
د ٠ نسيم مقار

١١ ــ حول الفكرة العربية فى مصر ــ « دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر
د ٠ فؤاد المرسى خاطر

١٢ ــ صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ ــ ١٩١٢ ــ « دراسة تاريخية »
د ٠ يواقيم رزق مرقص

١٣ ــ الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور
د ٠ سامية حسن ابراهيم

١٤ ــ العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ ــ ١٩٢٤
د ٠ احمد ديان

١٥ ــ حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين
احمد علم الدين

١٦ ــ مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا
د ٠ عبد الله عبد الرازق ابراهيم

١٧ ـ رؤية فى تحديث الفكر المصرى ـ « دراسة فى فكر أحمد فتحى زغلول »
د . أحمد زكريا الشلق

١٨ ـ صناعة تاريخ مصر الحديث ـ «دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى »
د . حمادة محمود اسماعيل

١٩ ـ الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ـ من ملفات الخارجية البريطانية
د. لطيفة محمد سالم

٢٠ ـ الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨
د . عادل حسن غنيم

٢١ ـ الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ ـ « جمعية الانتقام »
د . زين العابدين شمس الدين نجم

٢٢ ـ قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦
د . زكريا سليمان بيومى

٢٣ ـ فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ ـ ١٩١٤
د . حلمى أحمد شلبى

٢٤ ـ الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا
د . شوقى الجمل

٢٥ ـ تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤
د . فاطمة علم الدين

٢٦ ـ جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ دراسة وثيقية
د . على شلش

**وبين يديك**

ـ السودان فى البرلمان المصرى ـ ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦
د . يواقيم رزق مرقص

**والعدد القادم**

عصر حككيان

أ . د / أحمد عبد الرحيم مصطفى



رقم الايداع ٧٠٣٥/ ٨٩
الترقيم الدولى ٢ ـ ٢٢٢٦ ـ ٠١ ـ٩٧٧

الهيئة المصرية العامة للكتاب

○ ○ تظهر هذه الدراسة عدة أمور منها ان السودان لم يغب عن وجدان المصريين فى اى قطاع ، وخصوصا البرلمان المصرى منذ نشأته عام ١٩٢٤ .

كما تظهر تضافر القوى داخل البرلمان على الدفاع عنه كجزء من مصر لا يتجزأ عنها ، فهذه الأغلبية تضع يدها فى يد المعارضة من اجل الوصول بالسودان إلى حقوقه ، وحقوق مصر تجاهه .

3

٢١٠ قروش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب